



التقرير السنوي

2017

التقرير السنوي

2017



شركة خفية الاسم

رأس مالها 776.875.000 دينار

المقر الرئيسي : نهج الهادي نويرة - 1001 تونس

السجل التجاري : 182331996 ب

الهاتف : 70.140.000

العنوان التلغرافي : ستبنك

الرمزان المستعملان : بيترسون الطبعة الرابعة. أكمي

رقم التلكس : 15377-15376-14815-14135

عنوان شبكة سويتفت ستبنك تونس ت.ت.

فاكس : 71.348.400-71.340.009

موقع الأنترنت :

التجاري : www.stb.com.tn

التجارة الإلكترونية : ecom.stb.com.tn

البنك عن بعد : stbnet.stb.com.tn

الموقع الاجتماعي : STB BANK - page autorisée



الفهرس

4	اعضاء التسيير
5	مجلس الادارة
5	اللجان المرتبطة بمجلس الادارة
6	مراقبو الحسابات
6	الادارة العامة
6	مراقب الدولة
8	كلمة رئيسة مجلس الإدارة
9	المحيط الاقتصادي الدولي
11	الاقتصاد التونسي
13	نشاط الشركة التونسية للبنك
13	الأرقام الرئيسية للشركة التونسية للبنك
17	الموارد
19	الاستثمارات
23	الأموال الذاتية
23	جودة الأصول والسيولة
27	مؤشرات النتائج
32	الرقابة الداخلية
35	التصرف في المخاطر
35	التنمية التجارية
36	تحديث البنك
37	الموارد البشرية
39	النشاط الدولي
39	افاق التنمية
41	القوائم المالية
42	الموازنة
43	قائمة التعهدات خارج الموازنة
44	قائمة النتائج
45	جدول التدفقات النقدية
46	الايضاحات حول القوائم المالية
81	التقرير العام لمراقبي الحسابات
87	التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
95	القرارات المصادق عليها من طرف الجلسة العامة العادية
97	مجمع الشركة التونسية للبنك
98	تقرير تصرف مجمع الشركة التونسية للبنك
98	تقديم محيط مجموعة الشركة التونسية للبنك
108	لمحة على تطورات المؤشرات المجمعة
111	آفاق تطوّر نشاط مجمع الشركة التونسية للبنك
113	القوائم المالية المجمعة
114	الموازنة
115	قائمة التعهدات خارج الموازنة
116	قائمة النتائج
117	جدول التدفقات النقدية
118	الايضاحات حول القوائم المالية المجمعة
130	تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة

مجلس الإدارة



السيدة ناجية الغربي
رئيسة المجلس ممثلة الدولة



السيد غازي بوليلة
ممثل الدولة



السيد عبد العزيز المحفوظي
ممثل الدولة



السيد جمال الدين الشيشثي
ممثل الدولة



السيد امحمد عياد
ممثلة الدولة



السيد محمد زروق
ممثل المساهمين الأقلية



السيد محمد صالح خلف الله
ممثل المساهمين الخواص



السيد عبد القادر الحمروني
ممثل المساهمين الخواص



السيد عبد الرزاق اللواتي
مستقل



السيدة ألفة بن عودة صيود
مستقلة



السيد حسان الفقي
ممثل STAR

اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة

لجنة تحديد المكافآت والتسميات : تتمثل مهامها في إعانة مجلس الإدارة على ضبط سياسة مكافآت تتلاءم مع النتائج المتوسطة والطويلة المدى للبنك.

اللجنة الاستراتيجية : يتمثل دورها في مرافقة مجلس الإدارة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ استراتيجية ومخطط أعمال البنك .

اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي : تتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في السهر على تركيز جهاز المراقبة الداخلية وحسن سيره وضمان متابعة أنشطة المراقبة الداخلية والإشراف عليها..

لجنة المخاطر : تهتم بمساعدة مجلس الادارة على الإيفاء بمسؤولياته المتعلقة بالتصرف في المخاطر ومراقبتها وعلى احترام القوانين والسياسات المضبوطة في هذا المجال .

مراقبو الحسابات

- مجمع "CNH-CSL"
- مكتب "CSL" ممثل من قبل السيد سمير العبيدي
- مكتب "CNH" ممثل من قبل نور الهدى هنان



نور الهدى هنان



السيد سمير العبيدي



السيد فتحي السعيد

- مكتب "CFA" ممثل من قبل السيد فتحي السعيد

يعمل مراقبو الحسابات على التأكد من صحة القوائم المالية ووثوقها وتطابقها مع المعايير المحاسبية التونسية وكذلك مع القواعد التي تفرضها السلطات المالية (البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية وإدارة الأداءات...) والمجمع . كما يقيمون فعالية جهاز المراقبة الداخلية للبنك .



الإدارة العامة

المدير العام المساعد

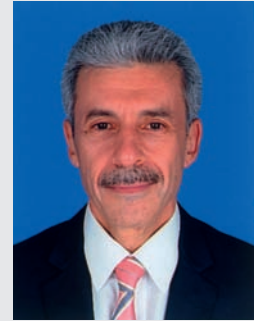
السيد مراد بكار مكلف بهيكل الاستغلال وبهيكل المساندة
(بالنيابة)



السيد مراد بكار
المدير العام المساعد

المدير العام

السيد سمير سعيّد



السيد سمير سعيّد
المدير العام

مراقب الدولة



السيد أنس الهاني

شروط حضور الجلسات العامة

التونسية للبنك : نهج الهادي نويرة - 1001 تونس قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

أما بالنسبة لمن يملكون أقل من عشرة أسهم فيمكنهم التجمع للحصول على هذا العدد من الأسهم وتفويض أحدهم أو عضو من الجلسة بتمثيلهم .

طبقا لمقتضيات الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك، يمكن لمالكي 10 أسهم على الأقل خالصة الدفعات المستحقة حضور هذه الجلسة أو إنابة مساهم آخر بموجب تفويض يتم تسليمه وجوبا لموكلهم أو إرساله بعد إمضائه بشكل قانوني إلى إدارة السندات والبورصة والتصرف في الأصول والممتلكات والثروات للشركة



بنية رأس مال الشركة التونسية للبنك إلى موفى 2017

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ بالآلاف الدنانير	النسبة المئوية %
المساهمون التونسيون	153 375 774	765 927	%98,71
ذوات اعتبارية	140 617 157	703 086	%90,5
ذوات اعتبارية عمومية	129 568 465	647 842	%83,4
ذوات اعتبارية أخرى	11 048 692	55 243	%7,1
الأشخاص	12 758 617	62 841	%8,21
مساهمون أجانب	1 999 226	9 996	%1,29
ذوات اعتبارية	1 312 724	6 564	%0,84
أشخاص	686 502	3 433	%0,44
المجموع	155 375 000	775 923	%100,0



كلمة رئيسة مجلس الإدارة

في تركيزها وتعميمها على مستوى جميع الفروع والإدارات الجهوية ومصالح المقر الرئيسي في سنة 2017.

كما تميزت سنة 2017 بالشروع في التحول الرقمي للبنك وخاصة التحويل الرقمي لعدد من الإجراءات والعمليات البنكية والذي سيمكن البنك من مجاراة حقبة القرارات المرتكزة على تحليل المعطيات.

وعلى مستوى التصرف في الموارد البشرية، بدأ البنك في إعادة الهيكلة الاجتماعية وتعديل عدد الموظفين حسب المخطط الاستراتيجي وذلك بالبدء في تطبيق مخطط التطهير الاجتماعي وتجسيم عمليات الانتداب الموجه مما سيفضي إلى تحسن واضح في نسبة التأطير وتسهيل عملية تحول البنك.

بالتوازي، شرع البنك في ارساء منظومة تحفيز لموارده البشرية و تقييم أداء فرق العمل.

وفي إطار وحيه بتأثير تناغم المجموعة وانعكاس نشاطات الشركات التابعة على النتيجة المجمعة للشركة التونسية للبنك، شجع مجلس الإدارة على فحص وضعيات الشركات التابعة التي تنتمي الى محيط الدمج لمجمع الشركة التونسية للبنك وذلك سعيا لتطهير محفظة المساهمات.

وبتواجدها في قلب عملية الانتقال الاقتصادي ولاستفادتها من الرفع التدريجي للمشاكل الهيكلية المتعلقة بالمحيط القانوني والقضائي، ستحرص الشركة التونسية للبنك على تفعيل المقترحات المنصوص عليها في عقد برنامجها وهو ما من شأنه منح البنك نفس قواعد تصرف و صلاحيات البنوك الخاصة.

اذ يعتزم البنك المحافظة على دوره كطرف مالي فاعل ذو صلاية ومسؤول كما سيتمكن من ناحية أخرى، من التأكيد أكثر على دوره كبنك مواطن وذلك، بتطوير سياسته فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية مع مواصلة أعماله في مختلف المجالات ذات الصلة.

وختاما، باستطاعة الشركة التونسية للبنك اليوم الاستفادة من الفرص المرتبطة بالانتعاش الاقتصادي المنتظر وذلك، باعتبار امكانياتها التجارية الفعالية وتنوع عروضها التجارية و ثراء رأس مالها البشري.

ناجية الغربي
رئيسة مجلس الإدارة

للسنة الثانية على التوالي، نجحت الشركة التونسية للبنك في تجسيم توجهاتها الاستراتيجية و تحقيق الأهداف المسندة إليها في عقد البرنامج الموقع مع الدولة التونسية للفترة 2016-2020.

صممت الاستراتيجية الجديدة المرتكزة على حوكمة واضحة وشفافة والمدمومة بإعادة هيكلة البنك والتي تتمحور حول 7 أقطاب حسب طبيعة المهن أو الأنشطة، لتمكين البنك من تنفيذ سياسة تجارية، مرتكزة على تحزئة ملائمة للحرفاء وفهم جيد لحاجياتهم من خلال عرض منتجات وخدمات مناسبة لحاجياتهم وتطلعاتهم.

وفي هذا الإطار، سجلت المؤشرات الأساسية للنشاط والنتائج تحسنا ملحوظا مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية سنة 2016.

فمن ناحية الموارد، عرفت السنة المحاسبية 2017 زيادة لنسق نمو ايداعات الحرفاء. أما فيما يخص الاستعمالات ، فقد واصلت الشركة التونسية للبنك مجهوداتها الرامية لدعم أكبر لنمو البلاد رغم الظرف الاقتصادي الصعب وإيلاء أهمية خاصة لتطهير و تغطية محفظة ديونها المتعثرة.

انعكس هذا التحسن الملحوظ على مستوى مؤشرات النشاط والنتائج حيث سجل الناتج الصافي البنكي والنتيجة الإجمالية للاستغلال والنتيجة الصافية تطورا تجاوز التقديرات المحددة كما ساهم ايجابيا في تحسن مستويات مردودية الأصول (ROA) ومردودية الأموال الذاتية (ROE).

من ناحية أخرى ولدعم الاصل التجاري والاقتراب من حرفائه، عمل البنك، سنة 2017 على تعزيز شبكة فروع و ذلك بفتح 10 فروع جديدة موزعة على تونس وبنزرت وقفصة ومدنين والمنستير ونابل وسوسة.

كما تم دعم هذا القرب باستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات وتعيين مكلفين بالحرفاء للإنصات إلى مختلف الفئات مع الاهتمام المتزايد بسوق المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي يمثل النسيج الاقتصادي الأكثر اتساعا في البلاد والأداة الناجعة لإعادة انعاشه. بالإضافة إلى ذلك وكتكملة لنواة المنظومة المعلوماتية الجديدة، التي بدأ البنك في استغلالها منذ شهر ديسمبر 2013، قام البنك باقتناء تطبيقات "الفرع" و "التعهدات" من شركة "BFI" ونجحت

المحيط الاقتصادي الدولي

نمو شمل جميع المناطق ليبلغ 3,7% وهو أعلى مستوى منذ 2011

من ناحية أخرى ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ وانخفضت نسبة البطالة إلى أقل من 4,5%.

أبلغت الحكومة البريطانية في 29 مارس 2017 عن عزمها مغادرة الاتحاد الأوروبي والمحادثات جارية في ما يخص مستقبل العلاقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والفترة الانتقالية التي ستحدد عند الانقسام يوم 29 مارس 2019.

سجلت منطقة اليورو سنة 2017 زيادة في ديناميكية اقتصادها وتطور ناتجها الداخلي الاجمالي بـ 2,2% مقابل 1,8% سنة 2016. وعمت هذه الانتعاشة كل بلدان المنطقة.

مثل الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو وتدعمت مداخل العمل بخلق فرص شغل جديدة.

تسارع الاستثمار خلال سنة 2017 مستفيدا بشروط التمويل الملاءمة وارتفاع المردودية وزيادة الطلب سواء على السوق المحلية أو على التصدير وتزايدت الصادرات الأوروبية بنسق أسرع مقارنة بالواردات رغم ارتفاع سعر صرف اليورو مما ساهم مباشرة في نمو الناتج الداخلي الاجمالي.

وبقي التضخم في مستوى منخفض نتيجة للتطور الضعيف للأجور وتحدد التضخم الاساسي بـ 1% فقط سنة 2017 لذا حافظ البنك المركزي الأوروبي على سياسة نقدية مرنة.

في الصين لا يزال نسق النمو على وتيرة ثابتة بـ 6,8% بفضل زيادة الصادرات التي عوضت بطء الطلب الداخلي إذ تراجع استثمار الشركات لوجود طاقات انتاج غير مستعملة. وقررت السلطات الصينية اجراءات تحد من الارتفاع المتواصل للقروض وذلك في ظرف تميز بزيادة المديونية.

عرف اقتصاد الهند تراجعا في نسق نموه الذي استقر إلى 6,7% مقابل 7,1% سنة 2016. وأثرت الاجراءات المقررة من أجل الحد من الاقتصاد الموازي، وهي تنسيق الضرائب على السلع والخدمات وإلغاء قيمة الورقات النقدية من فئتي 500 و 1000 روبية، سلبا

عرف الاقتصاد العالمي سنة 2017 نموا شمل المناطق الاقتصادية الرئيسية وبلغ 3,7% اجماليا وهو أعلى مستوى منذ 2011.

سجلت الاقتصاديات المتقدمة نموا بـ 2,3% مقابل 1,7% سنة 2016. وتدعم النشاط بالسياسات النقدية المرنة وديناميكية الطلب الداخلي وخاصة الاستثمار والتشغيل.

كما سجلت البلدان الصاعدة نموا لناتجها الداخلي الاجمالي بـ 4,7% مقابل 4,4% سنة 2016 وهي تمثل 58,7% من الثروة العالمية المحققة سنة 2017.

تدعم نمو الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2017 إذ تنامي بـ 2,3% مقابل 1,5% سنة 2016. ولم تتعدى نسبة البطالة 4,1% بسبب خلق فرص العمل. وتعزز الاستهلاك الخاص بالتطور الايجابي لأسواق الأصول وارتفاع الأجور. وبقي التضخم في مستوى أضعف من النسبة المستهدفة أي 2%. ونظرا لتدعم الاقتصاد، رفع البنك الفيدرالي النسب الرئيسية ثلاث مرات إلى 1,25% - 1,5%. كما تم إقرار إصلاحات جبائية آخر العام تسمح بتخفيض الجباية على مداخل الأشخاص وعلى أرباح الشركات.

في اليابان تم الإبقاء على شروط التمويل المرنة جدا وتطبيق اجراءات كبرى لدعم الاقتصاد مما أدى إلى تسارع انتعاش الاقتصاد إذ تنامي الناتج الداخلي الاجمالي بـ 1,8% مقابل 0,9% السنة الماضية.

وتحددت نسبة البطالة في مستوى أقل من 3% لكن التضخم (خارج الطاقة والمنتجات الغذائية) بقي قريبا من الصفر. كما لا تزال السياسة الميزانية في التوسع مع عجز يفوق 4% من الناتج الداخلي الاجمالي.

في المملكة المتحدة تباطأ نمو النشاط ليبلغ 1,5% مقابل 1,9% سنة 2016 أساسا بسبب تباطؤ الاستهلاك الخاص الناجم عن انخفاض المقدرة الشرائية إثر خفض سعر الجنيه وارتفاع التضخم (3,1%).

الطبيعية. وقد ساهم في هذا النمو تطور الفلاحة والاستثمارات الهامة في البنية التحتية. وهكذا توجد ستة بلدان افريقية بين العشر أقوى نسب نمو في العالم. وكانت منطقة الغرب الأكثر ديناميكية. وسجلت غانا وأثيوبيا والكويت ديفوار ودجيبوتي والسنغال أفضل نمو بينما تمثل غانا البلد الوحيد المنتج للبتروول.

ارتفع النمو في شمال افريقيا إلى 4,9% سنة 2017 بفضل المساهمات الهامة لمصر وليبيا والجزائر. وهذه النتائج تعود إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية والانتعاش الاقتصادي في أوروبا، الحليف الاقتصادي الرئيسي.

تنامت التجارة العالمية بـ 4,7% سنة 2017 مقابل 2,5% العام الماضي وعلى عكس السنوات الفارطة فاق هذا النمو نسق تطور الناتج الداخلي الاجمالي العالمي وخص البلدان المتقدمة والصاعدة. ونتج هذا التطور عن ارتفاع الاستثمارات في مواد التجهيز المتأتي من تدعيم النمو في الولايات المتحدة وفي منطقة اليورو وفي الصين.

على النشاط ولكن بصفة وقتية وستمكن أخيرا من دعم امكانات الاقتصاد على المدى الطويل.

استعادت روسيا سنة 2017 عافيتها الاقتصادية بفضل ارتفاع أسعار البترول وزيادة الاستهلاك والاستثمارات الخاصة. وتطور الناتج الداخلي الاجمالي بـ 1,8% مقابل -0,2% سنة 2016. وارتفعت نسبة البطالة إلى 5,1% كما استقر التضخم إلى 3,8% مقابل 15,5% سنة 2015.

وسجل البرازيل استعادة النشاط سنة 2017 وتنامي الناتج الداخلي الاجمالي بـ 1,1% إثر تراجع بـ 3,5% سنة 2016 و-3,8% سنة 2015.

وتعزز هذا النمو بالفلاحة أولا ثم بباقي القطاعات. كما دعم انخفاض التضخم استهلاك الأسر بينما انتفعت الاستثمارات بمرونة السياسة النقدية.

بعد التباطؤ المسجل سنة 2016، ارتفع نسق النمو في افريقيا إلى 3,6% سنة 2017 ولكنه كان أسرع في البلدان الغنية بالموارد



الاقتصاد التونسي

نمو معتدل للاقتصاد (1,9%) نتج عن قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعات المعملية...

وتطور تحويل الاموال من طرف التونسيين المقيمين بالخارج بـ 15,5% مقارنة بسنة 2016 لتستقر إلى 3,5 مليار دينار أي 3,6% من الناتج الداخلي الاجمالي.

ومنذ سنة 2015 فاقت الاموال المحولة من طرف التونسيين المقيمين بالخارج إلى تونس المداخيل السياحية.

بلغت الاستثمارات المصوح بها في قطاع الصناعات 3.526,6 مليون دينار خصت 3.488 مشروعا و55.500 موظف شغل في انخفاض تباعا بـ 7,7% و9,5% و3,0%.

وعلى عكس القطاع الصناعي تطورت الاستثمارات المصوح بها في الخدمات بـ 14,1% لتبلغ 1.858,7 مليون دينار سنة 2017. وارتفعت الاستثمارات المختلطة والأجنبية في الخدمات تباعا بـ 14,5% و45,7%.

بخصوص التجارة الخارجية وبالرغم من التخفيض الهام لسعر الدينار سنة 2017 فإن الواردات ازدادت بـ 19,8% أي بنسق أسرع من زيادة الصادرات التي بلغت 18,1%.

وارتفعت قيمة واردات مواد الطاقة بـ 40% وتطورت مشتريات مواد التجهيز بـ 8,9% بالأسعار الجارية ومثلت 25,7% من مجموع الواردات مقابل 30% سنة 2010.

ومثلت صادرات القطاع غير المقيم (Off Shore) 74,7% من جملة الصادرات مقابل 62,8% سنة 2013. وقدم قطاع الصناعات المعملية الجزء الأكبر من المبيعات أي 79,1% بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس والصناعات الأخرى.

ونتيجة لهذه التطورات انخفضت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 68,8% مقابل 69,8% سنة 2016. لكن الصادرات سجلت ارتفاعا في كميتها منذ جويلية 2017 تحقق بعد عملية خفض الدينار. وبالفعل تزايدت كمية الصادرات بـ 6,3% مقابل 2,5% للواردات خلال النصف الثاني للعام مما قد يسمح بعكس منحنى المبادلات الخارجية.

تطور الاقتصاد التونسي سنة 2017 بنسق معتدل نسبيا بـ 1,9% مقابل 1% سنة 2016 وتوقعات بـ 2,3% رغم ظرف عالمي ملائم في كل المناطق وخاصة في منطقة اليورو الحليف الرئيسي لتونس.

وارتكز هذا التطور للناتج الداخلي الاجمالي خاصة على مساهمة قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع الصناعات المعملية.

وفعلا ارتفع الناتج الداخلي الاجمالي الفلاحي بـ 2,5% سنة 2017 مقابل -8,5% سنة 2016 رغم الظروف الصعبة مثل النقص في الأمطار بداية الموسم. وبلغ انتاج زيت الزيتون 140 ألف طن أي بزيادة بـ 40% مقارنة بالموسم الماضي.

استرد قطاع الصناعة المعملية نشاطا نسبيا خلال النصف الثاني من سنة 2017 إذ تطور بـ 2,1% كمعدل سنوي مقابل انخفاض بـ 0,3% خلال نفس الفترة من سنة 2016. وانجز هذا القطاع آخر سنة 2017 زيادة طفيفة بـ 0,5% بفضل ما حققته الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+3,3%) والصناعات الغذائية (+1,2%). وعلى عكس ذلك أثر ضعف أداء قطاع الاسمنت (-5,2%) على نتائج قطاع صناعة مواد البناء (-4,8%). كما شهدت الصناعات الكيماوية انخفاضا في انتاجها بـ 1,5% مقابل ارتفاع بـ 11,4% سنة 2016.

وعلى كامل سنة 2017 تراجع الانتاج الصناعي بـ 1,1% نتيجة لانخفاض انتاج البترول والغاز (-6,8% سنة 2017 و-4,9% سنة 2016). وفي المقابل حقق انتاج الفسفاط زيادة بـ 19,9% سنة 2017.

ارتفع ناتج الداخلي الخام لخدمات السوق (النقل والسياحة والتجارة...) بنسبة 4,0% في سنة 2017 مقابل 3,3% في السنة الفارطة.

سجل قطاع السياحة ارتفاعا لعدد السياح الوافدين بـ 23,5% ليصل إلى 6,5 مليون زائر. وبلغت المداخيل السياحية 2,8 مليار دينار مقابل 2,4 مليار دينار سنة 2016 أي بزيادة 17,7% وهي تمثل 2,9% من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 6% سنة 2010.

والمواد المصنعة (التجهيزات المنزلية ومواد البناء ومواد التنظيف).
وتتجلى استمرارية التضخم بمؤشري التضخم الأساسي "خارج
المواد الغذائية والطازجة" و"خارج المواد الغذائية والطاقة" اللذان
استقرا إلى 5,3% و 5,4% خلال الأحد عشر شهرا من سنة 2017
مقابل 5,1% و 4,7% خلال نفس الفترة من سنة 2016.

عرفت نسبة التضخم تقدما هاما سنة 2017 لتبلغ 6,4% آخر ديسمبر
2017 مقابل 3,7% سنة 2016. ويعود هذا التطور إلى قرار البنك
المركزي تعويم الدينار منذ أواسط سنة 2016 وإلى ارتفاع الأسعار
العالمية للمواد الأساسية.

وخص غلاء الأسعار المواد الحرة والمواد المؤطرة ونتج ارتفاع
أسعار المواد الحرة عن زيادة أسعار المواد الغذائية (المواد الطازجة)



نشاط الشركة التونسية للبنك : الأرقام الرئيسية

معدل تطور نسبة النمو	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2013	ملايين الدينار	
%6,6	9 050,371	8 279,232	7 693,605	7 340,803	7 015,174	مجموع الموازنة	النشاط
%3,6	5 963,809	5 443,231	5 285,081	5 331,978	5 175,396	إيداعات الحرفاء	
%13,6-	288,958	354,291	444,035	491,000	519,002	موارد الاقتراض	
%3,1	6 252,767	5 797,522	5 729,115	5 823,946	5 525,679	مجموع الموارد المجمعة	
%51,5	1 134,342	1 066,542	814,370	395,173	215,475	محفظة السندات التجارية	
%6,3	350,899	354,612	299,204	312,560	274,583	محفظة سندات الاستثمار الصافية	
%3,0	8 626,850	8 262,138	7 887,415	7 968,600	7 672,200	قائم القروض الإجمالية للحرفاء	
%2,8	6 114,770	5 529,776	5 341,440	5 610,800	5 469,200	قائم القروض الصافية للحرفاء	
%6,2	7 600,012	6 997,780	6 478,264	6 318,548	5 981,940	مجموع المساعدات الصافية للاقتصاد	
%5,2	190,353	160,032	152,518	162,152	155,168	هامش الوساطة	النتائج
%9,1	77,059	67,629	51,740	55,269	54,318	حجم العمولات الصافية	
%9,5	646,790	527,677	504,137	499,697	449,105	رقم الأعمال	
%12,1	390,161	309,581	269,694	262,343	247,213	الناتج البنكي الصافي	
%12,9	206,144	155,078	138,109	141,505	126,890	أعباء التصرف	
%11,1	190,872	160,561	137,482	126,257	125,082	النتيجة الإجمالية للاستغلال	
	51,778	40,518	33,042	21,107	115,453-	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	
%58,1	776,875	776,875	776,875	124,300	124,300	رأس المال	الأموال الذاتية
%5,4	485,084	496,946	496,522	394,283	393,760	احتياطات منها منحة الدمج	
%0,3	641,871-	694,734-	727,776-	748,883-	633,430-	أرباح مؤجلة	
%0,0	117,000	117,000	117,000	117,000	117,000	منحة الدولة	
	51,778	40,518	33,042	21,107	115,453-	ربح السنة	
	788,866	736,605	695,664	92,220-	113,823-	أموال ذاتية	
	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2013		
%11,49	%12,13	%13,48	%5,17-	%6,21-		نسبة الملاءة	مخاطر
%7,74	%8,47	%9,05	%5,17-	%6,21-		Tier 1	
%88,29	%199,30	%169,4	%51,4	-		نسبة تغطية السيولة (LCR)	
2 384	2 527	2 508	2 400	2 368		الديون المتعثرة	
%24,38	%28,2	%30,3	%29,1	%28,7		نسبة الديون المصنفة (LCR)	
%80,22	%79,5	%74,9	%73,0	%69,5		نسبة تغطية الديون المصنفة	
%73,46	%73,1	%67,9	%65,7	%61,9		نسبة تغطية الديون المصنفة (صافي من الفوائد المؤجلة)	
%7,02	%5,8	%5,0	%18,6-	-		مردودية الأموال الذاتية	مردودية
%0,60	%0,5	%0,4	%0,3	%1,6-		مردودية الأصول	
%13,27	%13,1	%12,3	%8,0	%4,6,7-		النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	
%19,75	%21,8	%19,2	%21,1	%22,0		العمولات الصافية /الناتج البنكي الصافي	
%48,79	%51,7	%56,6	%61,8	%62,8		هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	
%49,24	%59,2	%48,5	%51,2	%54,8		عمولات صافية/مجموع الأجرور	
2 907,8	2 542,4	2 784,6	2 643,5	2 433,2		الإيداعات/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	إنتاجية
2 997,7	2 595,5	2 813,5	2 781,8	2 571,3		القروض/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	
190,2	144,6	142,1	130,1	116,2		الناتج البنكي الصافي/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	
%52,8	%50,1	%51,2	%53,9	%51,3		معامل الاستغلال	
2 051	2 141	1 898	2 017	2 127		عدد الأعوان	مؤشرات أخرى
140	130	123	123	121		عدد الفروع	
184	178	174	175	165		عدد الموزعات الآلية	
848	775	790	885	920		عدد المطارف	
155 375	155 375	155 375	24 860	24 860		عدد الأسهم (بالآلاف)	مؤشرات السوق المالية
3,580	3,900	5,600	5,000	5,220		سعر الإقفال (بالدينار)	
558	606	870	124	130		الرسملة في البورصة (مليون دينار)	
0,489	0,261	0,256	0,849	4,644-		المربح في السهم الواحد (بالدينار)	

قائمة النتائج

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير %	%
فوائد ومداخيل مماثلة	373 862	442 596	68 734	%18
فوائد متكبدة وأعباء مماثلة	[214 177]	[252 243]	[38 066]	%18
الهامش الصافي للفوائد	159 685	190 353	30 668	%19
عمولات مقبوضة	71 895	81 445	9 550	%13
عمولات مدفوعة	[3 919]	[4 386]	[467]	%12
صافي العمولات	67 976	77 059	9 083	%13
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	65 634	104 634	39 000	%59
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	16 287	18 115	1 828	%11
الناتج البنكي الصافي	309 581	390 161	80 579	%26
إيرادات استغلال أخرى	6 058	6 855	798	%13
أعباء الأعوان	[114 219]	[156 505]	[42 285]	%37
الأعباء العامة للاستغلال	[33 605]	[42 096]	[8 491]	%25
مخصصات للاستهلاك	[7 253]	[7 543]	[290]	%4
النتيجة الاجمالية للاستغلال	160 561	190 872	30 311	%19
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	[105 231]	[129 596]	[24 364]	%23
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	[12 186]	[10 423]	1 763	(%14)
نتيجة الاستغلال	43 144	50 854	7 710	%18
رصيد ربح / خسارة عناصر عادية أخرى	[1 521]	2 280	3 801	(%250)
أداءات على الشركات	[1 100]	[1 351]	[251]	%23
نتيجة الأنشطة العادية	40 523	51 783	11 260	%28
أداءات ومساهمات دورية	[5]	[5]	-	%0
النتيجة الصافية	40 518	51 778	11 260	%28

الموازنة

بالآلاف الديناري	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
الأصول				
خزانة وأموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	279 765	284 853	5 088	1,8%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	328 816	355 759	26 943	8,2%
مستحقات صافية على الحرفاء	5 529 776	6 114 770	584 994	10,6%
محفظة السندات التجارية	1 066 542	1 134 342	67 801	6,4%
محفظة الاستثمار	354 612	350 899	(3 714)	(1,0)%
الأصول الثابتة	99 183	122 606	23 423	23,6%
أصول أخرى	620 538	687 141	66 604	10,7%
مجموع الأصول	8 279 232	9 050 370	771 138	9,3%
الخصوم				
البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية	827 873	1 256 663	428 790	51,8%
إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	83 052	74 756	(8 296)	(10,0)%
إيداعات وأموال الحرفاء	5 443 231	5 963 809	520 578	9,6%
اقتراضات وموارد خصومية	354 291	288 958	(65 333)	(18,4)%
خصوم أخرى	834 180	677 319	(156 861)	(18,8)%
مجموع الخصوم	7 542 626	8 261 505	718 879	9,5%
أموال ذاتية	736 605	788 866	52 260	7,1%
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	8 279 232	9 050 371	771 139	9,3%

نشاط الشركة التونسية للبنك

إنجازات مطابقة للأهداف المرسومة بالنسبة لـ 2017، السنة الثانية للمخطط الاستراتيجي

الخماسي للبنك

- في إطار مواصلة تركيز استراتيجية جديدة متبناة منذ منتصف سنة 2016، نجح البنك في تجسيم إنجازات الاستراتيجية الأساسية وبلوغ أهدافه المرسومة بعنوان السنة المحاسبية 2017 وتسجيل نسب إنجاز تتفق تماما مع التقديرات المحددة. تتلخص نجاحات الاستراتيجية الجديدة أساسا، في ما يلي :
- إعادة الهيكلة الاجتماعية وضبط عدد أعوان البنك حسب المخطط الاستراتيجي عبر الشروع في بداية برنامج المغادرة الطوعية للتقاعد وتجسيم عملية الانتداب الموجه
- تركيز المنظومة الاعلامية الجديدة على مستوى شبكة الفروع
- فتح 10 فروع جديدة
- ملائمة الاستراتيجية للتنظيم بتبني هيكل تنظيمي يتمحور حول 7 أقطاب
- تشخيص وضعية الشركات التابعة التي تدخل في محيط دمج مجمع الشركة التونسية للبنك وذلك لتطهير محفظة المساهمات
- ختم عدد من الورشات بنجاح وإسنادها إلى الهياكل المعنية للتكفل بها
- تركيز منظومة جديدة لتحفيز الأعوان وتقييم نتائج فرق العمل .
- في هذا الاطار، سجلت المؤشرات الأساسية للنشاط والنتائج تحسنا ملحوظا مقارنة بمستوياتها في نهاية سنة 2016.
- فمن ناحية الموارد، عرفت السنة المحاسبية 2017 زيادة سرعة نسق نمو إيداعات الحرفاء بالإضافة إلى الموارد الموسعة.
- وهو ما يترجم إرادة البنك المتمثلة في مضاعفة مجهوداته في مجال تعبئة الموارد وذلك، لمواجهة أزمة السيولة الحادة من ناحية وتوسع عمليات المزايدة من ناحية أخرى.
- شمل تحسن إيداعات الحرفاء التي سجلت زيادة بـ 9,6% مقابل ارتفاع بـ 3% قبل سنة لبلوغ 5.964 مليون دينار جميع أصنافها (الإيداعات تحت الطلب، إيداعات الادخار والإيداعات لأجل) مع بنية قارة تقريبا.
- تطورت الموارد الموسعة بـ 7,7% مقابل 1% فقط في سنة 2016 لتبلغ 6.475 مليون دينار وذلك، رغم التراجع الملاحظ على مستوى الموارد الخارجية إثر تسديد القرض الخارجي GSI.
- فيما يخص الاستعمالات، واصلت الشركة التونسية للبنك مجهوداتها الرامية لدعم نمو البلاد أكثر رغم ظرف اقتصادي صعب مع ايلاء أهمية خاصة لتطهير وتغطية محفظة ديونها المتعثرة.
- في هذا السياق، سجل القائم الاجمالي للقروض الممنوحة للحرفاء زيادة بـ 365 مليون دينار أو 4,4% شملت، أساسا قروض التصرف (+14,4%) وبدرجة أقل، قروض الأفراد (+7,2%).
- كما ناهزت القروض الصافية من المدخرات والفوائد المؤجلة 6.114,8 مليون دينار في نهاية سنة 2017 وهو ما يعادل زيادة بـ 585 مليون دينار أو 10,6% مقارنة بمستواها في موفى السنة المحاسبية السابقة.
- يفسر النسق الأخير للتطور، الأهم من نسق تطور القروض الاجمالية بتراجع قائم المدخرات والفوائد المعلقة بـ 8,1% لنتقل من 2.732,4 مليون دينار إلى 2.512,1 مليون دينار. نجم هذا التراجع عن تحسن جودة الأصول. إذ تراجعت نسبة الديون المتعثرة بـ 3,8 نقاط مئوية لنتقل من 28,2% إلى 24,4%.
- من ناحية أخرى وباعتبار التغيرات السابقة، تحسنت نسبة التحول مقارنة بمستواها في نهاية شهر ديسمبر 2016 لتبلغ 143,0% مقابل 138% في موفى شهر ديسمبر 2017.
- شهد قائم محفظة السندات التجارية، بدوره ارتفاعا ملحوظا لينتقل من 1.066,6 مليون دينار إلى 1.134,3 مليون دينار

الموارد

تعبئة هامة لودائع الحرفاء التي تميزت بهيمنة الودائع ذات الكلفة الضعيفة والمحافظة على قاعدة تجارية قارة ومتنوعة

أقفلت الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2017 بزيادة على مستوى الموارد الموسعة بـ 460,4 مليون دينار أو 7,7% لتبلغ 6.475 مليون دينار.

في الواقع، سجلت إيداعات الحرفاء ارتفاعاً بـ 520,6 مليون دينار أو 9,6% شمل إيداعات الادخار (+203,8 مليون دينار أو 8,8%) والإيداعات تحت الطلب (+232,7 مليون دينار أو 11,2%) بالإضافة إلى الإيداعات لأجل التي شهدت زيادة بـ 75,6 مليون دينار أو 8,6%.

كما واصلت موارد الاقتراض نسقتها التنافسية لتتراجع من 354,3 مليون دينار إلى 289,0 مليون دينار ويعزى هذا الانخفاض، أساساً إلى تسديد مبالغ الأقساط المتعلقة بعدد من الاقتراضات وخاصة تسديد اقتراض «GSI» بما قيمته 223 مليون دينار ولجوء البنك الضعيف إلى سحبوبات على خطوط خارجية.

وذلك، في إطار توجهات البنك الرامية إلى إعادة تكوين محفظة السندات وضمان مصدر مداخيل قار.

- بالتوازي، بلغ القائم الاجمالي لمحفظة سندات الاستثمار 576,1 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 568,9 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016 ليسجل بذلك، زيادة بـ 7,2 مليون دينار.

انعكس التحسن الملحوظ على مستوى مؤشرات النشاط على مؤشرات النتائج. إذ بلغ الناتج الصافي البنكي 390,2 مليون دينار ليسجل تحسناً بـ 80,6 مليون دينار أو +26% كما هو الحال بالنسبة للنتيجة الاجمالية للاستغلال التي سجلت زيادة بـ 30,3 مليون دينار أو +18,9% لتصل إلى 190,9 مليون دينار.

كما سجلت النتيجة الصافية تقدماً هاماً بـ 11,3 مليون دينار لتنتقل من 40,5 مليون دينار إلى 51,8 مليون دينار. وتحسنت مستويات مردودية الأصول (ROA) ومردودية الأموال الذاتية (ROE) لتنتقل على التوالي من 0,5% إلى 0,6% ومن 5,8% إلى 7,0%.

.



بملايين الدينانير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
إيداعات الحرفاء	5 443,2	5 963,8	520,6	9,6%
وساطة مالية	217,0	222,2	5,2	2,4%
موارد اقتراض	354,3	289,0	-65,3	-18,4%
مجموع الموارد الموسعة	6 014,6	6 475,0	460,4	7,7%

1 - إيداعات الحرفاء

كما انتقلت الإيداعات لأجل التي تمثل نسبة المكافأة الأعلى من 876,4 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2016 إلى 952,1 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2017 أو ما يعادل زيادة بـ 8,6% مقابل تراجع بـ 139,6 مليون دينار أو 13,7% مسجل قبل سنة.

بلغ قائم إيداعات الحرفاء 5.963,8 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 5.443,2 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016. ميز الارتفاع الملاحظ مختلف أصناف الإيداعات.

على ضوء هذه التطورات، بقيت بنية إيداعات الحرفاء تقريبا مماثلة للبنية الملاحظة في نهاية سنة 2016 والتي تميزت بهيمنة إيداعات الادخار والإيداعات تحت الطلب بحصة جمالية بلغت حوالي 81% من مجموع إيداعات الحرفاء في نهاية سنة 2017.

في الواقع، انتقلت إيداعات الادخار والإيداعات تحت الطلب التي تمثل الجزء الضعيف التكلفة من مجموع إيداعات الحرفاء على التوالي من 2.320,3 مليون دينار إلى 2.524,1 مليون دينار ومن 2.084,2 مليون دينار إلى 2.316,9 مليون دينار.

إيداعات الحرفاء

بملايين الدينانير	ديسمبر 2016	الحصة	ديسمبر 2017	الحصة	التغير	%
إيداعات تحت الطلب	2 084,2	38,3%	2 316,9	38,8%	232,7	11,2%
منها إيداعات تحت الطلب بالعملة الأجنبية	618,0	11,4%	732,2	12,3%	114,3	18,5%
إيداعات لأجل	876,4	16,1%	952,1	16,0%	75,6	8,6%
إيداعات الادخار	2 320,3	42,6%	2 524,1	42,3%	203,8	8,8%
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	162,3	3,0%	170,7	2,9%	8,4	5,2%
مجموع إيداعات الحرفاء	5 443,2	100,0%	5 963,8	100,0%	520,6	9,6%

2 - موارد الاقتراض

بالتوازي، انخفض قائم الموارد الخصوصية بصفة ملحوظة ليبلغ 101,3 مليون دينار مقابل 192,7 مليون دينار قبل سنة تبعا للتسديد المكثف لاقتراض GSI وذلك بما قيمته 223 مليون دينار.

في نهاية سنة 2017، استقر قائم موارد الاقتراض في حدود 289 مليون دينار ليسجل تراجعا بـ 65,3 مليون دينار أو 18,4% مقارنة بمستواه في موفى شهر ديسمبر 2016.

يعزى هذا الانخفاض، أساسا، إلى تراجع قائم الاقتراضات الرقاعية والخاصة المتأتي، أساسا من تسديد مبالغ الأقساط المتعاقد بشأنها.

ملايين الديناتير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
اقتراضات مجسمة	161,6	187,7	26,1	16,1%
اقتراضات رقاعية	154,4	178,7	24,3	15,7%
فوائد للدفع وديون مرتبطة	7,2	9,0	1,8	25,3%
موارد خصومية	192,7	101,3	(91,4)	(47,4)%
خطوط الاقتراض	190,0	105,3	(84,7)	(44,6)%
فوائد ومنح مستحقة	2,7	(4,1)	(6,7)	(250,7)%
موارد الإقتراض	354,3	289,0	(65,3)	(18,4)%

3 - وساطة مالية

1 - المساعدات للاقتصاد

سجل إجمالي المساعدات للاقتصاد نموا بـ 456,9 مليون دينار أو 4,6% ليبلغ 10.374,1 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 9.917,2 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016.

شملت هذه الزيادة، أساسا القروض الاجمالية الممنوحة للحرفاء (365 مليون دينار أو 4,4%) وبدرجة أقل، محفظة سندات البنك (75+ مليون دينار أو 4,6%).

وباعتبار تراجع مخزون المدخرات والفوائد المؤجلة، سجل القائم الصافي للمساعدات للاقتصاد تطورا بـ 666,2 مليون دينار أو 9,6% ليبلغ 7.636,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 6.970,5 مليون دينار قبل سنة.

في موفى السنة المحاسبية 2017، بلغ قائم توظيفات الحرفاء في الأدوات النقدية والمالية 222,2 مليون دينار مقابل 217 مليون دينار في نهاية سنة 2016 ليسجل بذلك، تغيرا بـ 5,2 مليون دينار أو 2,4%. نجم عن الزيادة على مستوى أوراق الخزينة (17,2 مليون دينار) وتراجع التوظيفات في أذون الخزينة (12 مليون دينار).

الاستعمالات

رغم ظرف اقتصادي صعب، واصلت الشركة التونسية للبنك لعب دورها كطرف أساسي في تمويل مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

ملايين الديناتير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	بـ %
المساعدات الإجمالية للاقتصاد	9 917,2	10 374,1	456,9	4,6%
المستحقات الإجمالية على الحرفاء	8262,1	8626,9	364,7	4,4%
محفظة السندات	1 635,5	1 710,5	75,0	4,6%
أوراق الخزينة	19,6	36,8	17,2	87,5%
مدخرات وفوائد معلقة	2 946,7	2 737,3	-209,4	-7,1%
مدخرات	1 689,4	1 599,3	-90,1	-5,3%
فوائد معلقة	1 257,2	1 138,0	-119,3	-9,5%
المساعدات الصافية للاقتصاد	6 970,5	7 636,8	666,2	9,6%

2 - القروض الصافية على الحرفاء

رغم ذلك، سجلت قروض الاستثمار تراجعاً بـ 139,6 مليون دينار أو -3,8% لتنتقل من 3.672,6 مليون دينار إلى 3.533 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017 تحت تأثير عمليات التفويت والتخلي عن مجموعة من الديون المحالة على النزاعات بما قيمته 263,6 مليون دينار وكنتيجة لذلك، تراجعت حصة قروض الاستثمار من 44,5% في سنة 2016 إلى 41% في سنة 2017.

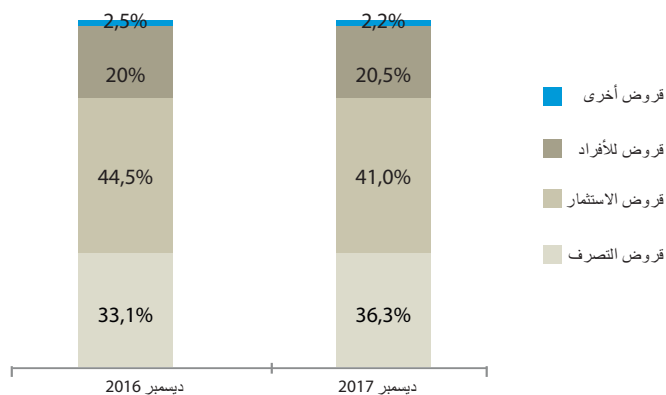
بالتوازي، واصل البنك تخصيص المدخرات الضرورية لتغطية الديون المتعثرة ومن بينها، خاصة الديون ذات الأقدمية التي تجاوزت 3 سنوات أو أكثر في صنف المخاطر 4 و 5 وذلك، طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 القاضي بتخصيص مدخرات إضافية.

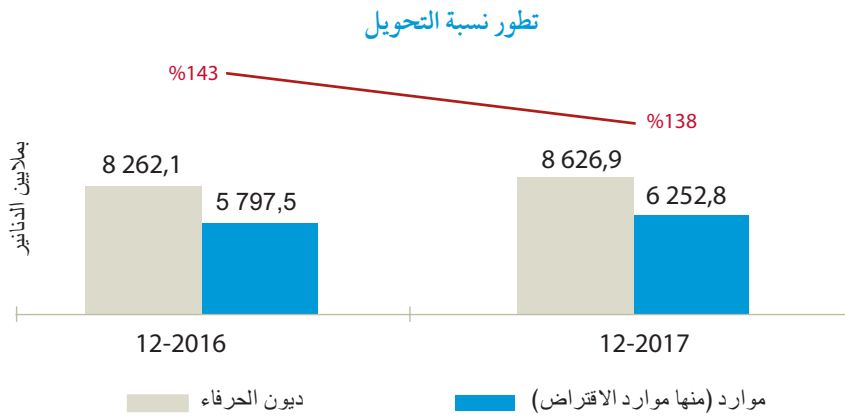
وسجل قائم القروض الصافية من المدخرات والفوائد المؤجلة ارتفاعاً بـ 585 مليون دينار أو 10,6% ليبلغ 6.114,8 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 5.529,8 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016.

في نهاية شهر ديسمبر 2017، بلغ القائم الاجمالي للقروض الممنوحة للحرفاء 8.626,9 مليون دينار مقابل 8.262,1 مليون دينار قبل سنة لتسجل، بذلك، زيادة بـ 365 مليون دينار أو 4,4% ميمّز هذا النسق التصاعدي العديد من أصناف القروض، وفي هذا السياق :

- سجلت قروض التصرف تحسناً بـ 395,0 مليون دينار أو 14,4% لتستقر في حدود 3.130,8 مليون دينار في نهاية سنة 2017 ويتماشى هذا التطور مع توجهات البنك الرامية إلى الرفع من حصة هذا الصنف من التعهدات ؛
- انتقلت قروض الأفراد من 1.650,0 مليون دينار إلى 1.769,3 مليون دينار بزيادة بلغت 119,3 مليون دينار أو 7,2% مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2016 لتمثل حصة تقدر بـ 20,5% من إجمالي القروض الممنوحة للحرفاء (بزيادة تبلغ 0,5 نقطة مئوية).

ملايين الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	بـ %
المستحقات الإجمالية على الحرفاء	8 262,1	8 626,9	364,7	4,4%
قروض التصرف	2 735,8	3 130,8	395,0	14,4%
قروض الاستثمار	3 672,6	3 533,0	139,6-	3,8%
قروض للأفراد	1 650,0	1 769,3	119,3	7,2%
قروض أخرى	203,8	193,7	10,0-	4,9%
مدخرات وفوائد معلقة	2 732,4	2 512,1	220,3-	8,1%
مدخرات	1 475,1	1 374,1	101,0-	6,8%
فوائد معلقة	1 257,2	1 138,0	119,3-	9,5%
المستحقات الصافية على الحرفاء	5 529,8	6 114,8	585,0	10,6%





كنتيجة لارتفاع القروض الاجمالية بنسق أقل حدة من نسق تطور الموارد (باعتبار موارد الاقتراض) تحسنت نسبة التحويل (ديون الحرفاء المتعلقة بموارد الحرفاء) التي بلغت 138% في نهاية سنة 2017 مقابل 143,0% في موفى سنة 2016.

دينار أو 6,4% مقارنة بمستواها المسجل في موفى السنة المحاسبية 2016.

3- محفظة السندات

تتكون محفظة السندات التجارية، أساسا من رفاع خزينة قابلة للتظير (+63,6 مليون دينار) ذات آجال طويلة ومستويات مردودية عالية.

شهد القوائم الاجمالي لمحفظة السندات تقدما بـ 75 مليون دينار أو 4,6% ليبلغ 1.710,5 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 1.635,5 مليون دينار قبل سنة.

في هذا السياق تجدر الاشارة إلى توجهات البنك الرامية إلى دعم محفظة سندات الخزينة وضمان مصدر مداخل قارة ودون مخاطر.

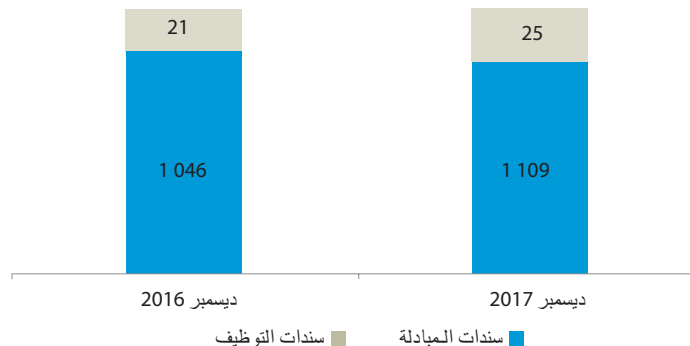
3-1 - محفظة السندات التجارية : (+67,8 مليون دينار أو 6,4%)

بلغت محفظة السندات التجارية، المكونة من سندات الدولة 1.134,3 مليون دينار في موفى سنة 2017 بزيادة تقدّر بـ 67,8 مليون

محفظة السندات التجارية

ملايين الدنانير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
سندات المبادلة	20,9	25,1	4,2	20%
سندات التوظيف	1 045,7	1 109,3	63,6	6%
محفظة السندات التجارية	1 066,5	1 134,3	67,8	6,4%

تركيبة محفظة أذون الخزينة (ملايين الدنانير)



2-3 - محفظة سندات الاستثمار : (+7,2 مليون دينار)

كما استقر القائم الصافي من المدخرات لمحفظة سندات الاستثمار في حدود 350,9 مليون دينار بتراجع بلغ 3,7 مليون دينار أو -1% مقارنة بمستواه المسجل في نهاية سنة 2016.

سجل القائم الاجمالي لمحفظة سندات الاستثمار تحسنا بـ 7,2 مليون دينار أو 1,3% ليبلغ 576,1 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 568,9 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016. نتج هذا التحسن، أساسا عن ارتفاع حصة البنك في الشركات المرتبطة وتسديد قروض رقاعية.

ملايين الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
المحفظة الاجمالية للسندات	568,9	576,1	7,2	1,3%
سندات الاستثمار	160,5	147,4	-13,1	-8,1%
سندات المساهمة	198,5	196,1	-2,4	-1,2%
حصص في الشركات الشريكة والمشاركة	48,3	47,6	-0,8	-1,6%
حصص في الشركات المرتبطة	142,0	165,4	23,5	16,5%
مساهمات في إعادة التفويت	19,7	19,7	0,0	0,0%
مدخرات	214,3	225,2	10,9	5,1%
صافي محفظة السندات	354,6	350,9	-3,7	-1,0%

التعهدات خارج الموازنة

• سجلت التعهدات لفائدة أو بأمر الحرفاء زيادة بـ 233,1 مليون دينار؛

• تنامت التعهدات لفائدة أو بأمر البنوك بـ 48,3 مليون دينار أو 8,7% لتبلغ 605 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017.

شهدت التعهدات خارج الموازنة تقدما بـ 281,4 مليون دينار لتستقر في حدود 1.891,2 مليون دينار مقابل 1.609,8 مليون دينار قبل سنة.

خص هذا التطور أصناف التعهدات التالية :

ملايين الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
تعهدات لصالح أو بأمر الحرفاء	1 053,2	1 286,2	233,1	22,1%
فتح اعتمادات مستندية	285,2	437,3	152,1	53,3%
قروض ممنوحة غير مستعملة	128,2	143,3	15,1	11,8%
ضمانات وكفالات	634,8	702,8	68,1	10,7%
مساهمات غير مدفوعة	4,9	2,8	-2,1	-43,1%
تعهدات على أوراق الخزينة				
تعهدات لصالح أو بأمر البنوك	556,7	605,0	48,3	8,7%
بنوك غير مقيمة منتصبة بالخارج	556,7	605,0	48,3	8,7%
تأكيد القروض المستندية	50,3	25,1	-25,2	-50,1%
ضمانات أخرى نهائية	506,4	579,9	73,5	14,5%
مجموع التعهدات خارج الموازنة	1 609,8	1 891,2	281,4	17,5%

الأموال الذاتية

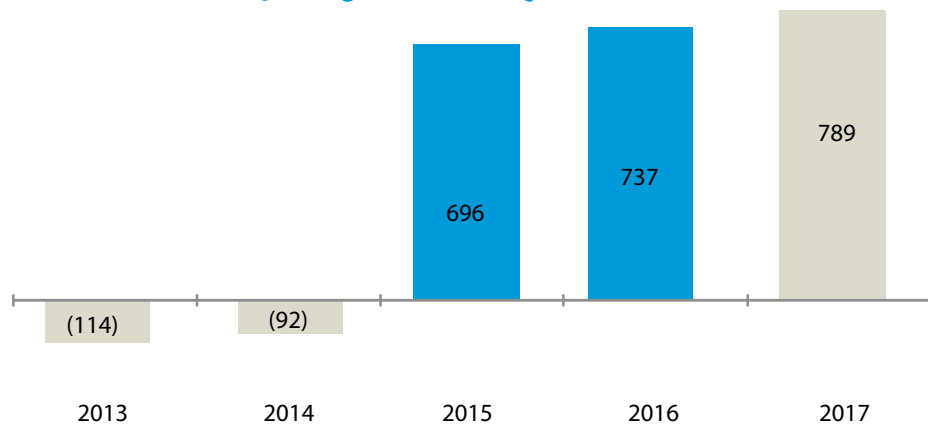
سجلت الأموال الذاتية للبنك زيادة بـ 52,3 مليون دينار لتنتقل من 736,6 مليون دينار في نهاية سنة 2016 إلى 788,9 مليون دينار في موفى سنة 2017.

يعزى هذا النمو إلى النتائج الايجابية المسجلة في موفى سنتي 2016 (40,5 مليون دينار) و 2017 (51,8 مليون دينار)

تحسن متواصل للأموال الذاتية منذ عملية الترفيع في رأس مال البنك في سنة 2015. يمكن هذا التحسن من التغطية الكلية للمخاطر واحترام معايير الحذر...

ملايين الدينانير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
رأس المال	776,9	776,9	0,0	0,0%
مخصصات الدولة	117,0	117,0	0,0	0,0%
احتياطيات	465,1	465,6	0,5	0,1%
أسهم ذاتية	(5,5)	(5,5)	0,0	0,0%
أموال ذاتية أخرى	37,3	25,0	-12,3	33,1%
نتائج مرحلة	(694,7)	(641,9)	52,9	7,6%
نتيجة السنة المحاسبية	40,5	51,8	11,3	27,8%
أموال ذاتية	736,6	788,9	52,3	7,1%

أموال ذاتية (ملايين الدينانير)



جودة الأصول والسيولة 1 - تطوّر الديون المتعثرة

في موفى شهر ديسمبر 2017، سجل الحجم الاجمالي للديون المتعثرة تراجعاً بـ 5,7% ليبلغ 2.384 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017.

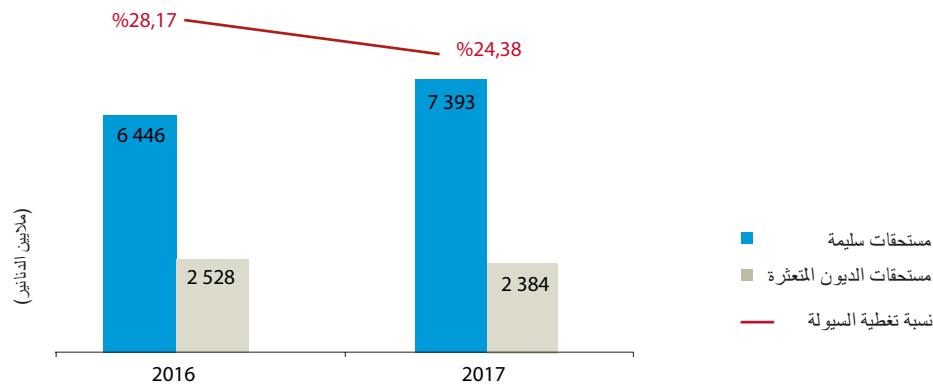
بالتوازي، تحسنت المستحقات السليمة بـ 14,7% لتبلغ 7.393 مليون دينار.

إنجاز عمليات تخلي وتفويت في ديون متعثرة ما من شأنه تحقيق تغطية أفضل للمخاطر

ملايين الديناري	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
إجمالي المستحقات	8 974	9 777	803	8,9%
مستحقات سليمة	6 446	7 393	947	14,7%
مستحقات مشكوك في خلاصها أو متنازع عليها	2 528	2 384	(144)	(5,7)%
نسبة الديون المتعثرة	28,2%	24,4%		
مدخرات	[1 407]	[1 305]	102	(7,2)%
فوائد معلقة	[603]	[607]	(4)	(0,7)%
صافي المستحقات	6 964	7 865	901	12,9%
نسبة تغطية الديون المتعثرة (المعنى الموسع)	79,5%	80,2%		
نسبة تغطية الديون المتعثرة الصافية من الفوائد المعلقة	73,1%	73,46%		

ساهم التأثيرين المذكورين أعلاه في التحسن المحسوس لنسبة الديون المتعثرة التي تراجعت من 28,2% إلى 24,4% وكسبت بذلك، حوالي 3,8 نقاط مئوية.

تطور نسبة مستحقات الديون المتعثرة



يرجع هذا المستوى للتغطية إلى تكوين مدخرات إضافية خلال هذه السنوات، على الديون ذات الأقدمية التي تجاوزت 3 سنوات في قسمي المخاطر 4 و 5 من ناحية وتراجع الديون المتعثرة تبعاً أساساً للتخلي والتفويت في مجموعة من الديون المحالة على النزاعات سنة 2017، من ناحية أخرى.

ونتيجة عن العملية الأخيرة تراجع لقائم المدخرات والفوائد المعلقة المخصصة لتغطية الديون المتعثرة بـ 117,1 مليون دينار أو 5,8% لتستقر في حدود 1.912,4 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 2.010,1 مليون دينار في موفى سنة 2016.

2 - تغطية الديون المتعثرة

واصلت الشركة التونسية للبنك، خلال السنة المحاسبية 2017، مجهوداتها المبذولة في ما يتعلق بتخصيص المدخرات الضرورية.

في هذا الإطار، انتقلت نسبة التغطية الاجمالية للديون المتعثرة (صافية من الفوائد المؤجلة) من 73,1% في نهاية سنة 2016 إلى 73,46% في موفى السنة المحاسبية 2017 وهو ما يعادل زيادة طفيفة بـ 0,36 نقاط مئوية.

3 - مؤشر الملاءة

بالتوازي، سجلت الأموال الذاتية الصافية الأساسية المأخوذة بعين الاعتبار في احتساب مؤشر Tier 1 ارتفاعاً بـ 13,8 مليون دينار لتبلغ 569,1 مليون دينار. كما بلغ مجموع الأموال الذاتية الصافية 844,6 مليون دينار مقابل 795,3 مليون دينار في نهاية 2016. وتحت تأثير هذه العوامل، تراجعت المؤشرات التنظيمية كما يلي :

- Tier 1 : -0,73% لينتقل من 8,47% إلى 7,74% مقابل حد تنظيمي بـ 7% ؛
- مؤشر الملاءة : -0,64% لينتقل من 12,13% إلى 11,49% مقابل حد تنظيمي بـ 10%

بقيت مؤشرات الملاءة مستقرة في مستويات تفوق الحد المطلوب وذلك، رغم أخذ احتياجات البنك من الأموال الذاتية التي فرضها البنك المركزي التونسي لتغطية المخاطر العملية بعين الاعتبار.

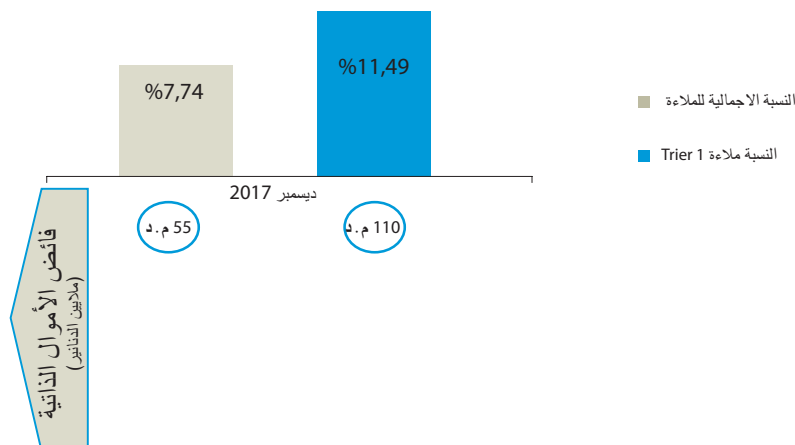
في هذا الاطار، سجلت المخاطر المحتملة تطورا بـ 791 مليون دينار من بينها 79,9 مليون دينار تمثل تغير المبلغ الضروري لتغطية المخاطر العملية طبقاً لمنشور البنك المركزي عدد 03-2016 لينتقل من 526,0 مليون دينار إلى 605,9 مليون دينار.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
صافي الأموال الذاتية الأساسية	555,3	569,1	13,8	2,5%
أموال ذاتية إضافية	240,0	275,5	35,5	14,8%
مجموع الأموال الذاتية الصافية	795,3	844,6	49,3	6,2%
مجموع المخاطر المحتملة	6 558,9	7 349,9	791,0	12,1%
النسبة الإجمالية للملاءة	12,13%	11,49%		
الحد القانوني الأدنى	10%	10%		
نسبة الملاءة Tier-1	8,47%	7,74%		
الحد القانوني الأدنى	7%	7%		

رغم هذا التراجع واصل البنك تمتعه بفوائض أموال ذاتية تقدر :

- 110 مليون دينار بعنوان مؤشر الملاءة الإجمالي
- 55 مليون دينار بعنوان مؤشر Tier 1

مؤشر الملاءة



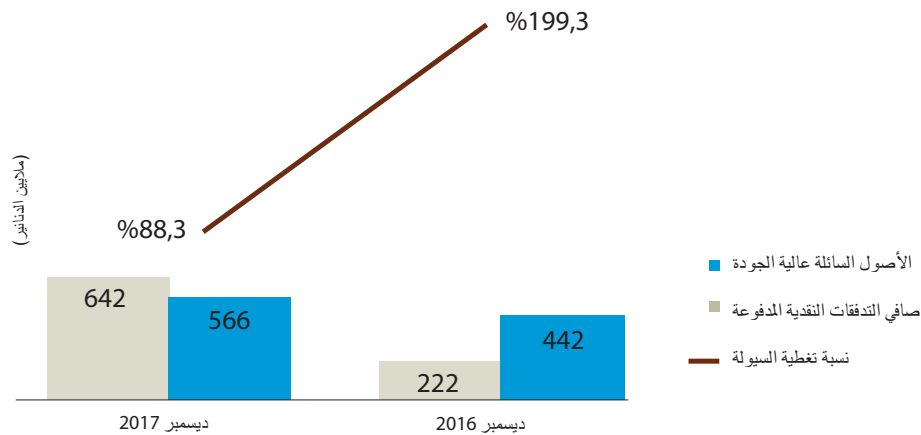
4 - نسبة تغطية السيولة (LCR)

مستوى أقل بقليل من الحد التنظيمي المطلوب 90% الذي تم الشروع في تطبيقه بداية من شهر جانفي 2018 والذي كان في حدود 80% سنة 2017.

بلغ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) 88,3% في نهاية شهر ديسمبر 2017 (مقابل 199,3% في شهر ديسمبر 2016)، في

ملايين الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
صافي التدفقات النقدية المدفوعة	222	642	420	189%
الأصول السائلة عالية الجودة	442	566	125	28%
نسبة تغطية السيولة	199,3%	88,3%		
الحد القانوني	80%	90%		

تطور نسبة السيولة



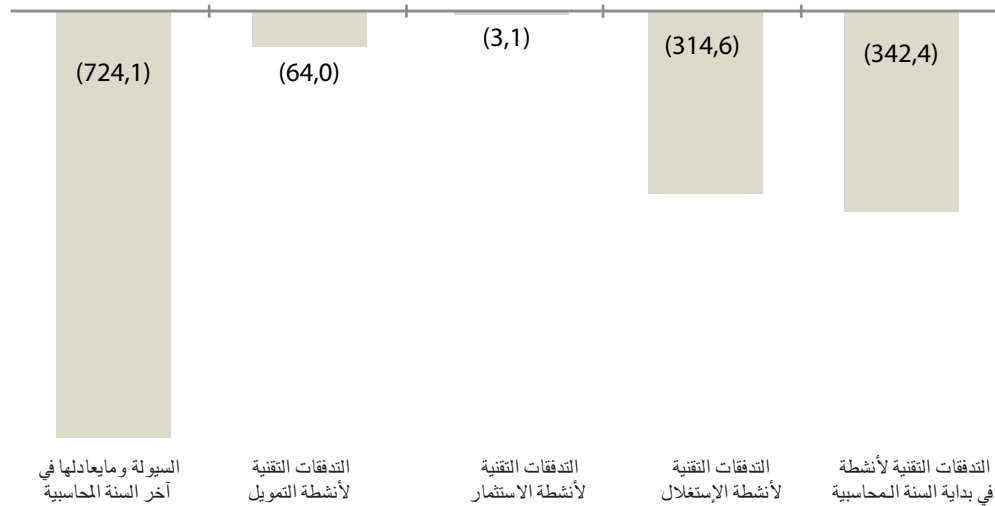
5 - السيولة وما يعادلها

وذلك رغم تراجع الدفعات الصافية المتعلقة بأنشطة الاستغلال وأنشطة الاستثمار،

على أساس التدفقات النقدية، تراجعت السيولة وما يعادلها في نهاية سنة 2017 لتنتقل من -342,4 مليون دينار في نهاية سنة 2016 إلى -724,1 مليون دينار وتسجل بذلك انخفاضا بـ 382 مليون دينار

تعزى هذه الوضعية إلى تراكم حاجيات البنك النقدية منذ سنة 2016 الناجم عن أزمة السيولة.

ملايين الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
التدفقات النقدية لأنشطة الاستغلال	(346,7)	(314,6)	32	(9%)
التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار	(64,9)	(3,1)	62	(95%)
التدفقات النقدية لأنشطة التمويل	(87,8)	(64,0)	24	(27%)
التغير الصافي للسيولة	(499,4)	(381,7)	118	(24%)
التدفقات النقدية في بداية السنة المحاسبية	157,0	(342,4)	(499)	(318%)
السيولة وما يعادلها في آخر السنة المحاسبية	(342,4)	(724,1)	(382)	(111%)



مؤشرات النتائج

شمل التطور الملحوظ جميع مكونات الناتج البنكي الصافي ومنها خاصة تلك المتعلقة بمدخيل محفظة السندات التجارية والعمليات المالية.

الهامش الصافي للفوائد (+30,7 مليون دينار أو 19,2%) وذلك تحت تأثير تطور مداخيل الفوائد على القروض الممنوحة للحرفاء.

- العمولات الصافية : (+9,1 مليون دينار أو 13,4%) خص هذا الارتفاع مختلف أصناف العمولات وبالأساس، العمولات على دراسة ملفات القروض ومسك الحسابات ؛

- المداخيل الناجمة عن سندات الدولة والعمليات المالية : (+39 مليون دينار أو 59,4%) ؛

- مداخيل محفظة سندات الاستثمار : (+1,8 مليون دينار أو 11,2%).

تحسن ملحوظ على مستوى جميع الأرصدة الوسيطة للتصرف وخاصة الناتج البنكي الصافي ما يمكن من تحمل كلفة إعادة الهيكلة الاجتماعية وعكس منحى النتائج.

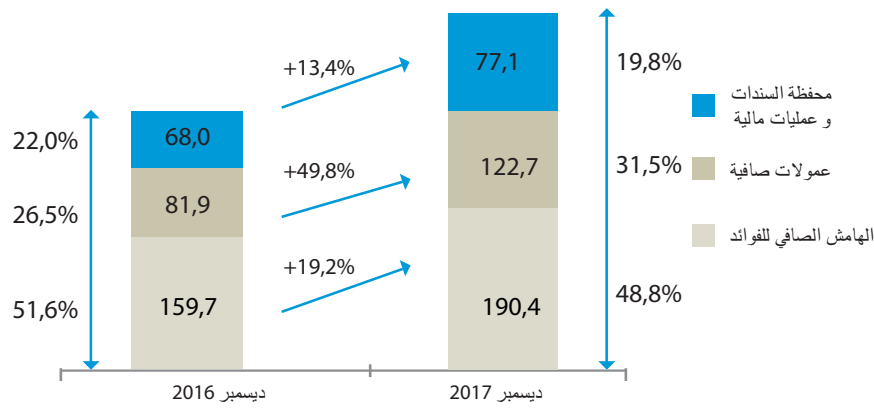
• الناتج البنكي الصافي

في موفى شهر ديسمبر 2017، بلغ الناتج البنكي الصافي 390,2 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 80,6 مليون دينار أو 26% مقارنة بمستواه في السنة المحاسبية 2016.

بآلاف الدينائر	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
فوائد ومدخيل مماثلة	373 862	442 596	68 734	18,4%
فوائد متكبدة وأعباء مماثلة	(214 177)	(252 243)	(38 066)	17,8%
الهامش الصافي للفوائد	159 685	190 353	30 668	19,2%
عمولات مقبوضة	71 895	81 445	9 550	13,3%
عمولات مدفوعة	(3 919)	(4 386)	(467)	11,9%
صافي العمولات	67 976	77 059	9 083	13,4%
أرباح على محفظة السندات التجارية والمالية	65 634	104 634	39 000	59,4%
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	16 287	18 115	1 828	11,2%
مداخيل أخرى	81 920	122 749	40 829	49,8%
الناتج البنكي الصافي	309 581	390 161	80 579	26,0%

- بقيت بنية الناتج البنكي الصافي متميزة بهيمنة نشاط الوساطة بحصة بلغت 48,8% مقابل 51,6% قبل سنة مع :
- تراجع مساهمة حصة العمولات (-2,2 نقاط مئوية) لتستقر في حدود 19,8% من الناتج البنكي الصافي.
- تحسن مساهمة المداخل الناجمة عن محفظة السندات التجارية ومحفظة سندات الاستثمار التي بلغت 31,5% في سنة 2017 مقابل 26,5% في سنة 2016.

بنية الناتج البنكي الصافي (ملايين الدينار)



إذ تراجع هامش الفائدة على العمليات ما بين البنوك ب-29,3 مليون دينار وهو ما يعكس اللجوء الهام لإعادة التمويل لدى البنك المركزي التونسي بينما تحسن هامش الفائدة على العمليات مع الحرفاء ب+53,4 مليون دينار.

تطور مكونات الناتج البنكي الصافي

1 - هامش الفوائد الصافي : ارتفع هامش الفوائد الصافي للبنك لينتقل من 159,7 مليون دينار في نهاية 2016 إلى 190,3 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017 بزيادة بلغت 30,7 مليون دينار.

آلاف الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير %
فوائد وإيرادات مماثلة	373 862	442 596	18,4%
فوائد وأعباء مماثلة	[214 177]	[252 243]	17,8%
هامش الصافي على العمليات ما بين البنوك	(12 006)	(41 295)	243,9%
هامش الصافي على العمليات ما بين البنوك	176 176	229 618	30,3%
هامش الصافي على عمليات أخرى	(4 484)	2 030	145,3%
هامش الصافي الاجمالي	159 685	190 353	19,2%
الناتج البنكي الصافي	309 581	390 161	
نسبة الناتج البنكي الصافي			
هامش الصافي للفوائد	52%	49%	
هامش الصافي للفوائد على عمليات الخزينة وما بين البنوك	(4%)	(11%)	
هامش الصافي للفوائد على عمليات مع الحرفاء	57%	59%	
هامش الصافي للفوائد على عمليات أخرى	(1%)	1%	

2 - العمولات الصافية : شهدت العمولات الصافية ارتفاعا بـ

9,1 مليون دينار أو 13,4% خلال الفترة قيد الدرس لتبلغ 77,1 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017. شملت هذه الزيادة، بالخصوص، العمولات المقبوضة على مسك الحسابات والعمولات المقبوضة على دراسة ملفات القروض..

في موفى سنة 2017، بقيت العمولات الصافية في جزء كبير منها مركزة حول :

- نشاط «التصرف في الحسابات» بحصة بلغت 51,3%
- نشاط «التمويل» بحصة بلغت 29,1%.

3 - الأرباح على محفظة السندات التجارية : سجلت الأرباح

على محفظة السندات التجارية ارتفاعا ملحوظا بـ 31 مليون دينار أو 70% لتنتقل خلال الفترة قيد الدرس من 44,4 مليون دينار إلى 75,4 مليون دينار.

يفسر التطور الهام لهذه المداخيل بالزيادة المسجلة على مستوى المحفظة المتوسطة لرقاع الخزينة المتصرف فيها لحساب البنك الخاص (+77,8 مليون دينار أو 8%). كما تحسنت مساهمة محفظة السندات التجارية في تركيبة الناتج البنكي الصافي الإجمالي لتنتقل من 14,4% إلى 19,3%.

ملايين الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
الأرباح	59,3	67,5	8,2	14%
أرباح صافية على سندات المبادلة	1,6	0,8	(0,8)	(51%)
أرباح صافية على سندات التوظيف	57,8	66,7	9,0	16%
الهامش الصافي	(14,9)	7,9	22,8	153%
المجموع	44,4	75,4	31	70%

4 - الأرباح الصافية على عمليات الصرف : سجلت الأرباح

الصافية على عمليات الصرف تقدما بـ 8 مليون دينار أو 38% لتنتقل من 21,2 مليون دينار في شهر ديسمبر 2016 إلى 29,3 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017. ميز التطور الملحوظ أساسا نتائج عمليات الصرف بالحاضر تبعا لتطور حجم المعاملات وتحسن فارق سعر التفاوض (Spread) خلال الفترة قيد الدرس.

مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2016 لتبلغ 18,1 مليون دينار في موفى سنة 2017.

ميز الارتفاع المسجل، أساسا المداخيل في شكل فوائد على سندات الاستثمار الرقاعية (+2,75 مليون دينار).

بينما تراجعت الأرباح على المساهمات بـ 0,92 مليون دينار. ويفسر هذا التراجع بانخفاض المداخيل على سندات المساهمة.

5 - مداخل محفظة سندات الاستثمار : شهدت مداخل

محفظة سندات الاستثمار زيادة طفيفة بـ 1,8 مليون دينار أو 11,2%

ملايين الدينار	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
فوائد ومداخيل مماثلة على سندات الاستثمار	6 778	9 527	2 749	40,6%
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات مساهمة	9 508	8 588	(920)	(9,7%)
مداخيل أموال سيكار	464	993	529	113,9%
مداخيل سندات المساهمة	9 044	7 595	(1 449)	(16,0%)
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	16 287	18 115	1 828	11,2%

النتيجة الإجمالية للاستغلال

يتم تقسيم هذا التباين كما يلي :

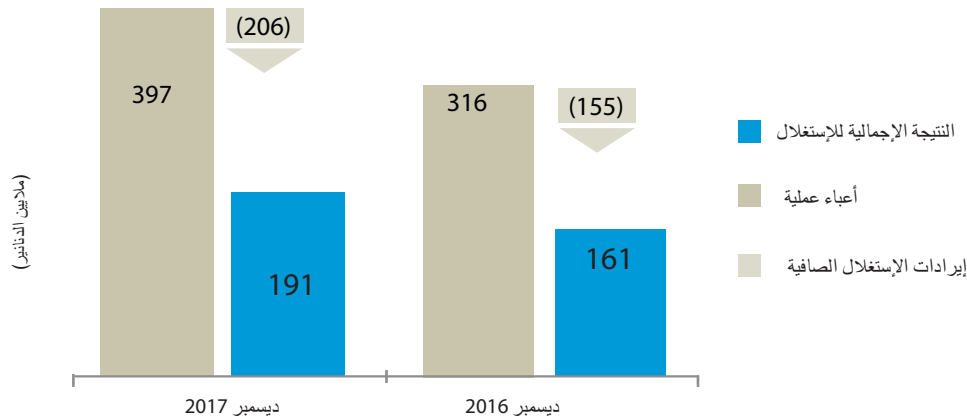
- **أعباء الأعوان :** +42,3 مليون دينار أو +37% تفسر هذه الزيادة، أساسا بكلفة عملية الانتداب التي قام بها البنك خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016 والأعباء المتعلقة بالمغادرة الطوعية للتقاعد لمجموعة أولى من الأعوان وتأثير ترقية نهاية السنة والزيادات القانونية للأجور.

- **الأعباء العامة للاستغلال :** +8,5 مليون دينار أو +25,3% وشمل هذا التطور أساسا مصاريف المناولة ومصاريف الدعاية.

بالنظر إلى تحسن الناتج البنكي الصافي (+26%) والزيادة الملاحظة على مستوى الأعباء العملية (+32,9%). سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال تطورا بـ30,3 مليون دينار أو +18,9% لتبلغ 190,9 مليون دينار في موفى سنة 2017 مقابل 160,6 مليون دينار في نهاية سنة 2016.

إذ ارتفعت الأعباء العملية (المكونة في أغلبها من أعباء الموارد البشرية) بـ51,1 مليون دينار أو +32,9% لتنتقل من 155,1 مليون دينار إلى 206,1 مليون دينار بين نهاية سنة 2016 وموفى سنة 2017.

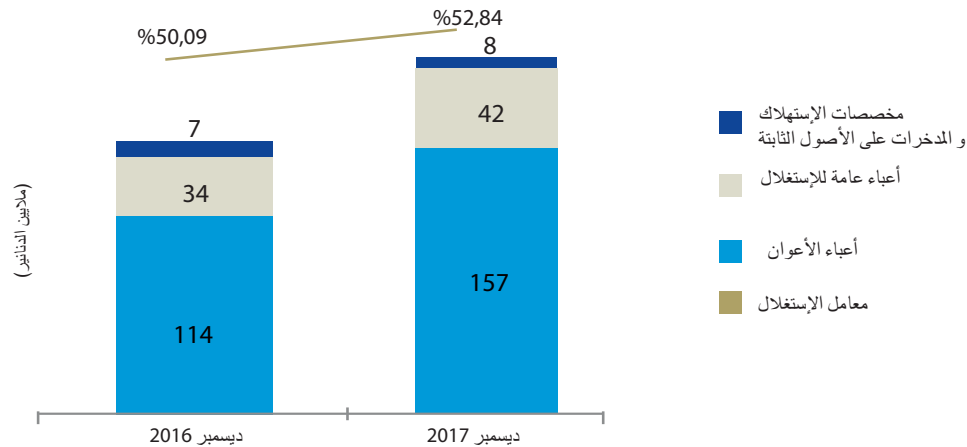
النتيجة الإجمالية للاستغلال



آلاف الدنانير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
الناتج البنكي الصافي	309 581	390 161	80 579	26,0%
إيرادات استغلال أخرى	6 058	6 855	798	13,2%
إيرادات الاستغلال الصافية	315 639	397 016	81 377	25,8%
أعباء الأعوان	(114 219)	(156 505)	(42 285)	37,0%
الأعباء العامة للاستغلال	(33 605)	(42 096)	(8 491)	25,3%
مخصصات للاستهلاك والمخدرات على الأصول الثابتة	(7 253)	(7 543)	(290)	4,0%
أعباء عملية	(155 078)	(206 144)	(51 066)	32,9%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	160 561	190 872	30 311	18,9%

وباعتبار ما سبق، استقر معامل الاستغلال في حدود 52,8% في شهر ديسمبر 2017 مقابل 50,1% قبل سنة.

هيكله أعباء الاستغلال



كلفة المخاطر

ملايين الديناتير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
مخصصات للمدخرات على الديون	(44 563)	(88 468)	(43 906)	%99
استعادة المدخرات على الديون	34 689	155 642	120 954	%349
صافي مخصصات المدخرات (نشاط متكرر)	(9 874)	67 174	77 048	(%780)
مخصصات للمدخرات الإضافية	(77 973)	(80 612)	(2 639)	%3
استعادة المدخرات الإضافية	7 589	110 987	103 398	%1362
صافي مخصصات المدخرات (نشاط إضافي)	(70 384)	30 375	100 758	(%143)
استعادة فوائد على ديون تم التخلي عنها	-	61 215	61 215	n.a.
ديون قيدت في شكل خسارة	(1 111)	(265 395)	(264 284)	%23788
صافي مخصصات المدخرات لخفض ديون الزبائن	(81 369)	(106 631)	(25 263)	%31
مخصصات المدخرات للمخاطر والأعباء	(26 026)	(42 136)	(16 110)	%62
استعادة المدخرات للمخاطر والأعباء	2 163	19 171	17 008	%786
صافي مخصصات المدخرات للمخاطر والأعباء	(23 862)	(22 964)	898	(%4)
مخصصات المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	(3 925)	(13 061)	(9 136)	%233
استعادة المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	23 285	1 759	(21 526)	(%92)
مخصصات للمدخرات لنقص الأموال المتصرف فيها	(1 022)	(1 309)	(287)	%28
استعادة المدخرات على الأموال المتصرف فيها	1 523	1 689	166	%11
فائض أو ناقص القيمة في تفويت محفظة الاستثمار	(32 042)	549	32 591	(%102)
خسارة على أموال سيكار	(5)	(50)	(45)	%967
مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(12 186)	(10 423)	1 763	(%14)
كلفة المخاطر	(117 417)	(140 018)	(22 601)	%19

- بلغت المخصصات الصافية للمدخرات ما قيمته 140,0 مليون دينار بزيادة تقدر بـ 22,6 مليون دينار تحت تأثير التغيرات المختلفة على مستوى المكونات الثلاثة لكلفة المخاطر :
 - ارتفاع المخصصات الصافية للمدخرات على الديون : 25,3+ مليون دينار نتجت عن المخصصات الصافية للمدخرات الاضافية والمخصصات الصافية على النشاط الاعتيادي.

النتيجة الصافية

بلغت النتيجة الصافية للبنك 51,8 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017 لتسجل زيادة بـ 11,3 مليون دينار أو 27,8% مقارنة بمستواها في سنة 2016..

- انخفاض المخصصات الصافية على المخاطر والأعباء : -0,9 مليون دينار وذلك رغم إدراج تغطية التكاليف المتعلقة بمخطط التطهير الاجتماعي بمخصصات إضافية بما قيمته 33,3 مليون دينار.
- انخفاض مخصصات صافية على محفظة سندات الاستثمار : -1,8 مليون دينار

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغير	%
الناتج البنكي الصافي	309,6	390,2	80,6	26,0%
إيرادات صافية للاستغلال	315,6	397,0	81,4	25,8%
أعباء عملية	(155,1)	(206,1)	(51,1)	32,9%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	160,6	190,9	30,3	18,9%
كلفة المخاطر الصافية	(117,4)	(140,0)	(22,6)	19,2%
نتيجة الاستغلال	43,1	50,9	7,7	17,9%
رصيد ربح/خسارة العناصر العادية الأخرى	(1,5)	2,3	3,8	249,9%
أداء على الشركات	(1,1)	(1,4)	(0,3)	22,8%
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	40,5	51,8	11,3	27,8%

وتتمثل مهمتها الأساسية في قيادة جهاز الرقابة الدائمة المزمع وضعه وتحديد أصناف المراقبة التي سيتم العمل بها في المراقبة من المستوى الأول والمراقبة من المستوى الثاني.

تتمثل هياكل المراقبة الأساسية للبنك في :

- إدارة مراقبة التصرف ؛
- إدارة مراقبة ومتابعة مخاطر القروض ؛
- إدارة مراقبة ومتابعة المخاطر العملية ومخاطر السوق ؛
- إدارة مراقبة حدود وتراخيص التجاوزات ؛
- إدارة المراقبة والتقارير فيما يخص التعهدات
- إدارة التحقق في الضمانات ومراقبتها ؛
- إدارة المراقبة المحاسبية ؛

الرقابة الداخلية

دعم متواصل لتبني معايير بازل...

في إطار تدعيم منظومة الرقابة الداخلية للبنك وتطبيقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي 19-2006 بتاريخ 28 نوفمبر 2006 والقانون البنكي عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، واصلت الشركة التونسية للبنك تنفيذ المشاريع الخاصة بهذا المجال والتي تندرج في إطار مخطط التحول الاستراتيجي 2016-2020.

في الواقع تم اتخاذ إجراءات مختلفة في هذا الاتجاه :

مراقبة العمليات والإجراءات

في إطار تدعيم الرقابة الدائمة لنشاطها، أنشأت الشركة التونسية للبنك، ضمن هيكلها التنظيمي الجديد، إدارة الرقابة الدائمة

- تعيين مراقبين دائمين على مستوى الإدارات الجهوية وذلك،
لمتابعة إجراءات التطهير عن قرب وتحيين ملف الحرفاء ومراقبة
فتح الحسابات على مستوى ثاني ومراقبة أداء مختلف الفروع
لواجبها فيما يتعلق باليقظة.

بالإضافة إلى الإدارات المذكورة. تضم الشركة التونسية للبنك
هياكل مراقبة دورية تقليدية هي :

- إدارة التفقد العام ؛
- إدارة التدقيق الداخلي.

وتسهر هذه الإدارات على احترام التشريعات الجاري بها العمل
والإجراءات الداخلية وتقديم توصيات لتحسين نجاعة منظومات
التصرف وترتبط بالإدارة المركزية للتدقيق والتفقد المرتبطة بدورها
بالمدير العام.

وتضطلع هذه الهياكل بمهامها بكل استقلالية سواء على أساس
برامج تدخل سنوية مصادق عليها أو بأمر من الإدارة العامة.

لضمان استقلاليتها، ترتبط إدارة التدقيق الداخلي وظيفيا باللجنة
الدائمة للتدقيق الداخلي.

كما تمت إعادة تأطير مهام اللجان التابعة لمجلس الإدارة وهي
اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر ولجنة تحديد
المكافآت والتسميات مع تحسين تواتر اجتماعاتها.

التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومة

على إثر إتمام إرساء مختلف وحدات نواة المنظومة المعلوماتية
الجديدة للبنك قامت الشركة التونسية للبنك بالاستغلال
التدريجي لعدد من التطبيقات الإعلامية قصد التداخل أساسا مع
هذه النواة.

وتغطي هذه التطبيقات عددا من المهن البنكية وهي التصرف في
التعهدات ونشاط الفروع والتصرف في الأموال الجاهزة والعمليات
مع الخارج وتدخل في إطار التحول الاستراتيجي كما ستمكن هذه

➤ المكتب الخلفي لعمليات النقديات والمعاملات عن بعد ؛

➤ المكتب الخلفي للخرينة ؛

➤ إدارة مراقبة النفقات ؛

➤ إدارة المراقبة التنظيمية بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية
والعمليات البنكية مع الخارج).

بالإضافة إلى ذلك وتطبيقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية تشتمل
الشركة التونسية للبنك على هيكل قار مكلف بمراقبة الامتثال
تتمثل مهمته الأساسية في ما يلي :

- السهر على احترام القوانين والتشريعات التنظيمية المتعلقة
بالنشاط البنكي ؛
- تحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييمها على المستوى التنظيمي
الداخلي والخارجي للنشاط البنكي ؛
- تأمين دور الاشراف على أشغال مكافحة تبييض الأموال
وتمويل الإرهاب ؛
- ضمان احترام الموظفين لقواعد السلوك الحسن وتدريبهم
على أخلاقيات العمل المصرفي.

فيما يتعلق بمراقبة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل
الإرهاب، قام البنك بـ :

- اقتناء تطبيق خاصة بتصنيف المخاطر ومراقبة العمليات على
الحسابات (OPCC) وذلك لكشف المبادلات الغير عادية
والمشبوهة والتي من الممكن ارتباطها بنشاطات غير قانونية من
بينها خاصة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ؛

- إعداد مذكرة إجراءات جديدة خاصة بمكافحة تبييض الأموال
وتمويل الإرهاب ؛

- إعداد مشروع مذكرة إجراءات تسمح بتطبيق قانون الالتزام
بضريبة الحساب الأجنبي (FATCA)

تقييم المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها

في إطار مخططها الاستراتيجي، شرعت الشركة التونسية للبنك في عدد من المشاريع هي في طور الانجاز بمشاركة الهياكل المعنية. ترمي هذه المشاريع إلى إرساء :

- هيكل تصرف في الأصول-الخصوم (ALM) ؛
- سياسة تصرف في المخاطر ؛
- منظومة تقييم داخلية لمخاطر القروض ؛
- جهاز تصرف في المخاطر العملية ومخاطر السوق
- جهاز رقابة دائمة للحد من المخاطر العملية.

في انتظار تنفيذ هذه المشاريع واصلت إدارات مراقبة ومتابعة مخاطر القروض وإدارة مراقبة مخاطر العمليات ومخاطر السوق الراجعة بالنظر إلى الإدارة المركزية للمراقبة العامة والمخاطر الاجمالية إنجاز عمليات مراقبة للتعهدات وتصنيف الديون حسب متطلبات البنك المركزي التونسي وتحليل مخاطر الصرف والنسبة والسيولة وتأثيرها على الأموال الذاتية للبنك .

منظومة التوثيق والإعلام

- أعد البنك مذكرات إجرائية تصف ترتيبات التسجيل ومعالجة العمليات واسترداد المعلومات .
- تقدم التقارير المنجزة إثر عمليات المراقبة الدورية إلى الإدارة العامة واللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي. كما توضع على ذمة مراقبي الحسابات والبنك المركزي التونسي .
- يعدّ البنك تقريرا سنويا حول ظروف عمل منظومة المراقبة الداخلية ويتم تقديمه إلى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة بالإضافة إلى مراقبي الحسابات والبنك المركزي التونسي ؛
- يتمتع البنك بسياسة تواصل مالي هي في طور إضفاء الصفة الرسمية لها .

التطبيقات البنك من التمتع بمنظومة معلوماتية ناجعة وموثوق بها وأكثر تناسق خاصة فيما يتعلق بتركيز تطبيقات «الفرع» و«تعهدات» بما أن المكونات الأساسية تمت صياغتها من قبل نفس الناشر لنواة المنظومة المعلوماتية.

وعلى صعيد الأمن المادي لمواقع العمل والمعطيات شرعت الشركة التونسية للبنك في تنفيذ مشاريع هيكلية تتعلق بالمعدات وشبكة الفروع :

موقع النجدة

أصبح موقع النجدة الخارجي حاليا عملي بالنسبة لدليل المؤسسة والبريد الإلكتروني أما تحويل المعطيات الأخرى والتطبيقات المعلوماتية فهو في طور الإنجاز .

ويسمح هذا الموقع بمواصلة النشاط بصفة طبيعية في حال حدوث عطب معلوماتي والحفاظ على المعطيات في مركز موجود خارج المقر الاجتماعي .

مخطط مواصلة النشاط

تم تكليف مكتب مختص بمهمة إنجاز مشروع وضع مخطط لضمان مواصلة النشاط (PCA) ويشتمل مخطط مواصلة النشاط المقسم إلى مخطط مواصلة إعلامي ومخطط مواصلة عملي على مجموعة من الإجراءات الرامية إلى ضمان المحافظة على المهن الأساسية للبنك، بصفة وقتية، حسب مختلف سيناريوهات الأزمة والاستعادة المخطط لها لهذه الأنشطة .

المراقبة بالفيديو

قصد الامتثال لمتطلبات الأمن المملاة من قبل البنك المركزي التونسي شرعت الشركة التونسية للبنك في أشغال تجهيز المقر الاجتماعي للبنك والبنائات التابعة والإدارات الجهوية والفروع ومستودعات الأرشيف ومكاتب الصرف وأماكن الموزعات الآلية بمنظومة مراقبة بالفيديو .

التصرف في المخاطر

تصرف حذر لاحترام القوانين الجاري بها العمل...

شمل الهيكل التنظيمي الجديد للبنك، الذي تم وضعه في شهر نوفمبر 2017، إدارة مركزية للمخاطر الشاملة «Global Risk» ضمت 3 إدارات هي :

- إدارة المراقبة الدائمة ؛
- إدارة التصرف في مخاطر القروض ؛
- إدارة التصرف في المخاطر العملية ومخاطر السوق .

ويحرص هذا الهيكل على إرساء جهاز مراقبة دائمة وتصرف في المخاطر مؤطر من خلال منشور البنك المركزي التونسي عدد 19-2006 من ناحية وأفضل الممارسات على المستوى الوطني والعالمي والاجراءات التنظيمية لبازل، ومعايير ISO خاصة ISO 31000 والاطار المرجعي CO.SO من ناحية أخرى .

يملك البنك سياسة تصرف في المخاطر، كما تحدد مكونات جهاز التصرف التي تمكن من التحكم والقيادة الفعالة للمخاطر .

المراقبة الدائمة

إن هذه المراقبة المنشأة تطبيقاً للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل وخاصة منشوري البنك المركزي التونسي عدد 19-2006 و 06-2011 تتمثل في :

- بعث إدارة الرقابة الدائمة للمخاطر المتعلقة بمعالجة العمليات وذلك بالنسبة لجميع المستويات الوظيفية والهرمية .
- إرساء هيئة مراقبين دائمين على مستوى الإدارات الجهوية والإدارات المركزية للبنك
- قيادة جهاز المراقبة الدائمة وتحديد المراقبة من المستوى الأول والمراقبة من المستوى الثاني الموكلة إليه .

منظومة ترقيم داخلية :

بمشاركة مكتب مكلف من قبل البنك العالمي، شرعت الشركة التونسية للبنك في إرساء منظومة ترقيم داخلي (SNI) بمشاركة إدارات الإدارة المركزية للمخاطر الشاملة وتخص الاجراءات المتخذة :

- اختيار عينة، موضوع تصميم نموذج من قبل هذا المكتب وتحديد العيب باعتبار متطلبات منشور البنك المركزي التونسي 06-2016 ومعايير بازل .
- تجزئة المحفظة بين شركات، شركات صغيرة ومتوسطة الحجم .
- إحصاء المتغيرات الضرورية لإرساء نظام ترقيم داخلي

التنمية التجارية

ديناميكية جديدة تركز على التمكن من البيانات ومعرفة الحريف

تطبيقاً لاستراتيجية التنمية المقررة سنة 2016، عمل البنك على دعم علاقته مع حرفاء بفضل تجزئة أدق للحرفاء ومقارنة مفصلة مع المنافسة .

وتم سنة 2017 إنهاء العديد من المشاريع المتعلقة بوضع الأدوات التجارية وتعميق معرفة الحريف وتنمية العرض حسب النشاط الاستراتيجي والرفع من الفعالية التجارية وتعصير قنوات التوزيع .

وتهدف كل هذه الأعمال إلى جذب الحرفاء الجدد وتأمين وفائهم عبر توفير المنتج المطلوب في الوقت المناسب عبر القناة الأنسب لكل حريف .

وتم وضع دليل يهدف إلى إثراء عرض المنتجات الجديدة الخاصة بكل فئة من الحرفاء (الموظفين والتونسيين المقيمين بالخارج

ولنجاح هذا التحول، استثمرت الشركة التونسية للبنك في الهندسة المعمارية المعلوماتية والأدوات الرقمية كما قامت باقتناء تطبيقات «الفرع» و«التعهدات» من شركة BFI كتكملة لنواة المنظومة المعلوماتية الجديدة التي بدأ البنك في استغلالها منذ شهر ديسمبر 2013.

وقد تم تركيز هذه التطبيقات وتعميمها على جميع الفروع والإدارات الجهوية ومصالح المقر الرئيسي في سنة 2017. وبذلك تم الارساء التدريجي لنظام مع تطبيقات «Best of the breed» حول النواة البنكية.

مكنك هذه التطبيقات من التكفل بأكثر من 80% من عمليات البنك وعوضت حوالي 80 وحدة وبرمجية موجودة حاليا (الفرع بالدينار، الفرع بالعملة الأجنبية، قروض الأفراد، تصنيف التعهدات والصرف...)

يغطي نطاق هذه التطبيقات وحداتها الأساسية ما يلي :

- التحقق في ملفات القروض (الأفراد والشركات)
- التعهدات بالإمضاء
- الضمانات
- إنجاز القروض (المتوسطة وطويلة المدى، وقصيرة المدى)
- التصرف في الديون المستحقة
- التصنيف والمدخرات
- استخلاص الديون
- الديون المحالة على النزاعات

• التصرف في الحسابات وعمليات الشبايك ووضع الحريف والصرف اليدوي والتوظيفات.

سيمكن وضع هذه التطبيقات حيز العمل من ما يلي :



والمهن الحرة... كما سوق البنك عديد المنتجات خلال سنة 2017 مثل قرض الدراسات العليا وحزمتي ابن سينا وابن الجوزي وقرض المسكن الأول... وعمل البنك على إقراء شبكة فروعه لتتسع لشهرته التجارية والاقترب من حرقته بفتح 10 فروع جديدة موزعة على تونس وبنزرت وقفصة ومدنين والمنستير ونابل وسوسة. كما توجد فروع جديدة أخرى هي في طور الدراسة والموافقة. واصل البنك خلال سنة 2017 سياسته الهادفة لوفاء الحرفاء بإمضاء اتفاقيات قرض مع شركات وهيئات لصالح موظفيها وارتفع عددها إلى 194 اتفاقية سنة 2017.

على مستوى الاتصال تميزت سنة 2017 بتواجد قوي للشركة التونسية للبنك على مختلف قنوات التواصل. وتم تخصيص 22 حملة اتصال حول الفروع الجديدة والمنتجات الجديدة.

وحقق البنك 457 إدراج اشهاري ومالي في الجرائد والمجلات و824 نقطة اشهارية بالراديو تم بثها على موجات الاذاعات التونسية و95 إدراج لرايات اشهارية على مواقع الواب.

ونظمت الشركة التونسية للبنك تظاهرات مختلفة من أجل النهوض بعلاقاتها العامة وهذه التظاهرات شملت جميع الفاعلين والمؤثرين مثل المساهمين والحرفاء والعاملين في الفروع والمستثمرين...

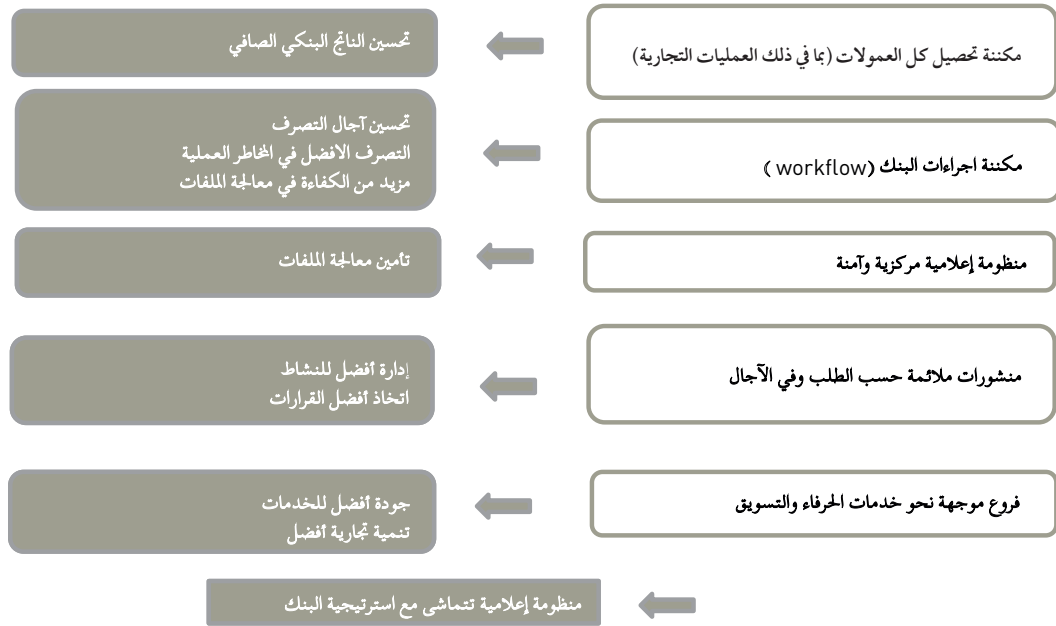
كما تكفلت الشركة التونسية للبنك بـ 33 تظاهرة تتعلق بالاقتصاد والعلوم والثقافة والتقنيات الجديدة والحياة الطلابية ومنحت إعانات مالية لـ 22 مستفيدا.

تحديث البنك

الشروع في التحويل الرقمي للبنك...

تشرط استراتيجية 2016-2020 تبسيط المسار العملياتي مع إدراك الأمثل مما يسمح بالاعتناء بالمهن ذات القيمة المضافة العالية وتقليل أجال المعالجة (إزالة الطابع المادي ومكننة مسار ملفات الحرفاء (Workflow) ...)

من ناحية أخرى، تم إنجاز مشاريع وعمليات أخرى في سنة 2017 خاصة بما يلي :



أما في ما يتعلق بشبكة الفروع وبالإضافة إلى تعميم الألياف البصرية، قام البنك بتجهيز 50 فرع بحل أمن يرتكز على الموجات الدقيقة.

الموارد البشرية

تحسن واضح في نسبة التأطير يؤدي إلى تسهيل عملية تغير البنك...

تتكون استراتيجية تنمية الموارد البشرية التي تطبق منذ سنة 2016 من عدد المشاريع التي تطمح إلى إعادة صياغة سياسة الموارد البشرية باستخدام أفضل للإمكانيات البشرية وتأمين أفضل أداء للبنك. ويقع تعديل هيكله الموظفين بنشر إعلان الانتداب سنة 2017 المكمل لتوظيف 350 متدبلاً جديداً سنة 2016، في نفس الوقت بدأ تطبيق مخطط التطهير الاجتماعي بالاتفاق حول التقاعد المبكر لـ 140 موظفاً.

بلغ عدد الموظفين بالبنك 2051 آخر سنة 2017 مقابل 2141 سنة 2016 و1998 سنة 2015، وبلغ عدد المتقاعدين 88 سنة 2017.

• اقتناء تطبيق إعلامية للتصرف في منتجات النقديات من شركة S2M. تم البدء في إنجاز هذا المشروع سنة 2017 للتركيز التدريجي لمختلف الوحدات في سنة 2018 (وحدة ترخيص ووحدة شبك خلفي ووحدة تصرف في الموزعات الآلية والمطارف TPE).

• إرساء تطبيقات معرفة ومراقبة الحريف monitoring وprofilage وتطبيق قانون الالتزام بضريبة الحساب الأجنبي FATCA (بالإضافة إلى إشترك في قائمة الشخصيات المكشوفة سياسياً PEP) والتي هي الآن حيز العمل. كما تجدر الإشارة إلى طلب البنك لعدد من التحسينات على مستوى التصنيف الديناميكي لدى المزود هي حالياً في طور التطوير.

وعلى مستوى الهندسة المعمارية للمنظومة الإعلامية تم تركيز حل عالي التوافر وذلك لـ :

- توفر قواعد بيانات دون توقف
- الاسترداد العاجل لهذه المعطيات عبر موقع بعيد ؛



خدمات الطب الوقائي والمساعدة الاجتماعية كما يقدم البنك مميزات اجتماعية أخرى مثل النشاط الثقافي والرياضي لفائدة الموظفين وأبنائهم.

ومن أجل تعزيز التواصل الداخلي ونشر قيم البنك تم عقد ورشات عمل جمعت موظفي الفروع.

تم انجاز دليل جديد للمهن/المهارات ومخطط التصرف الوظيفي خلال سنة 2017 بهدف خلق فرص تطور مهني جديدة لكل الموظفين.

النشاط الدولي

تمويل ملائم للتجارة الخارجية وإقامة علاقة مع مراسلين جدد

سجل النشاط الدولي للبنك سنة 2017 تحسنا في حجم العمليات بـ 7,5% وفي رقم المعاملات الجملي بـ 4,8% رغم الظرف الاقتصادي الوطني غير الملائم.

العمليات مع الخارج

بلغ اجمالي العمليات مع الخارج 663.223 عملية سنة 2017 أدى إلى نتائج ازدادت بـ 35,3% ورقم معاملات بلغ 11.339.377 ألف دينار يفصل كالاتي :

على مستوى التكوين تم القيام بعدد الدورات لتنمية المهارات خصصت 60,65% من الموظفين أي 1244 موظفا. وهذه التدريبات دارت حول مختلف الميادين مثل المالية والتصرف في المخاطر والحوكمة المصرفية والتصرف في الموارد البشرية والرقمية والتقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وتم تسجيل 47 موظفا في دورات تكوينية مشفوعة بشهادة.

لازالت الشركة التونسية للبنك تؤكد التزامها الاجتماعي بتحسين الخدمات الاجتماعية والبحث على رفاه الموظفين إذ تم خلق صندوق تضامن سنة 2017 لمساندة الموظفين (المباشرين والمتقاعدين) الذين يشتكون مرضا زيادة على

نوعية العمليات	2016	2017	التغير	%
عمليات مستندية واردات	944,4	1 094,6	150,2	15,3%
عمليات مستندية صادرات	903,0	814,8	-88,2	-9,7%
تحويلات عمليات تجارية	1 559,7	2 024,7	465,0	64,8%
تحويلات عمليات مالية	2 566,7	3 344,2	777,5	66,3%
عمليات على الحسابات بالدينار القابل للتحويل للمراسلين	4 846,0	4 061,0	-785,0	-16,2%
المجموع	10 819,8	11 339,3	519,5	4,8%

وتدعمت هذه النتائج بـ :

الحرفاء المتعاملين مع الخارج بالاستناد على تقنيين مهرة وتطبيق معلوماتية فعالة.

- إعادة فتح خطوط التأكيد والضمان للمراسلين الرئيسيين الأجانب بعد بضعة سنين من ممانعتهم بسبب الوضع الأمني والاقتصادي للبلاد الذي أدى إلى إيقاف أو الحد من خطوط القرض.

- تعميم التطبيقية المندمجة للمصلحة البنكية الخارجية "IBANSYS" التي مكنت جميع المصالح من قدرة انتاجية أكبر وفترة معالجة أقصر مع قيمة أفضل للخدمات.

- التأثير التجاري الايجابي لتطبيقية "IBANSYS" التي دعمت القدرة التنافسية للبنك ومكنت من العمل على جلب

على مستوى تطوير الأعمال دوليا فإن حجم اصدارات الضمانات الدولية المفوضة من المراسلين الأجانب ازداد بـ 15% سنة 2017 وهو مصاحب بسيطرة كاملة للمخاطر.

ويعمل البنك أيضا على متابعة المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تخضع لطلبات عروض دولية منذ طرحها وحتى اتمام المناقصة بإبلاغ المراسلين بالمعلومات الخاصة بها حتى تتاح امكانية المشاركة فيها لحرفائهم.

آفاق التنمية

مواصلة تجسيم استراتيجية البنك وعقد برنامج

2020-2016

تعتزم الشركة التونسية للبنك المحافظة على دورها كطرف فاعل مالي ذو صلاية ومسؤول كما تعهدت منذ منتصف سنة 2016 في تنفيذ استراتيجيتها الجديدة 2020-2016 المرتكزة على الحوكمة الواضحة والشفافة وفهم حاجيات الحرفاء عبر عروض منتجات وخدمات ملائمة لحاجياتهم وتطلعاتهم.

تدعو الاستراتيجية الجديدة إلى ثلاث مراحل للتأثير :

- مرحلة أولى للتأهيل وعكس منحى النجاعة بحلول عام 2016 ؛
- مرحلة ثانية للتسريع واستعادة النمو المثمر والدائم بداية من سنة 2018 ؛
- مرحلة ثالثة للإقلاع واعتلاء منصة التتويج بداية من سنة 2020 وتحقيق المهمة الاستراتيجية «ليصبح البنك الناجح قاطرة الاقتصاد التونسي».

يمرّ نجاح هذه الاستراتيجية حتما بتنفيذ الإجراءات والاصلاحات الهيكلية الجوهرية التي ستعطي ثمارها الملموسة على المدى المتوسط وخاصة :

- تميز سياسة التعهدات الجديدة للبنك بمرونة أكبر في ما يخص منح قروض الاستثمار والقروض خارج الموازنة وتمويل التجارة الخارجية (التمويل بالعملة الأجنبية للواردات وتعبئة الديون على الخارج).
- تنوع محافظ فروع البنك المكونة أكثر فأكثر من المؤسسات المتوسطة والصغرى مما يسمح بمردودية أفضل للعمليات الدولية ويبرر التطور الهام للمنتوج.
- تنشيط الاستثمار الذي أدى إلى زيادة توريد معدات التجهيز وإلى تحويل رؤوس الأموال للاستثمارات الأجنبية في تونس او للاستثمارات التونسية في الخارج.

العلاقات الدولية

عملت الشركة التونسية للبنك خلال سنة 2017 على دعم التعاون مع المراسلين الأجانب وعلى البحث على علاقات بنكية جديدة لمساندة حرفائهم في مشاريعهم الهادفة للتوسع دوليا. ودخل البنك في علاقة مع مراسلين جدد منهم 4 بنوك افريقية في التوغو ومالي وكينيا. وهو بصدد بناء تعاون مع شركات فرعية لمجمع البنك المغربي للتجارة الخارجية بنك افريقيا في كينيا ومالي والكويت ديفوار وروندا وأوغندا وتنزانيا وذلك لمصاحبة الشركات التونسية في هذه الأسواق الواعدة.

وارتفع آخر سنة 2017 عدد المراسلين الأجانب الذين وقع معهم البنك اتفاقية RMA إلى 939 وذلك إثر عملية المسح التي قام بها في نطاق أعمال التحقق من امتثال المراسلين للمعايير العالمية لمكافحة تبييض الأموال والتعرف على الحرفاء (AML/KYC).

قامت الشركة التونسية للبنك منذ سنة 2016 بالتسجيل بموقع "SWIFT KYC REGISTRY" ووضعة على ذمة مراسليها جميع الوثائق المطلوبة التي تشهد بامتثالها لمعايير AML/KYC/FTF/FATCA. وينجز البنك أيضا دوريا الاجراءات المطلوبة من طرف البنك المركزي التونسي أو المراسلين في ما يخص الامتثال.

الواردة في عقد البرنامج وذلك لإعطائها نفس صلاحيات وقواعد التصرف المتاحة للبنوك الخاصة.

من ناحية أخرى، يجب أن يضمن البنك قيادة فعالة للأموال الذاتية للبنك خلال كامل مدة إعادة الهيكلة وذلك، لضمان امتثال دائم لكل معايير الحذر.

كما يجب أن يكون باستطاعة الشركة التونسية للبنك، اليوم الاستفادة من الفرص المرتبطة بالانتعاش الاقتصادي المنتظر وذلك باعتبار الامكانيات التجارية الفعلية، تنوع عروضه التجارية و شراء رأس ماله الانساني.

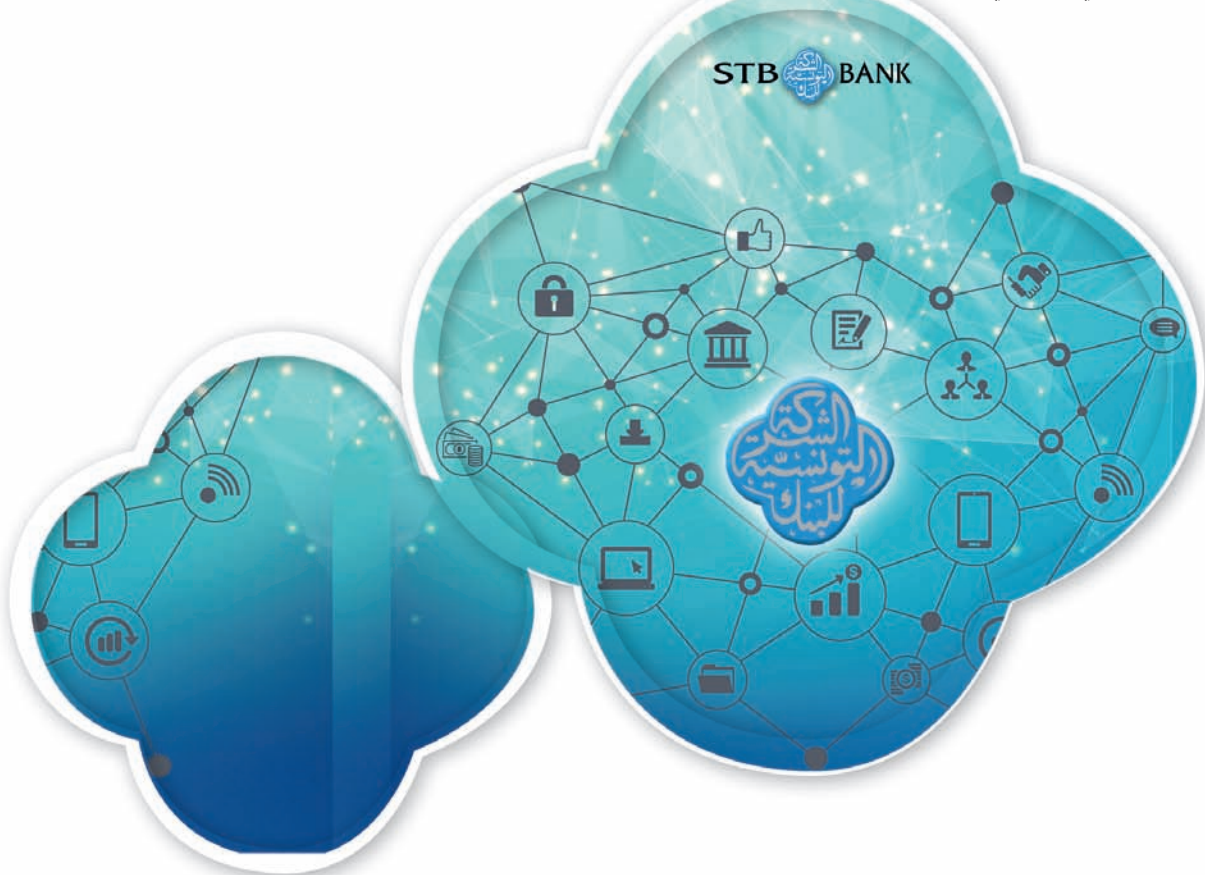
كما ستتمكن الشركة التونسية للبنك، من ناحية أخرى من التأكيد أكثر على دوره كبنك مواطن وذلك بتطوير سياسته في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية (RSE) مع مواصلة أعماله في مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية (اقتصادية، اجتماعية، مدنية، بيئية...)

• الإرساء التدريجي لمنظومة البنك الشامل (Global Bancaire Urbanisé) المنشأة حول نواة بنكية (Noyau Bancaire) في الواقع، بعد الانتهاء من تركيز التطبيقيتين «فرع» و«تعهّدات» ستكرس المرحلة القادمة لاقتناء الحلول الناقصة (التصرف في الميزانية، التصرف في المخاطر، ...ALM)

• مواصلة إعادة هيكلة الموارد البشرية (تشبيب الأعوان، الانتداب الموجه) وتنمية رأس المال البشري (تكوين، تأهيل...).

• التحويل الرقمي للإجراءات والعمليات البنكية (الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة، الحلول، المعطيات...) الذي سيمكن البنك من مجاراة حقبة القرارات المرتكزة على تحليل المعطيات،

بالتوازي وتبعا لمواجهتها عددا من المشاكل الهيكلية المتعلقة بالظرف القانوني والقضائي، سيحرص البنك على تنفيذ المقترحات



القوائم المالية

المختومة في 31 ديسمبر 2017

– الموازنة

– قائمة التعهدات خارج الموازنة

– قائمة النتائج

– جدول التدفقات المالية

– إيضاحات حول القوائم المالية



الموازنة في 31 ديسمبر 2017

بآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	الإيضاح	
الأصول			
279 765	284 853	1.5	أصل 1 خزانة وأموال البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
(*) 328 816	355 759	2.5	أصل 2 مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
(*) 5 529 776	6 114 771	3.5	أصل 3 مستحقات على الحرفاء
1 066 542	1 134 342	4.5	أصل 4 محفظة السندات التجارية
354 612	350 899	5.5	أصل 5 محفظة الاستثمار
99 183	122 605	6.5	أصل 6 الأصول الثابتة
620 538	687 141	7.5	أصل 7 أصول أخرى
8 279 232	9 050 370		مجموع الأصول
الخصوم			
827 873	1 256 663	8.5	خصم 1 البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية
83 052	74 756	9.5	خصم 2 إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية
5 443 231	5 963 809	10.5	خصم 3 إيداعات وأموال الحرفاء
354 291	288 958	11.5	خصم 4 قروض وموارد خصوصية
834 180	677 318	12.5	خصم 5 خصوم أخرى
7 542 627	8 261 504		مجموع الخصوم
الأموال الذاتية			
776 875	776 875	13.5	أذ 1 رأس المال
117 000	117 000	13.5	أذ 2 تخصيصات الدولة
465 131	465 614	13.5	أذ 3 الاحتياطات
5 509-	-5 509	13.5	أذ 4 الأسهم الذاتية
37 324	24 978	13.5	أذ 5 أموال ذاتية أخرى
694 734-	641 870-	13.5	أذ 6 نتائج مرحلة
40 518	51 778	13.5	أذ 7 نتيجة السنة المحاسبية
736 605	788 866		مجموع الأموال الذاتية
8 279 232	9 050 370		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

التعهدات خارج الموازنة إلى موفى 31 ديسمبر 2017

بآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	الإيضاح	
			الخصوم المحتملة
1 141 151	1 282 704		خ م 1 ضمانات وكفالات و ضمانات أخرى مقدمة
335 555	462 411		خ م 2 اعتمادات مستندية
0	0		خ م 3 أصول مقدمة كضمانات
1 476 705	1 745 114	1.6	مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدمة
128 194	143 277	2.6	خ م 4 تعهدات تمويل مقدمة
4 933	2 809		خ م 5 تعهدات خاصة بالسندات
133 127	146 086	2.6	مجموع التعهدات المقدمة
			التعهدات المقبولة
0	0		خ م 6 تعهدات تمويل مقبولة
1 418 553	1 679 044	3.6	خ م 7 ضمانات مقبولة



قائمة النتائج

الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2017

بآلاف الدنانير

الإيضاح	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
إيرادات الاستغلال البنكي		
إيرادات 1 فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	442 596	373 862 (*)
إيرادات 2 عمولات دائنة	81 445	71 894 (*)
إيرادات 3 مبيعات محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	104 634	65 634
إيرادات 4 مداخيل محفظة الاستثمار	18 115	16 287
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي	646 790	527 677
أعباء الاستغلال البنكي		
أعباء 1 فوائد مدينة وتكاليف مماثلة	252 243-	214 177-
أعباء 2 عمولات مدينة	4 386-	3 919-
أعباء 3 خسائر على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	0	0
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	256 629-	218 096-
النتائج البنكية الصافي		
أع/5 4 مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	129 596-	105 232-
أع/6 5 مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم	10 423-	12 186-
إيرادات 7 إيرادات استغلال أخرى	6 856	6 058
أعباء 6 مصاريف الأعوان	156 505-	114 219-
أعباء 7 تكاليف الاستغلال العامة	42 096-	33 605-
أعباء 8 مخصصات استهلاك ومدخرات للأصول الثابتة	7 543-	7 253-
نتيجة الاستغلال	50 854	43 144
أع/8 9 رصيد الربح أو الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى	2 280	1 521-
أعباء 11 الأداء على الشركات	1 351-	1 100-
نتيجة الأنشطة العادية	51 783	40 523
أع/9 10 رصيد الربح أو الخسائر المتأتية من العناصر الخارقة للعادة	5-	5-
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	51 778	40 518
تأثيرات التغييرات المحاسبية (صافية من الأداءات)	0	0
النتيجة بعد التغييرات المحاسبية	51 778	40 518

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة

جدول التدفقات النقدية الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2017

بآلاف الديناري

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	الإيضاح
أنشطة الاستغلال		
536 672	649 508	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
212 562-	265 254-	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
23 137-	2 584	إيداعات أو سحبوات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى
405 084- (*)	779 916-	قروض وتسبيقات أو سداد قروض وتسبيقات ممنوحة للحرفاء
160 044	523 991	إيداعات أو سحبوات الحرفاء
318 949-	58 953-	اقتناءات أو تفويت في سندات توظيف
114 498-	154 132-	مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
6 795-	241 966-	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
2 033-	2 323-	أداءات على الشركات مدفوعة
386 339-	326 462-	1.8
أنشطة الإستثمار		
16 494	17 010	فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
62 981-	7 326-	اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار
18 387-	12 735-	اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة
64 874-	3 051-	2.8
أنشطة الاستثمار		
0	0	إصدار الأسهم
87 821-	64 025-	إصدار أو تسديد قروض وموارد خصوصية
0	0	أرباح موزعة
87 821-	64 025-	3.8
539 034-	393 538-	التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
156 984	382 050-	السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
382 050-	775 588-	4.8

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة

الإيضاحات حول القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017

1 - تقديم البنك

يوجد المقر الاجتماعي للشركة التونسية للبنك بشارع الهادي نويرة 1001- تونس وتضم شبكة الفروع 140 فرعاً و181 موزعاً آلياً للأوراق المالية النقدية.

تفصل تركيبة رأس مال البنك في 31 ديسمبر 2017 كالآتي :

الشركة التونسية للبنك هي شركة خفية الاسم خاضعة لقانون عدد 2016-48 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بمؤسسات القرض والتأتمت الجلسة العامة التأسيسية للشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957. يبلغ رأس المال الاجتماعي للشركة التونسية للبنك 776.875 ألف دينار ويتكون من 155.375.000 سهم بقيمة 5 دنانير للسهم الواحد مدرجة بالتسعيرة الدائمة لبورصة الأوراق المالية بتونس.

بآلاف الدنانير

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ بآلاف الدنانير	% من رأس المال
أ - مساهمون تونسيون	153 375 774	766 879	98.71%
الدولة التونسية	111 160 004	555 800	71.54%
المؤسسات العمومية	18 408 461	92 042	11.85%
ذوات اعتبارية خاصة	11 048 692	55 244	7.11%
إعادة شراء البنك لأسهمه	12 758 617	63 793	8.21%
أشخاص طبيعيين	1 999 226	9 996	1.29%
ب - مساهمون أجانب	1 312 724	6 564	0.85%
ذوات اعتبارية	686 502	3 432	0.44%
أشخاص طبيعيين	155 375 000	776 875	100.00%
المجموع			

1-3 - التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخل المتعلقة بها

1-1-3 - التقييد المحاسبي للتعهدات خارج الموازنة

يتم تقييد تعهدات التمويل المتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة المدى والاعتمادات المستندية والضمانات في شكل كفالات وضمانات بقائمة التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد بشأنها ويقع نقلها إلى الموازنة حسب نسق تسريحات الأموال باعتماد القيمة الاسمية.

2-1-3 - التقييد المحاسبي للقروض لفائدة الحرفاء

يقدم صافي قروض الإسقاط في الموازنة بقيمته الاسمية بعد طرح الفوائد المحسوبة مسبقاً والتي لم يحن أجل استحقاقها.

2 - الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للشركة التونسية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 طبقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً في تونس ولا سيما المعايير المحاسبية (21 و 22 و 23 و 24 و 25) المتعلقة بالمؤسسات البنكية.

3 - قواعد القياس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إنجاز القوائم المالية على أساس تقييم عناصر الممتلكات وفق مبدأ التكلفة الأصلية وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي :

ولا تحتسب إيرادات المستحقات محل نزاع الخاصة بالحسابات الجارية المدينة المقفلة.

3-1-4 - التقييد المحاسبي لفوائد التأخير

تحتسب فوائد التأخير، من قبل الشركة التونسية للبنك، عند قيام الحريف بالخلاص أو عند إجراء إعادة جدولة ديون بالنسبة لحريف معين.

غير أنه ونظرا لدخول برنامج الإعلامية الجديد للتصرف في النزاعات "IMX" حيز العمل، منذ سنة 2007، تم احتساب جزء من فوائد التأخير وتأجيلها وتقييدها بما قيمته 476.369 ألف دينار.

3-1-5 - مدخرات مخصصة للتعهدات

أ - مدخرات فردية

تم ضبط المدخرات المخصصة لتعهدات الحرفاء طبقا لمعايير الحذر المتعلقة بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المنقح بالمشورين عدد 23 لسنة 1993 وعدد 4 لسنة 1999 الذي يحدد أقسام المخاطر والنسب الدنيا لتخصيص المدخرات على النحو الآتي :

- أ- أصول جارية 0%
- ب-1 أصول تتطلب متابعة خاصة 0%
- ب-2 أصول غير مؤكدة 20%
- ب-3 أصول مقلقة 50%
- ب-4 أصول معلقة 100%

تطبق نسب تخصيص المدخرات لكل قسم من أقسام المخاطر على صافي المخاطر غير المغطاة، أي مبلغ التعهد بعد طرح الفوائد المؤجلة وقيمة الضمانات المتحصل عليها سواء كانت أصولا مالية أو عقارات مرهونة أو ضمانات من الدولة أو البنوك ومؤسسات التأمين.

تقدم المدخرات على الديون والحسابات المدينة بعد طرح البنود المتعلقة بها.

وتقدم القروض المدفوعة والحسابات الجارية المدينة بعد طرح الفوائد والفوائد المخصصة والإيرادات المقبوضة أو المحتسبة مسبقا والمدخرات المتعلقة بها.

3-1-3 - التقييد المحاسبي لمدخيل القروض الممنوحة للحرفاء

تحتسب الفوائد والمدخيل المماثلة إضافة إلى العمولات في نتائج السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بقيمة المبالغ المتعلقة بها بعنوان السنة المحاسبية المذكورة.

يتم تحصيل الفوائد على القروض قصيرة الأجل مسبقا وتقييدها في حسابات التسوية عند تسريح هذه القروض وتقع في شكل اشتراك في نهاية الشهر للجزء المستحق.

تقييد الفوائد التي حان أجلها ولم تسدد بعد والمتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل المشكوك في خلاصها والمصنفة (ضمن الأقسام ب2 وب3 وب4) طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991، في الإيرادات المعلقة وتخصم من بند "مستحقات على الحرفاء". ويقع اعتبار هذه الفوائد في قائمة النتائج عند تحصيلها الفعلي.

وتدرج في قائمة النتائج في تاريخ الاستحقاق الفوائد الجارية التي لم يحل أجلها والمتعلقة بالقروض المصنفة ضمن "الأصول الجارية" (قسم أ) أو ضمن "الأصول التي تتطلب متابعة خاصة (قسم ب1) حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويشترط أن يضمن البنك موضوعيا قبضها الفعلي ما عدى فوائد القروض المعالجة في إطار المنشور الجديد للبنك المركزي التونسي عدد 4 لسنة 2011.

ويقع القيام بتعليق الفوائد على الحسابات الجارية المدينة على أساس قاعدة "تجميد الحساب" ويقتصر التعليق على الفوائد الناتجة عن الحسابات المجمدة.

ويعتبر الحساب مجمدا إذا كان مجموع العمليات الدائنة الصافية المنزل به أقل من قيمة الفوائد المدينة التي أنتجها الحساب.

تقدم المدخرات على التعهدات خارج الموازنة بالبند المسمى "خصوم أخرى".

ii - مدخرات جماعية

تطبيقا للفصل 10 مكرر (جديد) من المنشور عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 والمنقح بالنصوص اللاحقة وخاصة المنشور عدد 20 لسنة 2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012، كوت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام تسمى "مدخرات جماعية" قصد تغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (صنف 0) والتي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991.

ولتحديد مبلغ هذه المدخرات اتبع البنك المنهجية المرجعية الملحقة بالمشور عدد 24 لسنة 1991 والتي تنص على المراحل التالية :

- تجميع التعهدات صنف 0 و 1 في مجموعات متجانسة حسب قطاع النشاط ؛
- احتساب نسب ترحيل وسطية لكل مجموعة التي تطابق المخاطر الإضافية للمجموعة من السنة ن مقارنة بالتعهدات 0 و 1 لنفس المجموعة من السنة ن-1. وقد تم هذا الاحتساب بإزالة التعهدات ذات المخاطر المحددة ألا وهي : جماعة بن علي ومؤسسات عمومية ؛

- تحديد العامل العددي حسب مجموعة الديون التي تعكس تفاقم المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن احتسابه قد تم باعتبار تعهدات جماعة بن علي والمؤسسات العمومية بما أن هذه الأخيرة قد تأثرت بالظرف الاستثنائي السائد في 2011 ؛

- تقدير نسب المدخرات التي سيتم تطبيقها حسب مجموعة الديون وتحديد مبلغ المدخرات الجماعية بتضاعف مبلغ التعهدات 0 و 1 بهذه العوامل المتغيرة الثلاثة.

iii - مدخرات إضافية

تطبيقا للمنشور عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 الموجه للبنوك والمتعلق بتقسيم المخاطر وتغطيتها ومتابعة

التعهدات كوت الشركة التونسية للبنك مدخرات إضافية على الأصول ذات أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر الصافية وذلك طبقا للنسب المئوية الدنيا التالية :

- 40% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 3 إلى 5 سنوات
- 70% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 6 و 7 سنوات
- 100% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

iv - إجراءات استثنائية للقطاع السياحي

تطبيقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 05-2017 بتاريخ 24 جويلية 2017، حافظت الشركة التونسية للبنك على قسم المخاطر في 31 ديسمبر 2014 وجمدت الأقدمية حسب الفصل 10 مكرر 4 من المنشور عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 للمؤسسات السياحية التي انتفعت بالإجراءات الاستثنائية لدعم قطاع السياحة المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 12-2015 بتاريخ 22 جويلية 2015.

وفي 31 ديسمبر 2017، لم يخصص البنك إلا مدخرات إضافية بما قيمته 40.674 مليون دينار بعنوان الديون المصنفة 4 (19 حريف).

3-2 - التقييد المحاسبي لمحفظة السندات والمداخيل المتعلقة بها

تنقسم محفظة سندات البنك إلى صنفين محفظة الاستثمار ومحفظة السندات التجارية.

3-2-1 - محفظة الاستثمار والمداخيل المتعلقة بها

يصنف ضمن محفظة الاستثمار ما يلي :

- السندات التي تمثل حصصا في رأس مال الشركات التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة لنشاط البنك (سندات المساهمة المستديمة) : سندات مساهمة وحصص في مؤسسات شريكة وحصص في مؤسسات مرتبطة ؛

وتدرج الأرباح على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ويقع تحويل المبالغ غير المدفوعة من الفوائد التي وقع تحويلها إلى مساهمات من حسابات المستحقات إلى حسابات المساهمات. كما تحول الإيرادات المؤجلة المتعلقة بها إلى حساب المدخرات للمساهمات.

iv - مدخرات مخصصة للمساهمات

تحسب سندات المساهمة بالقيمة السارية عند تاريخ إقفال الحسابات، وهي تتطلب تخصيص مدخرات تغطي النقص المحتمل في القيمة لا سيما إذا كان يكتسي طابعاً مستديماً.

ويقع الأخذ بعين الاعتبار عند حساب هذه القيمة لما يلي :

- قيمة السهم بالبورصة بالنسبة للأسهم المدرجة ؛
 - القيمة الحسابية التي يتم تحديدها انطلاقاً من آخر موازنة متوفرة بالنسبة للمساهمات في المشاريع غير الفندقية ؛
 - القيمة الحسابية التي يتم تحديدها انطلاقاً من آخر موازنة متوفرة ومعدلة حسب فائض القيمة المسجل على الأصول الثابتة بالنسبة للمساهمات في المشاريع الفندقية.
- تحسب المساهمات في الأموال التي تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في إطار اتفاقيات إحالة، بالقيمة السارية وباعتبار آفاق الاستخلاص.

وعلى هذا الأساس، يتم تخصيص مدخرات بعنوان المساهمات التي لم يقع استخلاصها عند انتهاء آجال الإحالة والتي لا تغطي قيمتها السارية كلفة اقتناء السندات.

3-2-2 - محفظة السندات التجارية والمداخيل المتعلقة بها

تقسم محفظة البنك من السندات التجارية التي يملكها البنك إلى صنفين :

- **سندات المعاملات** : السندات المتميزة بسيولتها والتي لا تفوق مدة حياتها ثلاثة أشهر (رقاع الخزينة قصيرة الأجل) ..

• السندات ذات الدخل القار التي اقتناها البنك مع نيّة حيازتها حتى حلول آجالها (سندات الاستثمار ومنها خاصة الاقتراضات الرقاعية) ؛

• السندات في شكل مساهمات تمويل والتي نصت عليها اتفاقية إعادة الإحالة والتي لم يقع التفويت فيها نهائياً ؛

• الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

وتتلخص قواعد التقييد المحاسبي للعمليات على مختلف هذه الأصناف من السندات كالآتي :

i - سندات المساهمة المستديمة

تقيد هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار المصاريف والأعباء.

تسجل المساهمات المكتتبه وغير المدفوعة في التعهدات خارج الموازنة بقيمتها إصدارها.

وتدرج عمليات اقتناء سندات المساهمة والتفويت فيها بتاريخ تحويل ملكيتها أو بتاريخ تسجيل المعاملة ببورصة الأوراق المالية بتونس. وتدرج فوائض القيمة الناتجة عن التفويت في هذه السندات في بند "اعتمادات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار".

وتسجل أرباح الأسهم على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ii - سندات الاستثمار

تدرج مداخيل السندات ذات الدخل القار (رقاع الاقتراض) في الإيرادات بصفة تغطي الفترة المعنية.

iii - سندات المساهمات للتمويل

تعتبر مساهمات التمويل امتداداً للنشاط الرئيسي للتمويل وينظر إلى فوائض القيمة الناتجة عن التفويت فيها كفوائد وتحسب كجزء من إيرادات الاستغلال البنكي. وتدرج فوائض القيمة كإيرادات مرة واحدة عند التفويت وتقدم في بند "مداخيل محفظة الاستثمار".

- **سندات التوظيف** : سندات مقتناة مع نية حيازتها لمدة لا تتجاوز السنة.

يتم تقييم هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار المصاريف والأعباء. يقع إدراج المداخل المتعلقة بهذه السندات في قائمة النتائج بصفة تغطي الفترة المعنية.

كما تقيد المنحة المتعلقة بسندات التوظيف وهي التي تتأتى من الفارق بين سعر الاقتناء وقيمة التسديد بصفة تغطي الفترة المتبقية للسندات.

3-3 - التقييم المحاسبي لإيداعات الحرفاء والأعباء المتعلقة بها

تقيد أعباء الفوائد على إيداعات وأموال الحرفاء حسب نوعية الإيداع بالطريقة الآتية :

- تدرج الفوائد على الحسابات الجارية في حسابات الحرفاء وتقييم محاسبي كل ثلاثة أشهر. وتختلف تواريخ القيمة المستعملة لاحتساب الفوائد على الحسابات الجارية للحرفاء باختلاف عمليات السحب أو الإيداع وذلك طبقا لمتنشر البنك المركزي التونسي عدد 22 لسنة 1991؛

- تدرج الفوائد على الحسابات لأجل في حسابات الحرفاء عند حلول أجلها وتكون موضوع اشتراك عند كل تاريخ إقفال.

3-4 - التقييم المحاسبي للموارد والأعباء المتعلقة بها

تدرج اقتراضات البنك في الموازنة كلما وقعت عملية سحب، وتسجل الفوائد على الاقتراضات ضمن الأعباء متى حل أجل استحقاقها. وتسجل اقتراضات البنك الخارجية بالعملة الأجنبية بالدينار على أساس سعر الصرف الأصلي.

ويتكفل الصندوق الوطني للضمانات الذي تصرف فيه الشركة التونسية لإعادة التأمين بتغطية مخاطر الصرف المتعلقة بها.

تحين الديون بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ الإقفال ويسجل عقد التغطية المبرم مع الشركة التونسية لإعادة التأمين

لتحمل تغير سعر الصرف كأداة تغطية حسب المعيار المحاسبي الدولي 39. ويتم لاحقا تحديد قيمته الحقيقية التي تعادل مخاطر الصرف المحتملة وتقديره بتاريخ الإقفال.

3-5 - إعادة شراء الأسهم الذاتية

طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي التونسي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية :

- تقدم الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شراءها في الموازنة بعد طرحها من الأموال الذاتية ؛

- يقيد زائد القيمة أو نقص القيمة المحقق على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها مباشرة في الأموال الذاتية ؛

- تقيد الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في حساب "نتائج مرحلة".

3-6 - التقييم المحاسبي للعمليات بالعملة الأجنبية ونتيجة الصرف

يتم يوميا تحديد نتيجة الصرف على عمليات الصرف اليدوي للأوراق النقدية حسب سعر الصرف في تاريخ العملية. وتمثل نتيجة الصرف، في هذه الحالة، الفارق بين سعر الاقتناء وسعر البيع لليوم المعين.

يقع إجراء عملية إعادة تقييم من السعر القار إلى سعر الصرف الساري عند تاريخ الإقفال لكافة حسابات الموازنة بالعملة الأجنبية بما في ذلك وضعيات الصرف. ويتم تسجيل الفارق الناتج عن هذا التقييم في حساب الموازنة "38.391 فارق التحويل".

3-7 - الأصول الثابتة والاستهلاكات

تقيد الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها مع اعتبار النسبة المئوية المسترجعة من الأداء على القيمة المضافة الخاص بالسنة السابقة.

وتفصل نسب الاستهلاك، المتساوية حصصه السنوية، والتي يعتمد عليها البنك كآلاتي :

4 - الأحداث البارزة للفترة

1-4 - ديون الشركة التونسية للبنك على شركة التونسية لإعادة التأمين

بموجب عقد تغطية مخاطر الصرف المبرم من قبل الشركة التونسية للبنك، قام البنك بسداد الاقتراض المشترك بالعملة الأجنبية في تاريخ الخلاص وتحمل بذلك فارق صرف ما قيمته 127,121 مليون دينار وتأخذ الدولة على عاتقها دفع فارق الصرف تطبيقاً لعقد التغطية لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف وذلك من قبل "صندوق الضمان الوطني" «Fond National de Garantie» وتبلغ ديون البنك مع الشركة التونسية لإعادة التأمين، المتصرفة في هذا الصندوق ما قيمته 127,578 مليون دينار.

2-4 - ضمان الدولة لفائدة البنك الفرنسي التونسي

منحت الشركة التونسية للبنك لشركتها التابعة للبنك الفرنسي التونسي "BFT" الذي تملك فيه الشركة الأم 78,18% قرضاً ما بين البنوك قدره 70 مليون دينار. منحت الدولة ضماناً لهذا القرض بما قيمته الجمالية 361 مليون دينار ما يغطي حوالي 82% من خصوم البنك الفرنسي التونسي.

3-4 - الانتقال إلى المنظومة الإعلامية الجديدة

في إطار تحديث منظومته الإعلامية، قامت الشركة التونسية للبنك باقتناء التطبيقات الجديدة Carthago-Agence و Carthago-Engagements. تم الشروع في تركيز هذه التطبيقات خلال شهر أبريل 2017 وإتمامه في شهر نوفمبر 2017.

4-4 - المغادرة الطوعية للتقاعد

في إطار برنامجه لإعادة الهيكلة أعد البنك خطة تطهير اجتماعي تتعلق بالمغادرة الطوعية للتقاعد لـ 378 موظفاً. في نهاية سنة 2017، تمتع 136 موظفاً بهذا الاجراء. وتمت برمجة مغادرة 242 موظفاً خلال السنوات المحاسبية 2018 و 2019.

بلغت الكلفة الحينية لمخطط التطهير ما قدره 76 مليون دينار في 31 ديسمبر 2017 من بينها 51 مليون دينار تم تقييدها كمداخرات

- عقارات 2%
- معدات نقل 20%
- أثاث ومعدات مكاتب 10 - 15 - 20% (*)
- معدات سلامة واتصالات وتكييف 10%
- معدات معلوماتية 15 - 33% (*)
- برمجيات معلوماتية 33%
- تجهيز وتهئية وإنشاءات 10%

(*) : نسبة موظفة على الإقتناءات منذ غرة جانفي 2008.

بيد أن البنك استثنى المبدأ المحاسبي للتكلفة الأصلية وقام خلال السنة المحاسبية 2000 بإعادة تقييم الأراضي والمباني، وقد ترتب عن هذه العملية زيادة في الأموال الذاتية للبنك بمبلغ 37.324 ألف دينار تم تقديمها في بند "أموال ذاتية أخرى".

وفي 31 ديسمبر 2017 وتطبيقاً لمعايير المحاسبة الدولية 16 (IAS)، تم تحويل جزء من فارق إعادة التقييم أو ما يعادل 12.345 ألف دينار إلى النتائج المؤجلة ليتم أخذ تراجع القيمة المحاسبية للأصول الثابتة التي تمت إعادة تقييمها بعين الاعتبار.

3-8 - مدخرات لمنح المغادرة للتقاعد ومنافع أخرى ما بعد التشغيل

تقيد المدخرات لمنافع الأعوان من قبل البنك لمجابهة التعهدات المطابقة للقيمة الحالية للحقوق المكتسبة والمتعلقة بالمنح التعاقدية (أجر ستة أشهر) في حال المغادرة للتقاعد. وتنتج عن احتساب (حسب طريقة الأثر الرجعي) وحدات الائتمان المقدرة (حسب المعيار المحاسبي الدولي عدد 19 "منافع الأعوان" الذي لا وجود لما يعادله بتونس). وهذا الاحتساب يأخذ بعين الاعتبار خاصة مخاطر الوفاة والتطور التقديري للأجور وتواتر الأعوان ونسبة التحيين المالي.

كما يقيد ملحق للمدخرات لتغطية تعهدات البنك تجاه أعوانه المتقاعدين بخصوص التأمين الاجتماعي باستعمال نفس الطريقة المحاسبية وبالرجوع إلى تقديرات أمل الحياة للمتفعين والأعباء السنوية المنبثقة عن عقد التأمين الاجتماعي.

وقد صدر حكم لفائدة البنك بتاريخ 26 مارس 2018 أبطلت بموجبه محكمة التعقيب حكم الاستئناف مع الإحالة.

4-7 - التخلي والتفويت في الديون

تطبيقا للفقرة السابعة quaterdecies للبند عدد 48 من مجلة الأداء الضريبي على الدخل الفردي والضريبة على الشركات، قام البنك بالتخلي عن ديون بنكية لا يمكن خلاصها خلال السنة المحاسبية 2017.

وباعتبار القانون عدد 98-4 بتاريخ 02 فيفري 1998 المتعلق بالمؤسسات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعتين من الديون البنكية لحساب شركتها التابعة الشركة التونسية لاستخلاص الديون. بلغت القيمة الاجمالية للديون التي قام البنك بالتخلي والتفويت فيها 460,6 مليون دينار من بينها 197 مليون دينار كفوائد تأخير.

5 - إيضاحات حول بنود القوائم المالية

إيضاح 5-1 - خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند 284.853 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 279.765 ألف دينار في نفس التاريخ من سنة 2016 وتركيبته كالآتي :

بآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	البيانات
40 710	47 006	الخزينة
36 167	42 459	الخزينة بالدينار
4 543	4 547	الخزينة بالعملة الأجنبية
238 986	237 790	البنك المركزي التونسي
15 190	52 911	البنك المركزي التونسي بالدينار
223 796	184 879	البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية
65	52	مركز الصكوك البريدية
4	4	الخزينة العامة للبلاد التونسية واستعادة السيولة
279 765	284 853	المجموع

باعتبار المعايير المحاسبية الدولية IAS 19 و 19 مليون دينار تم تقييدها ضمن أعباء السنة المحاسبية 2017.

4-5 - التمديد في الاجراءات الاستثنائية لقطاع السياحة

أصدر البنك المركزي التونسي منشورا عدد 05-2017 بتاريخ 24 جويلية 2017 ينص على التمديد في آجال الإجراءات الاستثنائية لدعم مؤسسات القطاع السياحي موضوع المنشور عدد 12-2015 باستثناء البند عدد 2 من هذا المنشور والمتعلق بمنح قروض جديدة لتمويل الحاجيات للمال المتداول.

في الواقع، تستطيع مؤسسات القرض إعادة جدولة استحقاقات سنة 2017 من القروض الممنوحة للمؤسسات السياحية التي استفادت من اجراءات المنشور عدد 12-2015. ويمكن سدادها بداية من سنة 2018.

4-6 - قضية برونو بولي BRUNO POLI

تم رفع هذه القضية ضد البنك من قبل السيد برونو بولي زاعما أنه وضع تحت ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية سابقا 7 رفاع خزينة لحامله بالدولار دون تحديد البنك المصدر وتاريخ الأجل مستظهرا بنسخة مطابقة للأصل من شهادة دون تاريخ باسم موظف سابق بالبنك الوطني للتنمية السياحية ودون ختم البنك. وبذلك أدان حكم لا أساس له من الصحة الشركة التونسية للبنك بأن تعيد له تلك الرفاع أو ما يساوي قيمتها. كان هذا الحكم موضوع استئناف تم بموجبه تأكيد الحكم الابتدائي. تمت صياغة طعن بالنقض مع الحصول على تأجيل تنفيذ دون كفالة.

العملة الأجنبية	أقدمية	حساب دائن للشركة للبنك	حساب مدین للشركة للبنك	حساب دائن للشركة للبنك	حساب مدین للشركة للبنك	حساب دائن للشركة للبنك	حساب مدین للشركة للبنك	حساب دائن للشركة للبنك	حساب مدین للشركة للبنك	القيمة في 31 ديسمبر 2017	حساب مدین للشركة للبنك	حساب دائن للشركة للبنك
اليان الياباني JPY	أقل من ربع سنة أكثر من ربع سنة أكثر من نصف سنة أكثر من سنة	80 0 0 2 574 423	40 000 0 0 1	0 0 0 0	0 204 900 1 346 676 0	80 0 0 2 574 423	40 000 0 0 0	2 0 0 56 009	870 0 4 458 29 298	0,022 0,022 0,022 0,022	40 000 0 204 900 1 346 677	1 591 577
مجموع JPY		2 574 503	40 001	0	1 551 576	2 574 503	40 001	56 011	34 627		1 591 577	2 574 503
كورونا نرويجية NOK	أقل من ربع سنة أكثر من ربع سنة أكثر من نصف سنة أكثر من سنة	44 0 0 474	22 100 0 0 142 317	8 0 0 97	0 0 0 500	52 0 0 571	22 100 0 0 142 817	16 0 0 170	6 590 0 0 42 588	0,298 0,298 0,298 0,298	22 100 0 0 142 817	164 917
مجموع NOK		518	164 417	105	500	623	164 917	186	49 179		164 917	623
الريال القطري QAR	أقل من ربع سنة أكثر من ربع سنة أكثر من نصف سنة أكثر من سنة	0 0 0 0	35 0 0 0	0 0 0 0	0 0 0 0	0 0 0 0	35 0 0 0	0 0 0 0,672	24 0 0 0	0,672 0,672 0,672 0,672	35 0 0 0	35
مجموع QAR		0	35	0	0	0	35	0	24		35	0
الريال السعودي SAR	أقل من ربع سنة أكثر من ربع سنة أكثر من نصف سنة أكثر من سنة	46 0 0 35	23 210 0 0 25 650	0 0 0 0	0 0 0 0	46 0 0 35	23 210 0 0 25 650	30 0 0 23	15 237 0 0 16 839	0,657 0,657 0,657 0,657	23 210 0 0 25 650	48 860
مجموع SAR		82	48 860	0	0	82	48 860	54	32 077		48 860	82
الكرونة السويدية SEK	أقل من ربع سنة أكثر من ربع سنة أكثر من نصف سنة أكثر من سنة	20 0 0 312	10 000 0 0 0	0 0 0 45 579	400 0 0 700	20 0 0 45 891	10 000 0 0 45 579	6 0 0 13 683	3 101 0 0 209	0,298 0,298 0,298 0,298	10 400 0 0 700	11 100
مجموع SEK		332	10 000	45 579	1 100	45 911	11 100	13 689	3 310		11 100	45 911
الدولار الأمريكي USD	أقل من ربع سنة أكثر من ربع سنة أكثر من نصف سنة أكثر من سنة	742 694 5 000 1 567 271 19 904 612	31 129 657 225 107 83 776 37 933 066	60 669 815 660 114 49 281 7 819 013	27 786 214 1 039 895 1 456 805 13 222 893	61 412 509 665 114 1 616 552 27 723 624	58 915 872 1 265 002 1 540 582 51 155 959	152 542 530 1 652 077 4 015 353 68 862 710	146 341 134 3 142 138 3 826 651 127 066 287	2,484 2,484 2,484 2,484	61 412 509 665 114 1 616 552 27 723 624	91 417 799
مجموع USD		22 219 576	69 371 606	69 198 222	43 505 808	91 417 799	112 877 415	227 072 670	280 376 210		112 877 415	91 417 799

المقدر بـ 70% خلال سنة 2016 و 80% خلال سنة 2017. وقد

حققت الشركة التونسية للبنك المؤشرات التالية :

مؤشر السيولة

تطبيقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 14-2014

بتاريخ 10 نوفمبر 2014 يجب على البنوك احترام مؤشر السيولة

%

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
مؤشر السيولة	%88.3	%199.25

إيضاح 5-2 - مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد هذا البند 355.759 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 328.816 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016. وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	البيانات
115 066	102 331	مستحقات على المؤسسات البنكية
2	2	- حسابات جارية للبنوك المقيمة
114 105	102 326	- حسابات جارية للبنوك غير المقيمة
959	3	- حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل
169 162	200 005	قروض للمؤسسات البنكية
122 000	100 000	قروض على السوق النقدية بالدينار
47 162	100 005	قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية
39 679 (*)	51 516	قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)
4909	1 908	- مستحقات تابعة
58	75	- مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالدينار
4 851	1 832	- مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية
328 816 (*)	355 759	المجموع

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة

يتم تقديم حسابات المراسلين المدينة صافية من حسابات المراسلين الدائنة لكل عملة أجنبية. تحتوي حسابات المراسلين على عدة مبالغ سابقة معلقة قيد التسوية.

ويفصل الجدول الآتي الحسابات العالقة حسب العملة الأجنبية وأقدميتها.

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	مجموع الحسابات المدينة	مجموع الحسابات الدائنة	مجموع الحسابات المدينة التي أعيد تقييمها	مجموع الحسابات الدائنة التي أعيد تقييمها
أقل من 3 أشهر	AED	49 691	-	-	313 422	49 691	313 422	33 118	208 889
أقل من 3 أشهر	CAD	1 697	33 070	35 942	3 351	37 639	36 421	73 475	71 098
أقل من 3 أشهر	CHF	4 200	5 658	25 078	13 896	29 278	19 554	73 422	49 036
أقل من 3 أشهر	DKK	-	-	-	-	-	-	-	-
أقل من 3 أشهر	DZD	-	-	-	744	-	744	-	16
أقل من 3 أشهر	EUR	1 889 732	2 641 172	3 265 521	2 590 576	5 155 252	5 231 748	15 196 653	15 422 145
أقل من 3 أشهر	GBP	-	713	64	545	64	1 258	212	4 164
أقل من 3 أشهر	JPY	-	-	-	77 250	-	77 250	-	1 681
أقل من 3 أشهر	KWD	-	630 000	-	630 000	-	1 260 000	-	10 221 624
أقل من 3 أشهر	LYD	-	-	-	-	-	-	-	-
أقل من 3 أشهر	NOK	-	0	-	3 431	-	3 431	-	1 023
أقل من 3 أشهر	SAR	10 000	10 000	-	95	10 000	10 095	6 565	6 627
أقل من 3 أشهر	USD	654 453	690 134	196 561	1 328 946	851 014	2 019 079	2 113 834	5 015 191
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية أقل من 3 أشهر									
								17 497 279	31 001 496

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	مجموع الحسابات المدينة	مجموع الحسابات الدائنة	مجموع الحسابات المدينة التي أعيد تقييمها	مجموع الحسابات الدائنة التي أعيد تقييمها
أكثر من 3 أشهر	AED	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من 3 أشهر	CAD	75	37 017	24 706	5 850	24 781	42 867	48 376	83 680
أكثر من 3 أشهر	CHF	-	675	482	4 282	482	4 957	1 208	12 431
أكثر من 3 أشهر	DKK	-	-	178	-	178	-	70	-
أكثر من 3 أشهر	DZD	236 351	-	-	236 411	236 351	236 411	5 030	5 031
أكثر من 3 أشهر	EUR	3 669 600	576 270	3 973 163	581 641	7 642 763	1 157 911	22 529 336	3 413 291
أكثر من 3 أشهر	GBP	50	9	-	366	50	375	166	1 242
أكثر من 3 أشهر	JPY	-	-	-	88 000	-	88 000	-	1 915
أكثر من 3 أشهر	KWD	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من 3 أشهر	LYD	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من 3 أشهر	NOK	-	-	-	3 447	-	3 447	-	1 028
أكثر من 3 أشهر	SAR	-	-	-	120	-	120	-	79
أكثر من 3 أشهر	USD	1 932 633	1 349 254	3 046 373	1 588 119	4 979 006	2 937 373	12 367 353	7 296 140
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية أكثر من 3 أشهر									
أكثر من 6 أشهر	AED	1 071	-	-	257 103	1 071	257 103	714	171 354
أكثر من 6 أشهر	CAD	78 870	87 511	14 084	90 082	92 954	177 593	181 455	346 680
أكثر من 6 أشهر	CHF	-	1 339	1 893	6 847	1 893	8 186	4 747	20 528
أكثر من 6 أشهر	DKK	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من 6 أشهر	DZD	-	-	-	2 231	-	2 231	-	47
أكثر من 6 أشهر	EUR	510 965	463 759	602 839	558 908	1 113 805	1 022 668	3 283 273	3 014 620
أكثر من 6 أشهر	GBP	393	9 725	2 266	5 898	2 659	15 623	8 805	51 731
أكثر من 6 أشهر	JPY	40 000	25 842	-	87 250	40 000	113 092	870	2 460
أكثر من 6 أشهر	KWD	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من 6 أشهر	LYD	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من 6 أشهر	NOK	-	-	-	8 650	-	8 650	-	2 579
أكثر من 6 أشهر	SAR	-	-	-	195	-	195	-	128
أكثر من 6 أشهر	USD	8 514 217	289 076	8 689 286	906 934	17 203 502	1 196 010	42 731 779	2 970 769
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر									
أقدمية < 12 شهرا	AED	48 425	434	5	118	48 430	552	32 278	368
أقدمية < 12 شهرا	CAD	1 442 409	337 990	1 085 189	556 304	2 527 598	894 295	4 934 123	1 745 753
أقدمية < 12 شهرا	CHF	454 278	199 405	585 566	103 704	1 039 844	303 109	2 607 669	760 122
أقدمية < 12 شهرا	DKK	6 699	11 382	13 327	821	20 026	12 203	7 893	4 810
أقدمية < 12 شهرا	DZD	2 644 829	12 340 148	22 414	297 672	2 667 243	12 637 820	56 759	268 933
أقدمية < 12 شهرا	EUR	78 613 143	46 970 343	103 693 384	26 311 629	182 306 527	73 281 972	537 403 181	216 020 597
أقدمية < 12 شهرا	GBP	539 320	998 250	1 787 789	520 246	2 327 109	1 518 497	7 705 756	5 028 198
أقدمية < 12 شهرا	JPY	240 075	1 324 867	49 373	2 374 265	289 448	3 699 132	6 297	80 479
أقدمية < 12 شهرا	KWD	6 017	0	0	103	6 017	103	48 811	835
أقدمية < 12 شهرا	LYD	659 388	437 176	823 361	350 021	1 482 749	787 197	2 668 059	1 416 482
أقدمية < 12 شهرا	NOK	1 883	11 920	35 044	6 980	36 928	18 900	11 012	5 636
أقدمية < 12 شهرا	SAR	69 987	670	12 526	82 302	82 513	82 972	54 170	54 471
أقدمية < 12 شهرا	USD	59 806 095	53 620 229	53 298 634	37 296 395	113 104 729	90 916 624	280 940 837	225 827 802
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية < 12 شهر									
								836 476 845	451 214 485

تفصيل المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية بتاريخ 31 ديسمبر 2017 :

بآلاف الدنانير

البيانات	3 أشهر ≤	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	5 سنوات >	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	102 331	-	-	-	102 331
حسابات جارية للبنوك المقيمة	2	-	-	-	2
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	102 326	-	-	-	102 326
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	3	-	-	-	3
قروض للمؤسسات البنكية	200 005	-	-	-	200 005
قروض على السوق النقدية بالدينار	100 000	-	-	-	100 000
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	100 005	-	-	-	100 005
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	2 516	9 500	39 500	-	51 516
المجموع	304 852	9 500	39 500	-	353 852

تفصيل الديون على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب نوعية الحريف : شركات مرتبطة وشركات شريكة وشركات أخرى :

بآلاف الدنانير

البيان	شركات مرتبطة	شركات شريكة	شركات أخرى	المجموع
ديون على المؤسسات البنكية	2 005	-	100 326	102 331
حسابات جارية للبنوك المقيمة	-	-	2	2
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	2 005	-	100 321	102 326
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	0	-	3	3
قروض للمؤسسات البنكية	76 806	-	123 199	200 005
قروض على السوق النقدية بالدينار	70 000	-	30 000	100 000
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	6 806	-	93 199	100 005
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	-	-	51 516	51 516
المجموع	78 811	-	275 041	353 852



إيضاح 5-3 - مستحقات على الحرفاء

يوضح الجدول التالي تطور التعهدات الصافية بين سنتي 2016 و 2017 :

بآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
حسابات جارية مدينة	1 022 409	928 195
قروض من موارد خصوصية	198 208	274 047
مستحقات تتحملها الدولة	30 793	35 063
تنفيل تتحمله الدولة	6 177	10 071
حسابات جارية للشركاء	173 071	187 245
مساعدات أخرى للحرفاء	7 155 166	6 788 755 (*)
ديون للتفويت	3 562	3 562
ديون تابعة	56 231	57 894
المجموع الإجمالي	8 645 618	8 274 833 (*)
مدخرات	1 374 097	1 475 113
- مدخرات على حسابات جارية	219 020	246 744
- مدخرات على موارد خصوصية	82 710	138 833
- مدخرات على "قروض أخرى للحرفاء"	952 615	972 856
- مدخرات على حسابات جارية للشركاء	64 276	60 961
- مدخرات على ديون للتفويت	455	455
- مدخرات جماعية	55 022	55 264
فوائد مؤجلة	1 137 982	1 257 249
- فوائد مؤجلة على حسابات جارية	92 342	88 739
- فوائد مؤجلة على قروض أخرى للحرفاء	947 148	1 029 119
- فوائد مؤجلة على حسابات جارية للشركاء	38 037	38 201
- فوائد مؤجلة على موارد خصوصية	46 512	78 957
- فوائد مؤجلة على ديون للتفويت	3 107	3 107
- فوائد مؤجلة على ديون تابعة	10 836	19 126
إيرادات مقبوضة مسبقا	18 767	12 695
المجموع الصافي	6 114 771	5 529 776 (*)

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة

تفصل تركيبة صافي القائم الجاري للديون على الحرفاء في 31 ديسمبر 2017 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	القائم الجملي	مدخرات ذاتية	مدخرات إضافية	فوائد مؤجلة	إيرادات مقبوضة مسبقا	القائم الصافي
حسابات جارية مدينة	1 022 409	170 991-	48 028-	92 342-		711 048
قروض من موارد خصوصية	198 208	30 179-	52 531-	46 512-		68 986
حسابات جارية للشركاء	173 071	49 222-	15 053-	38 037-		70 759
قروض أخرى للحرفاء	7 192 136	436 718-	515 898-	947 148-	18 767-	5 236 635
ديون للتفويت	3 562	455-		3 107-		-
ديون معلقة	56 231			10 836-		45 395
المجموع	8 645 618	687 565-	-631 510	1 137 982-	18 767-	6 132 824
مدخرات جماعية						-55 022
القائم الصافي						6 114 771

يأخذ القوائم الجاري للديون في 31 ديسمبر 2017 بعين الاعتبار عملية الشطب والتفويت في ديون بمبلغ جملي يساوي 263.560 ألف دينار.

يفصل القوائم الخام للمستحقات على الحرفاء عدا الديون غير المدفوعة والديون المرتبطة حسب المدة المتبقية كالآتي :

بآلاف الديناري

البيان	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	القوائم الخام
حسابات جارية مدينة	1 022 409				1 022 409
مساعداً أخرى للحرفاء	1 335 888	1 377 291	2 051 421	744 507	5 509 107
ديون على موارد خصوصية	684	3 621	23 334	15 491	43 130
المجموع	2 358 981	1 380 912	2 074 755	759 998	6 574 646

الفوائد المؤجلة :

تفصل حسابات الفوائد المؤجلة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2017 كالآتي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
فوائد مؤجلة على حسابات جارية	92 342	88 739
فوائد مؤجلة على كفالات وضمائنات	5 309	6 266
فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى العادية	199 825	187 943
فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى المجمعة	263 039	241 826
فوائد مؤجلة على قروض مضمونة من الدولة	2 606	2 895
فوائد مؤجلة على موارد خصوصية	46 512	78 957
فوائد مؤجلة على الحسابات الجارية للشركاء	38 037	38 201
فوائد عن التأخير مؤجلة على الديون المتنازع عليها	476 369	590 189
فوائد مؤجلة على ديون للتفويت	3 107	3 107
فوائد مؤجلة على ديون تابعة	10 836	19 126
المجموع الجزئي	1 137 982	1 257 249
فوائد مؤجلة على ديون مكفولة من الدولة	5 877	6 716
المجموع	1 143 859	1 263 965

5-3-2 - المدخرات الإضافية

تطبيقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 بتاريخ 30 ديسمبر 2013، كونت الشركة التونسية للبنك من نتائج السنة المحاسبية 2017 استعادة مدخرات إضافية صافية على التعهدات التي تساوي أو تفوق أقدميتها في الصنف الرابع 3 سنوات وذلك بما قيمته 30.995 ألف دينار.

هكذا وبالنسبة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017، بلغ رصيد المدخرات الإضافية 656.117 ألف دينار.

تم احتساب فوائد التأخير وتقييدها بصفة آلية من قبل المنظومة المعلوماتية وبلغت في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 476.369 ألف دينار.

5-3-1 - الضمانات

يتم تحديد الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك لاحتساب المدخرات على التعهدات في بعض الحالات في غياب جرد للوثائق القانونية التي تبررها (شهادات الملكية، شهادات الإدارة العقارية للسياحة أو للصناعة...)

3-3-5 - المدخرات الجماعية

خاصة (قسم 1) تطبيقاً للمذكرة عدد 8 بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24.

وقدر مبلغ المدخرات الجماعية، المحتسب طبقاً للمنهجية المرجعية الملحقة بالمنشور عدد 91-24 بـ 55.022 ألف دينار آخر سنة 2017.

وتفصل المدخرات الجماعية كالتالي :

تطبيقاً للفصل 10 مكرر لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 كما تم تغييره بالنصوص اللاحقة وخاصة منها المنشور عدد 20-2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012، خصصت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام سميت بـ "مدخرات جماعية" لتغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (قسم 0) وتلك التي تتطلب متابعة

بالدينار

النشاط	أقسام 1 و 0 ديسمبر 2017	نسبة الترحيل الوسطية 2017/2013 %	العامل العددي 2017/2013	نسبة المدخرات 2017/2013 %	المدخرات الجماعية 2017
الفلاحة	72 440 927	%3,52	1,00	%38,73	987 046
نشاطات أخرى	119 401 846	%3,54	1,70	%55,83	4 007 866
صناعات أخرى	15 295 509	%43,90	1,00	%25,00	1 678 542
خدمات أخرى	1 372 410 628	%2,32	1,00	%28,14	8 953 419
بناء و أشغال عامة	593 040 451	%0,78	1,02	%29,56	1 396 824
تجارة	1 046 105 833	%3,01	1,09	%25,17	8 648 156
الاستهلاك	1 281 733 852	%0,84	1,00	%56,11	6 019 084
السكن	394 977 092	%1,38	1,00	%44,96	2 453 253
صناعات معملية	1 831 425 935	%1,92	1,00	%28,73	10 122 980
التنمية العقارية	197 346 281	%5,37	1,00	%15,00	1 591 058
السياحة	397 377 300	%6,94	1,23	%27,01	9 163 880
المجموع					50 022 107

إيضاح 4-5 - محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد هذا البند 1.134.342 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 1.066.542 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016. تتكون محفظة السندات التجارية من سندات ذات دخل قار تصدرها الدولة ومن سندات ذات دخل متغير.

4-3-5 - ديون وقعت إعادة جدولتها وديون تكفلت بها الدولة

دون فوائد

تتمثل الديون التي تكفلت بها الدولة في :

- ديون عدد من الشركات العمومية والتي تكفلت بها الدولة في إطار قانون المالية لسنة 1999 والتي بلغ قائمها 30.793 ألف دينار. ووقعت إعادة جدولة هذه الديون على فترة تمتد من 20 إلى 25 سنة، دون فوائد ومع ضمان الدولة.

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
سندات المبادلة	25 056	20 879
- رقاغ خزينة قصيرة الأجل	26 112	21 450
فوائد مقبوضة مسبقا	(1 056)	(571)
سندات التوظيف	1 109 286	1 045 663
- رقاغ الخزينة القابلة للتنظيم	1 068 443	1 009 974
- ديون مرتبطة	40 843	35 689
المجموع	1 134 342	1 066 542

إيضاح 5-5 - محفظة سندات الاستثمار

انتقلت محفظة الاستثمار من 354.612 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 إلى 350.899 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتفصل تركيبة هذه المحفظة كالتالي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
سندات الاستثمار	143 337	156 918
أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأسمال التنمية	76 428	79 374
صناديق التوظيف الجماعي	22 990	22 740
سندات المساهمة	96 638	96 346
حصص في المؤسسات الشريكة والمشاركة	47 555	48 339
حصص في المؤسسات المرتبطة	165 417	141 959
شركات في طور التفويت	30	30
مساهمات مع إعادة الإحالة	19 709	19 709
مستحقات وديون تابعة	4 025	3 506
القيمة الخام	576 129	568 921
مدخرات	225 230	214 309
القيمة الصافية	350 899	354 612



ويبرز الجدول التالي التغيرات حسب نوعية السندات المصنفة في محفظة الاستثمار :

بآلاف الدنانير

الرصيد في 2017/12/31	إعادة تصنيف (1) (-)	إعادة تصنيف (1) (+)	نتائج مرسمة	تفويت / تسديد / تعويض	الاكتتاب	الرصيد في 2016/12/31	
143 337	14 835-	-	-	19 246	20 500	156 918	سندات الاستثمار
76 428	-	-	2 946-	-	-	79 374	أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس المال التنموية
22 990	-	-	-	1 000	1 250	22 740	صناديق التوظيف الجماعي
96 638	-	-	-	194	486	96 346	سندات المساهمة
47 555	-	-	-	784	-	48 339	حصص في المؤسسات الشريكة والمشاركة
165 417	-	14 835	-	-	8 623	141 959	حصص في المؤسسات المرتبطة
30	-	-	-	-	-	30	شركات في طور التفويت
19 709	-	-	-	-	-	19 709	مساهمات مع إعادة الإحالة
572 104	14 835-	14 835	2 946-	21 224	30 859	565 415	المجموع

(1) : بتاريخ 26 ماي 2017، قامت الشركة التونسية للبنك بتحويل السند الثانوي الصادر من شركة مجموعة بنك تونس الخارجي إلى 6 ملايين يورو أي ما يعادل 14.835 مليون دينار.

تفصل السندات في 2017/12/31 إلى سندات مسعرة وغير مسعرة كالآتي :

بآلاف الدنانير

الرصيد إلى 31 ديسمبر 2017	الرصيد إلى 31 ديسمبر 2016	البيان
20 002	20 002	أسهم مسعرة
545 413	552 152	أسهم غير مسعرة
572 104	565 415	القيمة الإجمالية بآلاف الدنانير

تفصل قائمة أهم المؤسسات التابعة في 31 ديسمبر 2017 كالآتي :

بآلاف الدنانير

المؤسسة التابعة	الحصة في رأس المال بـ %	إجمالي القيمة المحاسبية	المدخرات	صافي القيمة المحاسبية
القطاع المالي				
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	91,4%	33 801	33 801	-
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية	81,9%	16 205	-	16 205
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	98,4%	36 132	-	36 132
الشركة المالية للتصرف	61,3%	4 749	-	4 749
البنك الفرنسي التونسي	78,2%	3 535	3 535	-
القطاع السياحي				
قصر سقانس الدولي	99,8%	6 180	6 180	-
الشركة السياحية إفريقيا سوسة	96,9%	9 050	9 050	-
الشركة السياحية الدخيلة	61,2%	3 221	-	3 221
الشركة السياحية وسط المدينة	70,3%	2 488	2 488	-
قطاع المبانى والعقارات				
عقارية الشارع	84,7%	7 461	1 492	5 969
قطاع الخدمات				
الشركة العامة للبيع	50%	2 000	1 407	593

تشمل محفظة الاستثمار الأموال التي تتصرف فيها شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية بقيمة 76.428 ألف دينار خصصت لها المتصرف فيها كالاتي : مدخرات في حدود 49.192 ألف دينار. ويفصل حساب الأموال

بآلاف الدنانير

الأموال المتصرف فيها للشركة التونسية للبنك	مال أصلي	تسديد مسبق	رد الأموال	نتائج مرسملة	الرصيد إلى 31 ديسمبر 2017
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 1	8 000	2 127		1 168-	4 705
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 2	8 000	4 331		1 380	5 049
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 3	5 000	2 077		905	3 828
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 4	6 500	2 008		1 455	5 947
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 5	6 824	2 633		1 463	5 654
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 6	2 707	1 085		162	1 784
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 7	800	140		70	730
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 8	6 752	3 852	0	3 294	6 194
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 9	4 800	519		388	4 669
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 10	8 748	186		166	8 728
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 11	6 000	0		492	6 492
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 12	9 898	0		1 296	11 194
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 13	10 000	10 000		0	0
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 1	2 000	1 630		861	1 231
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 2	2 000	957		215	1 258
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 3	5 436	2 839		1 161	3 758
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 4	360	28		26	358
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 5	1 133	173		276	1 236
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 6	4 000	1 023		636	3 613
المجموع	98 958	35 608	0	13 078	76 428

وتبرز وضعية استثمارات الأموال المتصرف فيها في 31 ديسمبر 2017 كالتالي :

بآلاف الديناري

الأموال المتصرف فيها	سندات مساهمات للإحالة	مساهمات مباشرة	سندات شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 1 (1999)	2 216	2 094	62
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 2 (2000)	4 875	299	69
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 3 (2001)	2 483	1 000	175
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 4 (2002)	6 127	120	642
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 5 (2003)	5 183	231	306
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 6 (2005)	1 466	80	956
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 7 (2006)	165	390	173
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 8 (2007)	3 343	382	3776
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 9 (2008)	4 377		808
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 10 (2008)	8 541		211
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 11 (2009)	4 871	83	1 670
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 12 (2009)	5 976	1 526	1 901
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 1 (2002)	1 289		1
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 2 (2002)	1 639		2
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 3 (2003)	3 874	140	72
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 4 (2005)	358		17
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 5 (2006)	903		359
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 6 (2007)	2 551		1 311



إيضاح 5-6 - الأصول الثابتة

بلغت الأصول الثابتة الصافية 122.605 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتفصل العمليات المسجلة خلال السنة المحاسبية 2017 كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	إجمالي قيمة الاقتناء في 31 ديسمبر 2016	عمليات اقتناء \ تفويت 2017	قيمة الاقتناء 2017	استهلاك في 31 ديسمبر 2016	مخصصات تسوية 2017	خروج استهلاك أصول في 31 ديسمبر 2017	استهلاك في 31 ديسمبر 2017	القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2017
أصول ثابتة غير مادية	16 377	1 426	17 803	14 364	1 787	-	16 151	1 654
برمجيات معلوماتية	16 320	1 426	17 746	14 364	1 787		16 151	1 595
حق الإيجار	57	0	57	0			0	57
أصول ثابتة مادية	220 534	29 502	250 037	123 366	5 756	37	129 085	120 951
أراضي	17 773	-219	17 554	0	0			17 554
مباني	75 056	0	75 056	31 211	1 523		32 734	42 322
أثاث مكاتب	5 935	351	6 286	5 266	247		5 513	773
معدات نقل	1 161	742	1 903	921	1	0	922	981
معدات معلوماتية	35 040	4 210	39 250	33 645	1 314		34 959	4 291
معدات اتصال	3 002	221	3 223	2 053	143		2 196	1 027
معدات مكاتب	16 206	273	16 479	15 538	297		15 835	644
معدات سلامة	3 329	319	3 648	2 420	140		2 560	1 088
معدات تكييف	5 458	313	5 771	4 535	227		4 762	1 009
أشغال تهيئة وتجهيز	36 509	762	37 271	25 322	1 502		26 824	10 447
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	33	0	33	30	0		30	3
معدات مكاتب خارج الاستغلال	372	5	377	312	9		321	56
مبان خارج الاستغلال	18 281	19 133	37 414	2 113	353	37	2 429	34 985
أشغال بناء قيد الإنجاز	0	0	0	0			0	0
أصول ثابتة في طور الإدراج	2 380	3 392	5 772	0			0	5 771
المجموع	236 911	30 928	267 840	137 728	7 543	37	145 234	122 605

لا تتوفر بالبنك قاعدة معطيات تفصل الأصول الثابتة المقيدة حسب نوعيتها ومرجعيتها.

إيضاح 5-7 - أصول أخرى

بلغ مجموع بنود الأصول الأخرى 687.141 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017، مقابل 620.538 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 تفصل كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
قروض للأعوان	151 201	148 891
مصاريف مداواة للاسترجاع	3 147	3 147
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب	31 101	30 212
مخزونات مختلفة	1 643	1 751
تغير أسعار الصرف تتحمله الدولة	127 579	4 457
فارق التحويل (3)	16 548	0
المقر الرئيسي والوكالات والفروع (1)	13	5 100
حسابات تسوية الأصول *	77 317	292 755
قيم مقدمة للمقاصة *	56 929	27 517
أوراق مالية محصلة	107	107
حسابات دائنة للتسوية	5 506	1 848
أعباء مدفوعة مسبقا	491	918
إيرادات للتحويل	735	1 082
سندات ديون مقوت فيها	2 136	2 136
الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع (2)	5403	0
بنود أخرى	207 285	100 617
المجموع	687 141	620 538

- (1) تم تخصيص مدخرات للمبالغ المدينة العالقة الغير المحددة والخاصة بما بين الفروع بما قدره 8.338 ألف دينار. وتم تحديد هذا المبلغ بتطبيق نسبة مدخرات بـ 100% للمبالغ العالقة قبل 2016 و 50% للمبالغ العالقة الخاصة بالسداسية الأولى 2017 و 20% لمبالغ الثلاثية الثالثة 2017.
- (2) أظهر بند محفظة المقبوضات والتي حل أجلها بعد قبضها رصيدا مدينا بـ 5.403 ألف دينار. هذا الرصيد هو نتيجة المقاصة بين حسابات عدة للأصول والخصوم المتعلقة بالقيم المقبوضة والقيم التي حل أجلها بعد قبضها.
- ويفصل هذا البند كما يلي :

البيانات	المبلغ
قيم للدفع	112 470
قيم مستحقة بعد الدفع	107 067
المجموع	5 403

- (3) يتم تحويل أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية إلى الدينار عند تاريخ كل إقفال بتطبيق السعر الوسطي في ذلك التاريخ. ويتم تكوين مدخرات لفارق التحويل مع أرصدة الحسابات ومقابل قيمة الصرف بنسبة 50% إذ كان الرصيد مدينا.
- (*) تمت إعادة معالجة المعلومة بتاريخ 31 ديسمبر 2016 لحاجيات المقارنة وتمثل عملية إعادة المعالجة في إعادة تصنيف حساب المقاصة الداخلية/اقتطاع من البند قيم مقدمة للمقاصة في بند حسابات تسوية الأصول.

ويقدم تفصيل المدخرات على عناصر الأصول الأخرى كالآتي :

بآلاف الديناري

البيانات	المدخرات 2016/12/31	استعادة 2017	مخصصات 2017	المدخرات 2017/12/31
- قروض للأعوان	1 732	-	-	1 732
- مستحقات للدولة وأداءات وضرائب	829	-	-	829
- مخزونات مختلفة	28	-	-	28
- فارق التحويل	7 642	-	830	8 472
- المقر الرئيسي والوكالات والفروع	6 156	394	2 576	8 338
- حسابات تسوية الأصول*	8 133	-	-	8 133
- قيم مقدمة للمقاصة*	10	-	1	11
- أوراق مالية محصلة	111	-	-	111
- حسابات دائنة للتسوية	1 064	-	144	1 208
- أعباء مدفوعة مسبقا	134	-	-	134
- إيرادات للتحصيل	-	-	-	-
- سندات ديون مفوت فيها	2 137	-	-	2 137
- الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع*	439	-	31	471
- بنود أخرى *	23 145	6 828	1 958	18 275
المجموع	51 561	7 222	5 540	49 878

إيضاح 5-8 - البنك المركز التونسي ومركز الصكوك البريدية

بلغ رصيد هذا البند 1.256.663 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 827.873 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016. وتفصيله كالآتي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
طلب عروض	1 032 000	827 000
تسهيل القرض	222 000	-
استعمالات من طرف البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	1 813	380
ديون مرتبطة	850	492
المجموع	1 256 663	827 873

تقدم حسابات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية مبالغ هي في طور التسوية. يوضح الجدول التالي هذه المبالغ العالقة حسب العملة الأجنبية وحسب الأقدمية :

العملة الأجنبية	أقدمية	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك
درهم الإمارات AED	أقل من ربع سنة	-	49 691	0	57 927	0	107 618	0,667	-
	أكثر من ربع سنة	-	-	-	-	-	-	0,667	-
	أكثر من نصف سنة	-	-	257 103	-	257 103	-	0,667	171 355
	أكثر من سنة	-	191	21 350	52 950	21 350	53 141	0,667	14 229
مجموع AED									
الجنيه الإسترليني GBP	أقل من ربع سنة	12	10	343	-	355	10	3,311	1 174
	أكثر من ربع سنة	-	-	129	-	129	-	3,311	429
	أكثر من نصف سنة	-	3 600	3 476	-	3 476	3 600	3,311	11 511
	أكثر من سنة	879 949	90 914	90 412	42 235	970 361	133 149	3,311	3 213 156
مجموع GBP									
الدينار الكويتي KWD	أقل من ربع سنة	6	6 000	0	0	6	6 000	8,112	49
	أكثر من ربع سنة	-	-	-	-	-	-	8,112	0
	أكثر من نصف سنة	-	-	-	-	-	-	8,112	0
	أكثر من سنة	6	6 000	0	0	6	6 000	8,112	49
مجموع KWD									
الدرهم المغربي MAD	أقل من ربع سنة	0	0	612	0	612	0	0,261	0
	أكثر من ربع سنة	-	-	-	-	-	-	0,261	0
	أكثر من نصف سنة	-	-	-	-	-	-	0,261	0
	أكثر من سنة	0	0	612	0	612	0	0,261	160
مجموع MAD									
الأوقية الموريطانية MRO	أقل من ربع سنة	-	-	-	-	-	-	0,007	-
	أكثر من ربع سنة	-	-	-	-	-	-	0,007	-
	أكثر من نصف سنة	-	-	-	-	-	-	0,007	-
	أكثر من سنة	5 421 190	-	300 165	-	5 721 355	-	0,007	39 529
مجموع MRO									

إيضاح 5-9 - إيداعات المؤسسات البنكية والمالية وأموالها

بلغ رصيد هذا البند 74.756 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 83.052 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016. وتقسيمه حسب نوعية المؤسسة البنكية والمالية كالآتي :

بِأَلْفِ الدَّنَانِيرِ

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	البيانات
41 037	31 791	مؤسسات بنكية
1	1	بنوك إيداع
41 036	31 790	بنوك غير مقيمة
42 015	42 965	اقتراضات فيما بين البنوك
42 000	40 000	اقتراضات بالدينار
0	2 948	اقتراضات بالعملة الأجنبية
15	17	ديون مرتبطة
83 052	74 756	المجموع

- تقدم حسابات المراسلين الدائنة معدلة وصافية من حسابات المراسلين المدينة لكل عملة أجنبية.
- تحتوي حسابات المراسلين على عدة مبالغ معلقة قيد التسوية ويُلخص الجدول التالي هذه المبالغ المعلقة حسب العملة وحسب الأقدمية :

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	مجموع الحسابات المدينة	مجموع الحسابات الدائنة	مجموع الحسابات المدينة التي أعيد تقييمها	مجموع الحسابات الدائنة التي أعيد تقييمها
أقدمية > 3 أشهر	AED	5 520	11 977	481	23 491	6 001	35 468	1 568	9 349
أقدمية > 3 أشهر	CAD	-	8 512 486	97 736	4 486	97 736	8 516 972	29 140	2 539 335
								30 708	2 548 684
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	AED	-	5 500	-	663	-	6 163	-	1 610
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	CAD	-	67 448	79 398	7 409	79 398	74 857	23 673	22 319
								23 673	23 929
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	AED	11 770	7 056	-	10 649	11 770	17 705	3 074	4 624
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	CAD	-	57 408	46 008	7 546	46 008	64 954	13 718	19 367
								16 792	23 991
أقدمية < 12 شهرا	AED	207 793	142 411	10 080	47 782	217 873	190 193	56 904	49 675
أقدمية < 12 شهرا	CAD	17 767	67 856	79 618	26 568	97 386	94 424	29 036	28 153
								85 941	77 828

تفصيل ايداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (ما عدا الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية في 2017/12/31

بآلاف الدينانير

البيانات	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
ايداعات تحت الطلب للمؤسسات المالية	31 791	0	0	0	31 791
بنوك ايداع	1	0	0	0	1
بنوك غير مقيمة	31 790	0	0	0	31 790
اقتراضات لدى المؤسسات المالية	40 000	2 948	0	0	42 948
اقتراضات بالدينار	40 000	0	0	0	40 000
اقتراضات بالعملة الأجنبية	0	2 948	0	0	2 948
المجموع	71 791	2 948	0	0	74 739

تفصيل ايداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (ما عدا الديون المرتبطة) حسب طبيعة العلاقة في 2017/12/31

بآلاف الدينانير

البيانات	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات شريكة	مؤسسات أخرى	المجموع
ايداعات تحت الطلب للمؤسسات المالية	0	0	31 791	31 791
بنوك ايداع	0	0	1	1
بنوك غير مقيمة	0	0	31 790	31 790
اقتراضات لدى المؤسسات المالية	0	0	42 948	42 948
اقتراضات بالدينار	0	0	40 000	40 000
اقتراضات بالعملة الأجنبية	0	0	2 948	2 948
المجموع	0	0	74 739	74 739

إيضاح 5-10 - إيداعات الحرفاء وأموالهم

بلغ رصيد هذا البند 5.963.809 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 5.443.231 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 وتفصيله كالاتي :

بآلاف الدينانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
إيداعات تحت الطلب (*)	1 584 712	1 466 245
إيداعات الادخار	2 524 109	2 320 327
حسابات لأجل	492 641	439 800
حسابات بالدينار القابل للتحويل (*)	81 509	82 807
حسابات بالعملة الأجنبية	483 380	381 064
توظيفات بالعملة الأجنبية	167 056	153 806
رقاع الصندوق	370 907	337 020
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	170 698	162 253
مستحقات تابعة	(10 203)	(6 791)
شهادات الإيداع	99 000	106 700
المجموع	5 963 809	5 443 231

تفصيل إيداعات الحرفاء وأموالهم حسب المدة المتبقية عدا الديون المرتبطة :

بآلاف الديناري

البيانات	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	القائم الخام
إيداعات تحت الطلب	2 249 742	66 915			2 316 657
إيداعات تحت الطلب بالدينار	1 584 712				1 584 712
حسابات بالدينار القابل للتحويل	81 509				81 509
حسابات بالعملة الأجنبية	483 380				483 380
توظيفات بالعملة الأجنبية	100 141	66 915			167 056
إيداعات الادخار	2 482 731	41 378			2 524 109
حسابات ادخار خصوصية	2 482 731				2 482 731
حسابات ادخار أخرى		41 378			41 378
إيداعات لأجل	314 496	368 079	279 873	100	962 548
حسابات لأجل	169 556	195 754	127 331		492 641
رقاع الصندوق	63 940	156 325	150 542	100	370 907
شهادات إيداع	81 000	16 000	2 000		99 000
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	170 698				170 698
المجموع	5 217 667	434 994	321 251	100	5 974 012

إيضاح 5-11 - اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 288.958 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 354.291 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 وتفصيله كالاتي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
قتراضات رقاعية وخاصة	178 700	154 422
موارد خصوصية	105 363	190 069
موارد الميزانية	38 962	34 608
موارد خارجية	66 401	155 461
فوائد على الاقتراضات الرقاعية	8 606	6 788
فوائد للدفع على الموارد الخارجية	1 824	2 624
مستحقات تابعة	388	388
تغطية مخاطر الصرف *	[5 923]	-
المجموع	288 958	354 291

(*) تغطية مخاطر صرف العملات الأجنبية من قبل الصندوق الوطني للضمانات الذي تتصرف فيه الشركة التونسية لإعادة التأمين.

(أ) اقتراضات رقاعية وخاصة

(1) تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة حسب المدة المتبقية في 2017/12/31

بآلاف الديناري

البيان	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
اقتراضات رقاعية وخاصة	21 386	13 591	81 072	62 651	178 700

تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة إلى اقتراضات طويلة المدى وقصيرة المدى

بآلاف الديناري

البيان	الرصيد 2016/12/31	اقتراضات جديدة	تسديدات	إعادة تصنيف	الرصيد 2017/12/31
اقتراضات طويلة المدى	120 545	49 100	34 822	0	134 823
اقتراضات قصيرة المدى	33 877	10 000		0	43 877
المجموع	154 422	59 100	34 822	0	178 700

(ب) موارد خصوصية

تفصيل الموارد الخصوصية حسب المدة المتبقية في 2017/12/31

بآلاف الديناري

البيان	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
موارد خصوصية	12 549	7 018	30 863	54 933	105 363

تفصيل الموارد الخاصة إلى موارد طويلة المدى وقصيرة المدى

بآلاف الديناري

البيان	الرصيد 2016/12/31	اقتراضات جديدة	تسديد	إعادة تصنيف	الرصيد 2017/12/31
موارد طويلة المدى	83 475	14 602	0	19 280	78 797
موارد قصيرة المدى	106 594	0	111 154	19 280	26 566
مجموع الموارد	190 069	14 602	111 154	-	105 363

إيضاح 5-12 - خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند 677.318 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 834.180 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 وتفصيله كالاتي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
مدخرات للخصوم والأعباء (1)	222 642	196 211
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب وديون (2) اجتماعية	25 902	21 301
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها (3)	51 661	204 486
فوائد مؤجلة تكفلت بها الدولة	5 877	6 716
أعباء للدفع	44 249	42 216
دائون مختلفون	2 692	2 595
حسابات عالقة للتسوية	5 915	5 915
المقر الرئيسي والفروع والوكالات	48 591	11 732
حسابات تسوية للخصوم	136 447	111 089
قيم مقدمة للمقاصة الإلكترونية قيد الخلاص	114 918	206 912
فارق التحويل (4)	0	5 386
قروض أخرى	518	336
قروض للتسوية	4 189	3 338
فوائد للاستخلاص على الموارد الخصوصية	13 719	13 719
فارق الفوائد للتحويل والجارية (5)	0	2 228
المجموع	677 318	834 180

(1) بلغت المدخرات للخصوم والأعباء التي كونها البنك في موفى السنة المحاسبية 2017 ما قدره 222.642 ألف دينار مقابل 196.211 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2016. وتغطي المدخرات المكونة المخاطر على العناصر خارج الموازنة والمخاطر المختلفة وتفصل كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	المدخرات في 2016/12/31	استعادة مدخرات	مخصصات للمدخرات	إعادة إدراج وتصحيح	المدخرات في 2017/12/31
المدخرات للتعهدات بالإمضاء	43 185	1 260-	4 702	25	46 652
المدخرات للمغادرة إلى التقاعد	50 840	480-	33 797		84 157
المدخرات للمخاطر المختلفة	102 186	18 691-	8 338		91 833
المجموع	196 211	20 431-	46 837	25	222 642

(2) يفصل هذا الباب كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
الأداء على القيمة المضافة	1 948	2 113
خصم على المورد	12 540	8 632
صندوق تعديل أسعار الصرف	7 713	7 185
متفرقات	3 701	3 371
المجموع	25 902	21 301

(3) يفصل هذا الباب كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
أوراق مالية متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	1 072	88 061
أوراق مالية قصيرة الأجل لم يحل أجل خلاصها	0	88 415
أوراق مالية/فوائد متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	4 384	27 463
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها مقبولة عن طريق المقاصة	547	547
	19 942	0
	25 716	0
المجموع	51 661	204 486

إيضاح 5-13 - الأموال الذاتية

عند تاريخ إقفال الحسابات بلغ رأس المال 776.875 ألف دينار، وهو يتكون من 155.375.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير للسهم وهو مدفوع بالكامل. وتفصل العمليات على الأموال الذاتية للبنك كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيان	الرصيد قبل التخصيص في 2016/12/31	تخصيص نتيجة 2016	إدراجات أخرى	النتيجة إلى 31 ديسمبر 2017	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
رأس المال	776 875	-	-	-	776 875
مخصصات الدولة	117 000	-	-	-	117 000
منح مرتبطة برأس المال	142 663	-	-	-	142 663
احتياطات قانونية	12 430	-	-	-	12 430
احتياطات تنظيمية	49 479	-	-	-	49 479
احتياطات ذات صبغة خصوصية	196 906	-	-	-	196 906
احتياطات لإعادة الاستثمار	9 974	-	-	-	9 974
احتياطات للصندوق الاجتماعي	8 652	-	483	-	9 135
احتياطات للمخاطر البنكية	45 028	-	-	-	45 028
أسهم ذاتية	5 509	-	-	-	-5 509
أموال ذاتية أخرى (1)	37 324	-	12 345	-	24 978
نتائج مرحلة	54 624	40 518	12 345	-	1 761
تغييرات محاسبية	640 110	-	-	-	640 110
نتيجة السنة المحاسبية	40 518	-40 518	-	51 778	51 778
المجموع	736 605	-	483	51 778	788 866

(1) تتمثل في احتياطات إعادة تقييم بما قيمته 37.324 ألف دينار (أراضي : 15.328 ألف دينار ومباني الاستغلال 21.996 ألف دينار). في 31 ديسمبر 2017 بمبلغ 117 مليون دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي.

إيضاح 6 - إيضاحات متعلقة بجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2017

إيضاح 6-1 - خصوم محتملة

يفصل بند الخصوم المحتملة المتكون من "ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة" و "اعتمادات مستندية" في 31 ديسمبر 2017 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيان	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
ضمانات وكفالات بأمر الحرفاء	702 847	634 782
ضمانات أخرى غير مشروطة أو قابلة للنقض أذنت بها البنوك	579 857	506 369
مجموع الضمانات والكفالات وضمانات أخرى مقدمة	1 282 704	1 141 151
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات توريد	437 308	285 249
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات تصدير	25 103	50 306
مجموع الاعتمادات المستندية	462 411	335 555
المجموع	1 745 114	1 476 705

5-13-1 - مخصصات الدولة :

طبقا للقانون عدد 17-2012 المؤرخ في 17 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك ضمن أموالها الذاتية مخصصات الدولة

إيضاح 6-2 - تعهدات تمويل مقدمة

بلغ رصيد بند "تعهدات التمويل المقدمة" في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 146.086 ألف دينار مقابل 133.127 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016.

بآلاف الدنانير

البیانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
تعهدات تمويل	143 277	128 194
تعهدات على السندات	2 809	4 933
المجموع	146 086	133 127

إيضاح 6-3 - ضمانات مقبولة

بلغ رصيد هذا البند 1.679.044 ألف دينار في موفى ديسمبر 2017، مقابل 1.418.553 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2016.

بآلاف الدنانير

البیانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
ضمانات مقابلة مقبولة من البنوك المنتصبة بالخارج	579 856	556 908
ضمانات مقبولة من البنوك والمؤسسات المالية المنتصبة بتونس بتونس	15 962	12 066
ضمانات مقبولة من الدولة ومؤسسات التأمين	754 007	585 207
ضمانات مقبولة من الحرفاء	329 219	264 372
المجموع	1 679 044	1 418 553

إيضاح 7 - إيضاحات متعلقة بقائمة النتائج

إيضاح 7-1 - فوائد ومداخل مماثلة

ارتفعت الفوائد والمداخل المماثلة إلى 442.596 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2017 مقابل 373.862 ألف دينار موفى ديسمبر 2016، وتفصيلها كما يلي :

بآلاف الدنانير

البیانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
فوائد على المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	15 903	15 667
فوائد على قروض على السوق النقدية بالدينار	4 637	4 642
فوائد على قروض على السوق بالعملة الأجنبية	11 266	11 025
فوائد على المستحقات على الحرفاء	408 242	342 546
فوائد في شكل إيرادات على الحسابات المدينة	64 668	54 205
فوائد على المستحقات على الحرفاء	343 574	288 341
مداخل مماثلة (*)	18 451	15 649 (*)
المجموع	442 596	373 862

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل إلى المقارنة

إيضاح 7-2 - عمولات (في شكل إيرادات)

بلغ رصيد هذا البند 81.445 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 71.894 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016. وتفصيل ذلك كالآتي :

بآلاف الدينار

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
صكوك وأوراق مالية وتحويلات ومسك الحساب (*)	37 012	32 763
عمليات على السندات	681	531
عمليات الصرف	9 277	8 175
عمليات التجارة الخارجية	1 775	1 760
كراء خزائن محصنة	40	35
دراسات	14 660	13 496
عمولات أخرى (*)	18 000	15 134
المجموع	81 445	71 894

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة.

إيضاح 7-3 - أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

ارتفع رصيد هذا البند إلى 104.634 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 65.634 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016. وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدينار

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
أرباح صافية على سندات المعاملات	8 630	13 334-
فائض القيمة على تفويت السندات	208	1 898
فائض القيمة على إعادة تقييم السندات	10 135	25 698
ناقص القيمة على تفويت السندات	5-	3-
ناقص القيمة على إعادة تقييم السندات	2 476-	42 494-
فوائد على رفاع الخزينة قصيرة الأجل	768	1 563
أرباح صافية على سندات التوظيف	66 746	57 772
أرباح صافية على عمليات الصرف	29 258	21 196
المجموع	104 634	65 634

إيضاح 7-4 - مداخيل محفظة سندات الاستثمار

بلغت المداخيل المسجلة ضمن هذا البند 18.115 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 16.287 ألف دينار في موفى ديسمبر 2016، وهي تتوزع كالآتي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
فوائد ومداخيل مماثلة بعنوان سندات الاستثمار	9 527	6 779
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المساهمات	8 588	9 508
المجموع	18 115	16 287

تفصيل الأرباح والمداخيل المماثلة المتعلقة بالمساهمات والمؤسسات مرتبطة والمؤسسات في 2017/12/31 كالآتي :

بآلاف الديناري

البيان	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات شريكة	مساهمات	مؤسسات أخرى	المجموع
أرباح	1 272	3 468	2 689		7 429
رسوم الحضور	55	35	76		166
مداخيل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية	993				993
المجموع	2 320	3 503	2 765		8 588

إيضاح 5-7 - فوائد مدينة وأعباء مماثلة

ارتفعت هذه الفوائد، في نهاية السنة المحاسبية 2017، إلى 252.243 ألف دينار مقابل 214.177 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2016، وتفصيل ذلك كما يلي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
عمليات مع المؤسسات البنكية	57 198	27 673
عمليات مع الحرفاء	178 624	166 370
اقتراضات وموارد خصومية	16 074	19 741
فوائد وأعباء أخرى	348	393
المجموع	252 243	214 177

إيضاح 6-7 - مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
مخصصات للمدخرات على تعهدات الحرفاء	106 631-	81 369-
مخصصات للمدخرات على الديون المشكوك في خلاصها	88 468-	44 563-
مخصصات للمدخرات الإضافية	80 612-	77 973-
استعادة مدخرات على ديون مشكوك في خلاصها	155 401	34 200
استعادة مدخرات إضافية	110 987	7 589
استعادة مدخرات جماعية على ديون غير مدرجة	242	489
ديون تم التفويت فيها للشركة التونسية لاستخلاص الديون وتم التخلي عنها	263 560-	-
ديون مدرجة في حساب الخسائر	1 835-	1 111-
استعادة الفوائد المعلقة على الديون المتخلي عنها	61 215	-
مخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء	22 964-	23 862-
مخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء	42 136-	26 025-
استعادة مدخرات على المخاطر والأعباء	19 171	2 163
المجموع	129 596-	105 232-

إيضاح 7-7 - مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم محفظة الاستثمار

يتوزع رصيد هذا الحساب، في موفى ديسمبر 2017، كما يلي :

بآلاف الدينانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار	13 061-	3 925-
مخصصات للمدخرات على الأموال المتصرف فيها	1 309-	1 022-
فائض أو نقص قيمة التفويت في محفظة الاستثمار	549	303-
خسائر على أموال شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية	50-	5-
استعادة مدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار	1 759	23 285
خسائر على سندات المساهمة	0	31 739-
استعادة مدخرات على الأموال المتصرف فيها	1 689	1 523
المجموع	10 423-	12 186-

إيضاح 7-8 - إيرادات استغلال أخرى

بلغ رصيد هذا البند 6.856 ألف دينار في 2017/12/31 مقابل 6.058 ألف دينار في 2016/12/31 ويفصل كالاتي :

بآلاف الدينانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
مداخيل البناءات	963	1 015
فوائد على القروض للأعوان	5 709	4 950
إيرادات أخرى ثانوية	185	93
المجموع	6 856	6 058

إيضاح 7-9 - مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 156.505 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 114.219 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016، وتفصيلها كالاتي :

بآلاف الدينانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
أجور الأعوان	123 306	87 774
الأعباء الاجتماعية	31 119	24 529
أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان	2 079	1 916
المجموع	156 505	114 219

إيضاح 7-10 - تكاليف الاستغلال العامة

بلغت تكاليف الاستغلال العامة 42.096 ألف دينار في موفى ديسمبر 2017 مقابل 33.605 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016، وتفصيلها كالاتي :

بآلاف الديناري

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
كراء	3 455	3 318
عمليات صيانة وإصلاح موكولة للغير	10 932	7 507
أشغال من إنجاز الغير	8 067	6 438
مصاريف وأقساط تأمين	414	451
تكاليف أخرى	2 185	2 062
أداءات وضرائب	1 399	1 264
إمدادات للمؤسسة	1 887	1 682
أجور وأتعاب وسطاء وخبراء ومحامين	802	1 237
مصاريف نقل وتنقل الأعوان	757	491
مصاريف مختلفة للتسيير	12 198	9 155
المجموع	42 096	33 605

إيضاح 7-11 - رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى :

بلغ رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى 2.280 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل -1.521 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 ويفصل كالاتي :

بآلاف الديناري

البيان	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
أرباح متأتية من العناصر العادية الأخرى	3 499	1 986
- زيادة قيمة التفويت	1 071	-
- منحة ضرائب التدريب المهني "TFP"	1 013	918
- مرابيح أخرى	1 415	1 068
خسائر متأتية من العناصر العادية الأخرى	-1 219	-3 508
المجموع	2 280	-1 521

إيضاح 7-12 - الأداء على الشركات

وتفصل أهم التغيرات كالاتي :

بلغ الأداء على الشركات بعنوان السنة المحاسبية 2017 والسنة المحاسبية 2016 النسبة الدنيا للأداءات.

- سجلت إيرادات الاستغلال المقبوضة فائضا بـ 384.254 ألف دينار مقارنة بأعباء الاستغلال المدفوعة.

إيضاح 8 - إيضاحات متعلقة بجدول التدفقات النقدية

- أبرزت القروض والتسديدات على القروض للحرفاء تدفقا صاف سلبى بـ 777.916 ألف دينار.

إيضاح 8-1 - التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال

- أبرزت إيداعات وسحوبات الحرفاء تدفقا صاف إيجابى بـ 523.991 ألف دينار.

- أبرزت أنشطة الاستغلال خلال السنة المحاسبية 2017 تدفقا نقديا صاف سلبى بـ 326.462 ألف دينار.

- أبرزت اقتناءات/ تفويت في سندات التوظيف تدفقا صاف سلبى بـ 58.953 ألف دينار.

إيضاح 3-8 - التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل

أبرزت أنشطة التمويل خلال السنة المحاسبية 2017 تدفقا نقديا صاف سلبى بـ 64.025 ألف دينار.

إيضاح 4-8 - السيولة وما يعادلها

بلغ رصيد السيولة وما يعادلها -775.588 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل -382.050 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016، وتفصيله كالتالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
الخزانة ومركز الصكوك البريدية واستعادة السيولة	47 063	40 710
البنك المركزي التونسي (**)	-1 018 023	-588 887
بنوك ومؤسسات متخصصة	70 162	73 692 (*)
قروض واقتراضات من السوق النقدية	100 155	71 556 (*)
سندات المعاملات	25 056	20 879
المجموع	-775 588	-382 050

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة

(**) تمثل المبالغ المسجلة في بند البنك المركزي التونسي الفارق بين الممتلكات والتعهدات للبنك تجاه البنك المركزي التونسي.

التقرير العام لمراقبي الحسابات

حول القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1. التقرير حول القوائم المالية السنوية

1. الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من الجلسة العامة، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية للشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017 وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخص لأهم الطرق المحاسبية والمذكرات الإيضاحية الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية". ونحن مستقلون عن البنك طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا القوائم المالية. كما وفينا أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 مثلما هو مبين بالإفصاحات عدد 1.5، 2.5، 8.5 و9.5، تحتوي كل من بنود "خزينة وأموال لدى البنك المركزي التونسي، صكوك بريديّة والخزينة العامّة للبلاد التونسيّة" و"مستحقات على المؤسسات البنكيّة والماليّة" "البنك المركزي التونسي وصكوك بريديّة" ودائع وأموال المؤسسات البنكيّة والماليّة" على جملة من المبالغ القديمة

العالقة تخصّ بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار والعملية الأجنبية وكذلك حسابات المراسلين بالعملية الأجنبية.

وعليه، فانه لا يمكننا تأكيد خلو هذه الأرصدة من أخطاء جوهرية ناتجة عن أخطاء أو عن عمليات غير سليمة. كما لا يمكننا تقييم تأثير التعديلات المحتملة على الأموال الذاتية للبنك إلا عند استكمال أعمال التدقيق.

2.2 يفترق البنك لمحاسبة عادلة و شاملة خاصّة بالتعهدات خارج الموازنة. حيث أنه تم الاعتماد على تصاريح الهياكل الداخلية للبنك لإعداد جدول التعهدات خارج الموازنة باستثناء الضمانات والكفالات.

وعليه، فإننا نبدي تحفظا بخصوص عدالة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأيا منفصلا في تلك المسائل. وتمثل النقاط التالية، وفقا لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا :

1.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسية

بلغت المستحقات كما في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 9 950 مليون دينار و تم تكوين مدخرات لتغطية المخاطر بما قدره 1 369 مليون دينار كما بلغت الفوائد المؤجلة 645 مليون دينار.

مثلما هو مبين بالإفصاح ع-1.3 دد "التقييد المحاسبي للتعهدات و المداخل المتعلقة بها"، يقوم البنك بتقييم التعهدات و تكوين المدخرات لتغطية المخاطر عند إعتبار أن الشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي ع-24 دد لسنة 1991 كما تم إتمامه وتنقيحه بالنصوص اللاحقة.

2.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسية

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجلة ضمن نتائج سنة 2017 مبلغ قدره 524 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند ونظرا للنقائص المرتبطة بنظام المعلومات.

الإجراءات المعتمدة

في إطار أعمال التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا :

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛
- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي ع24د والمتعلق "بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية" في ما يتعلق باحتساب الإيرادات و فصل السنوات المحاسبية ؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات ؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد ؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 قواعد تسجيل رقاخ الخزينة القابلة للتنظير Bons de

Trésor Assimilables وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسية

يعتمد تصنيف رقاخ الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجارية على سياسة السيولة المتبعة من طرف البنك.

ويتعرض البنك لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير تقييم نوعية وكمية تتطلب درجة عالية من التقدير حسب الحكم المهني للمدقق وقد اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات و الفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءً على المناقشات التي أجريناها مع الإدارة وعلى تقييمنا لإجراءات الرقابة في البنك، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. وتعتمد عملية تصنيف التعهدات أساسا على أقدمية المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- مقارنة بين التعهدات المسجلة محاسبيا و بين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة من طرف البنك ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ؛
- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر و تأجيل الفوائد؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهدات ومراقبة سلوكيات الحرفاء خلال فترة 2017 ؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدخرات و تقييم كفاية الفرضيات المعمول بها ؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية و مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل ؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار لتعديلات المقترحة.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام المعلومات الجديد للبنك فيما يتعلق بالتوثيق، إثبات البيانات، البرمجة، تسجيل أعمال الترجيح، التحكم في التشغيل و مسارات التدقيق.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذي أبدناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسية للبنك بتسجيل اعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتية يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. تشمل أصول البنك ما قيمته 534 مليون دينار بعنوان تعهدات المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي والتي انتفعت بالإجراءات الاستثنائية المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عدد 2015-12 بتاريخ 22 جويلية 2015 والتي وقع التمديد فيها بمقتضى منشور البنك المركزي عدد 2017-05 بتاريخ 24 جويلية 2017. وتمت تغطيتها بمدخرات بلغت ما قيمته 49 مليون دينار.

3. تشمل أصول البنك ما قيمته 31 مليون دينار بعنوان مستحقات وقع إعادة جدولتها ومستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة بين 20 و 25 سنة بدون فوائد وذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

4. تم تقديم دعوى قضائية ضد البنك في عام 2011 من قبل السيد BRUNO POLI لاستعادة رفاع الخزينة سلمت لـ BNDT. بتاريخ 29 أكتوبر 2015، صدر حكم قضائي ابتدائي، تم تدعيمه إستئنافيا، ضد البنك وإدانته بإعادة هذه الرفاع أو دفع ما قيمته 7 مليون دولار. تمت إحالة الملف للتعقيب مع وقف تنفيذ تأمين المبلغ واعتمادا على رأي المحامي المسؤول عن القضية فإن البنك لا يتحمل أي مخاطر.

بلغت قيمة رفاع الخزينة القابلة للتنظير (BTA) كما في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 1 068 مليون دينار أدرجت ضمن محفظة السندات التجارية تنفيذا لسياسة السيولة المعتمدة من طرف البنك.

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرفع الخزينة القابلة للتنظير والإعتماد على فرضيات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أن تسجيل محفظة رفاع الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية ؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأبيدها مع توجهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية ؛
- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة،
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 نظام معلوماتي جديد

مسألة التدقيق الأساسية

في إطار إصلاح نظام معلوماته ، اقتنى البنك تطبيقين إعلاميتين جديدين "Carthago-Agence" و "Carthago-Engagements". وبدأ العمل بهما بداية من شهر أبريل 2017.

وبالنظر للمخاطر التي يمكن أن يحتويها نظام المعلومات الجديد، اعتبرنا أن تقييمه من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا كلياً أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائماً عن خطأ جوهرياً عندما يكون موجوداً.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتعدّ جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضاً :

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ

5. لم يتم التصديق من طرف مراقبي الحسابات على القوائم المالية للشركة الفرعية البنك الفرنسي التونسي «BFT» والتي تمتلك فيها الشركة التونسية للبنك ما قدره 78.18% نظراً للشكوك الجوهرية المتعلقة بقدرتها على مواصلة النشاط وعلى تحصيل أصولها والالتزام بتعهداتها من خلال السير العادي لأنشطتها. عملاً بأحكام الفصل 102 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية قد تكون الشركة التونسية للبنك، كونها المساهم المرجعي، مدعوة لتقديم الدعم الضروري حتى يستعيد البنك الفرنسي التونسي توازنه المالي.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهريّة بصورة أو بأخرى. وإن استنتجنا استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهريّة، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إن الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما

II. تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في إطار مهمة المراجعة المزدوجة، قمنا لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها بالمعايير المعتمدة من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وطبقا للنصوص القانونية والترتيبية المعمول بها :

1. فعالية نظام الرقابة الداخلية

قمنا، طبقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96-2005 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية واعداد القوائم المالية. وفي هذا الصدد، نذكر أن المسؤولية عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

وقد أشرنا ضمن تقريرنا الى بعض النقائص على مستوى الاجراءات والتي يمكن أن تحد من نجاعة منظومة الرقابة الداخلية.

ترتبط النقائص الجوهرية بنظام الرقابة الداخلية للبنك والتي تشمل المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة المعلومات المالية وإعداد القوائم المالية. نذكر على وجه الخصوص، إعداد جدول التعهدات، تفصيل الإيرادات وتسجيل العمليات بمختلف العملات الأجنبية.

2. مسك حسابات الأسهم

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2827 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق بمسك حسابات الأسهم الصادرة عن البنك. وترجع مسؤولية السهر على احترام النصوص القانونية في هذا الصدد لإدارة البنك.

وليس لدينا ملاحظات بهذا الخصوص.

3. المساهمات المزدوجة

طبقا لمقتضيات الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية" لا يمكن لشركة أسهم أن تمتلك مساهمات في شركة أسهم أخرى

أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبة جوهرية ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة البنك على مواصلة النشاط. وإذاً خلصنا إلى وجود ريبة جوهرية، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

- لقد زدنا أيضاً الإدارة والمكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العالقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

4. وضعية الصرف

بالرجوع إلى الفصل 5 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 97-08، لم تتمكن من تقييم وضعية الصرف الراجعة للبنك وذلك بسبب غياب مسك محاسبة متعددة العملات متوازنة تتطابق مع مقتضيات المعيار المحاسبي عدد 23.

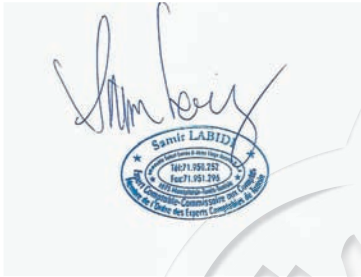
تكون مساهمة في رأس مالها بنسبة تفوق عشرة. خمس شركات ضمن مجمع البنك تمتلك، كما في 31 ديسمبر 2017، 338 245 سهما في رأس مال البنك.

وتحرم هذه الشركات من حقها في التصويت المرتبط بمساهمتها خلال الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2017.

تونس، في 13 أفريل 2018

مراقبو الحسابات

سمير العبيدي



فتحي السعيد



التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

البنك الذي قبل أرضين ومباني بسعر تحويل يعادل 18.015 مليون دينار.

3. أبرمت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 29 ديسمبر 2017 مع الشركة الفرعية عقارية الشارع اتفاقية الدفع عينيا لجزء من تعهداتها على شكل حساب جار في حدود 1.244 مليون دينار.

طبقا لهذه الاتفاقية، قامت الشركة الفرعية ببيع وتحويل الملكية بالكامل ومع كافة الضمانات بحكم الواقع وبحكم القانون إلى البنك الذي قبل مباني بسعر تحويل يعادل 1.244 مليون دينار.

وقد نصت الاتفاقية على أنه سيتم لاحقا إبرام عقد لإتمام عملية تفويت وعود البيع لصالح الشركة التونسية للبنك في إطار عملية بيع عينية أخرى بمبلغ 3.838 مليون دينار أي ما تبقى من مجموع التعهدات المعترف بها في حدود 5.082 مليون دينار.

4. بمقتضى قرارات وزير المالية ممضاة بتاريخ 26 مارس 2018، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية كما في 31 ديسمبر 2017. بلغت هذه الضمانات 62.105 مليون دينار.

5. قام السيد عبد القادر الحمروني، عضو مجلس الإدارة، باكتتاب مبلغ 10.940 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها 7,5%.

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذا القرض لسنة 2017 ما قدره 586 ألف دينار.

6. بلغ قائم الودائع المكتتبه خلال سنة 2017 من طرف السيد عبد القادر الحمروني، عضو مجلس الإدارة، في موفى ديسمبر 2017 ما قدره 11 مليون دينار موزعة كما يلي:

طبقا لمقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بمؤسسات القرض و الفصل عدد 200-د و عدد 475-د من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم في ما يلي الإتفاقيات المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه، المنجزة أو التي لا تزال سارية المفعول خلال سنة 2017.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من إحترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص و المصادقات على هذه الإتفاقيات والعمليات و من صحة ترجمتها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الإتفاقيات والعمليات وإنما إحاطتكم علما بخصوصياتها و شروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة و ذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الإتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

أ. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال سنة 2017

1. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسية لاستخلاص الديون STRC اتفاقيتين تتعلقان بالتفويت في قسطين من المستحقات البنكية وذلك بمبلغ إجمالي قدره 91.398 مليون دينار زائد التكاليف المتكبدة مع طرح الدفوعات المقبوضة من طرف البنك. تمت هذه العملية بالدينار الرمزي.

على إثر تعديل قيمة قسطيني المستحقات، أضحت هذه الأخيرة تساوي 69.996 مليون دينار. ولم يتم إمضاء ملاحق الاتفاقيتين بعد.

2. أبرمت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 29 ديسمبر 2017 مع الشركة الفرعية عقارية الشارع اتفاقية الدفع عينيا لكامل تعهداتها على شكل حساب جار بمبلغ 6 مليون دينار وجزء من قرض المجدول في حدود 12.057 مليون دينار.

طبقا لهذه الاتفاقية، قامت الشركة الفرعية ببيع وتحويل الملكية بالكامل ومع كافة الضمانات بحكم الواقع وبحكم القانون إلى

النوعية	الرصيد بالدينار	تاريخ الاكتتاب	تاريخ الخلاص	نسبة الفائدة	مبلغ الفائدة
إيداعات لأجل	1 000 000	2017/01/06	2018/01/05	TMM+3%	72 913
إيداعات لأجل	1 000 000	2017/08/03	2018/08/02	8%	79 000
إيداعات لأجل	2 750 000	2017/10/13	2018/10/17	TMM+3%	226 539
إيداعات لأجل	6 250 000	2017/10/18	2018/01/15	TMM+3%	129 890
المجموع بالدينار	11 000 000				508 343

2. قام البنك بإبرام عدة اتفاقيات تصرف في صناديق موارد الميزانية (موارد راجعة للدولة) مع الدولة التونسية. تمول هذه الصناديق المنح الغير قابلة للاسترداد، المنح والقروض) ويتقاضى البنك مقابل ذلك عدة عمولات.

بلغ رصيد هذه الموارد نهاية سنة 2017 ما قيمته 39.455 مليون دينار مقابل 35.101 مليون دينار نهاية سنة 2016.

3. قام البنك قبل سنة 2017 بإكتتاب مبلغ 78 مليون دينار في القرض الوطني الذي أصدرته الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، من بينهم 70 مليون دينار يتم خلاصهم على مدة سبع سنوات مع سنتي إمهال بنسبة فائدة قدرها 6.15% و 7.556 مليون دينار يتم خلاصهم على مدة خمس سنوات مع سنة إمهال بنسبة فائدة قدرها 5.95%. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض ما قيمته 56.363 مليون دينار.

4. طبقا لاتفاقية ضمان الدولة الممضاة إثر اجتماع وزاري بتاريخ 2 جوان 2011 قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعية البنك الفرنسي التونسي مبلغ 70 مليون دينار لمدة 7 أيام قابلة للتجديد و بنسبة فائدة قدرها 5.50%.

5. قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعية البنك الفرنسي التونسي مبلغ 2.740 مليون دولار ما يعادله 6.806 مليون دينار.

6. قامت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 18 أكتوبر 2016 بإكتتاب مبلغ 16 مليون أورو ما يعادله 39.560 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك الأجنبي التونسي، شركة تابعة، وقد انتفع البنك بضمان الدولة لتغطية خطر عدم الخلاص.

7. قامت الشركة التابعة Pôle de Compétitivité de Monastir-EL FEJJA بإكتتاب مبلغ 2 مليون دينار في شكل إيداعات لأجل بنسبة فائدة قدرها 6%.

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذه الودائع لسنة 2017 ما قدره 14 ألف دينار.

8. قامت الشركة الفرعية STB INVEST بإكتتاب مبلغ 1 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك يتم خلاصه على مدة سبع سنوات بنسبة فائدة قدرها 7.6%.

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذا القرض لسنة 2017 ما قدره 54 ألف دينار.

9. قامت الشركة الفرعية SOFIELAN بإكتتاب مبلغ 0.300 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها 7.5%.

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذا القرض لسنة 2017 ما قدره 16 ألف دينار.

II. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال السنوات السابقة

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسية للبنك، خلال سنة 2011، بتسجيل اعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتية يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

ديسمبر 2017 ما قدره 400 ألف دينار في شكل إيداعات لأجل بنسبة فائدة قدرها 3%TMM.

8. بلغت الأرصدة البنكية بعنوان الحسابات الجارية للشركات التابعة وذات الصلة نهاية سنة 2017 مجموع 16.3 مليون دينار تتوزع كالآتي :

بتاريخ 26 ماي 2017، قامت الشركة التونسية للبنك بتحويل 6 مليون أورو من هذا القرض إلى مساهمة في رأس مال البنك الأجنبي التونسي، أي ما يعادل 14.835 مليون دينار. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 24.725 مليون دينار.

7. بلغ قائم الودائع المكتتة قبل سنة 2017 من طرف شركتي SICAV AVENIR و SICAV INVESTISSEUR في موفى

بآلاف الديناتير

الشركة	الأرصدة المدينة
الدخيلة	3 746 083
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	3 632 437
المالية للشركة التونسية للبنك	3 527 557
عقارية الشارع	3 408 746
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	1 412 185
STB SICAR	420 046
البنك الفرنسي التونسي	119 058
الشركة العامة للبيع	35 428
الوسائل العامة	7 875
المجموع بالدينار	16 309 414

9. قامت الشركة التونسية للبنك بإبرام اتفاقيات حسابات جارية مع الشركات التابعة لها. بلغ رصيد هذه الحسابات في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 79.950 مليون دينار موزعة كالآتي :

الشركة	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2017	نسبة الفائدة	الفوائد
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	50 283	TMM+0,5%	2 833
ACTIVHOTELS	12 800	TMM+2%	-
عقارية الشارع	12 500	2%	-
عقارية الشارع - تسبقة على الحساب	4 367	بدون فوائد	-
المجموع بالدينار	79 950		2 833

10. قامت الشركة التونسية للبنك بإبرام العديد من اتفاقيات التصرف في المبالغ المدفوعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية "Fonds à capital risque" مع شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك وبيّن الجدول تفصيل هذه الإتفاقيات :

بآلاف الدنانير

رؤوس الأموال المتصرف فيها	تاريخ الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 31-12-2016
ر.م. 1. STB	1999	8 000	4 706
ر.م. 2. STB	2000	8 000	5 049
ر.م. 3. STB	2001	5 000	3 828
ر.م. 4. STB	2002	6 500	5 948
ر.م. 5. STB	2003	6 824	5 654
ر.م. 6. STB	2005	2 707	1 784
ر.م. 7. STB	2006	800	729
ر.م. 8. STB	2007	9 371	6 194
ر.م. 9. STB	2008	4 800	4 669
ر.م. 10. STB	2008	8 748	8 728
ر.م. 11. STB	2009	6 000	6 492
ر.م. 12. STB	2009	9 898	11 195
ر.م. 1. ID STB	2002	2 000	1 231
ر.م. 2. ID STB	2002	2 000	1 258
ر.م. 3. ID STB	2003	5 436	3 758
ر.م. 4. ID STB	2005	360	357
ر.م. 5. ID STB	2006	1 133	1 235
ر.م. 6. ID STB	2007	4 000	3 613
المجموع		101 577	76 428

تمثّل العمولات التي تتقاضاها شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك بعنوان التصرف في هذه الأموال كما يلي :

11. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع SICAV épargnant و SICAV Avenir Investisseur تقوم الشركة التونسية للبنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لتلك الشركات. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات العمولات التالية :

- عمولة تساوي 0,05% من قيمة الأصول الصافية لشركة SICAV épargnant يتم احتسابها يوميا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 309 945 دينار باحتساب الأداءات.

- عمولة تصرف تساوي 1% من الأصول مقيمة بتاريخ الختم تدفع بعد طرح جميع النفقات مع حد أدنى يساوي 1% من مبلغ الأموال المكتتبه سنويا؛
- عمولة مردودية تتراوح بين 10 و 20% من زائد التفويت في الأسهم والحصص والأرباح الموزعة؛
- عمولة مردودية تساوي 10% من إيرادات التوظيفات.

- عمولة تساوي 0,1% من القيمة الصافية لأصول شركة SICAV Investisseur يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت العمولة بعنوان سنة 2017، ما قدره 1 375 دينار.
- عمولة سنوية قارة قدرها 1 000 دينار (خالية من الأداءات) تدفع من طرف SICAV Avenir.
- 12. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال لصناديق FCP DELTA، FCP HIKMA التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 1,0% (باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 263 727 دينار دون اعتبار الأداءات.
- 13. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لصناديق FCP INNOVATION، FCP CAPITAL PLUS التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 1,0% (بدون اعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 7 990 دينار دون اعتبار الأداءات.
- 14. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، تقوم هذه الأخيرة ب :
- التصرف في جميع محفظة الأسهم والسندات المكتتبة لفائدتها ولفائدة الحرفاء حيث تلتزم الشركة التونسية للبنك بتحويل جميع المحفظة على الشركة الفرعية التي ستحيل للبنك عمولة تساوي وساطة، والتي تساوي 40% من العمولات المفوترة من طرف STB Finance بعنوان العمليات المتأتية من شبكة فروع البنك. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 2 054 دينار دون اعتبار الأداءات.
- وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 2,0% على كل العمليات التي كلفت بها ويقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات بالاتفاق بين الطرفين. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 14 579 دينار دون اعتبار الأداءات.
- التصرف في العمليات على سندات كل خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 المكتتبة لفائدة البنك أو لفائدة حلفائه وتحويل الشركة الفرعية ثلث العمولات المحققة في إطار هذه العمليات إلى البنك. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 1 932 دينار دون اعتبار الأداءات.
- القيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة. وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات مبلغا جزافيا سنويا يقدر ب 40 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.
- 15. قامت الشركة التونسية للبنك بفوترة أعباء الأعوان الملحقين لدى الشركات الفرعية بالنسبة لسنة 2017 وتوزع كالآتي :

الشركة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
ACTIVHOTELS	19 281	28 396	18 552	17 483
IMMOBILIERE DE L'AVENUE	19 888	28 823	19 120	21 799
SOFI-ELAN	19 372	28 500	18 581	17 521
STB FINANCE	70 893	105 986	62 284	52 503
STB INVEST	17 129	25 691	16 835	15 815
STB MANAGER	67 986	102 171	66 733	62 711
STB SECURITE ET GARDIENNAJE	20 484	29 664	19 737	22 460
STRC	19 384	28 546	18 656	22 282
STB MOYENS GENERAUX	-	-	10 006	18 020
المجموع بالدينار	254 417	377 777	250 502	250 594

16. تؤجر الشركة التونسية للبنك للشركات الفرعية العديد من المكاتب. وتتمثل شروط عقود الكراء كما يلي :

الشركة الفرعية	مبلغ الكراء السنوي	تاريخ بداية الكراء	الزيادة السنوية	تاريخ بداية الترفيع	معلوم كراء (TTC) 2017
STRC 1 ^{er} étage	10 000 (TTC)	2004/07/01	%5	السنة الثانية	15 600
STRC 2 ^{ème} étage	10 000 (TTC)	2001/09/01	%5	السنة الثانية	17 838
STRC 3 ^{ème} étage	10 000 (TTC)	2005/05/01	%5	السنة الثانية	15 038
STB INVEST	8 400 (HTVA)	2004/07/01	%5	السنة الثانية	24 297
STB MANAGER	5 400 (HTVA)	2003/01/01	%5	السنة الثانية	22 631
STB FINANCE	27 875 (HTVA)	2010/01/01	(كل سنتين) %5	السنة الثالثة	13 018
SOFI-ELAN	5 227 (HTVA)	2011/12/01	(كل سنتين) %5	السنة الثالثة	5 763
STB SECURITE ET GARDIENNAGE	4 800 (HTVA)	2016/01/01	(كل سنتين) %5	السنة الثالثة	4 800
STB MOYENS GENERAUX	5 400 (HTVA)	2016/01/01	(كل سنتين) %5	السنة الثالثة	5 400
المجموع بالدينار					124 385

تتجدد ضمنيًا. وتتم فويرة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة الوسائل العامة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2017 ما قدره 4 451 ألف دينار.

19. بلغت الاعتمادات البنكية المسندة من طرف الشركة التونسية للبنك لأعضاء مجلس الإدارة و مديريها في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 139.354 مليون دينار موزعة كالآتي:

17. قام البنك خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية مع شركة السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك تتعلق بخدمات حراسة مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيًا. وتتم فويرة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة السلامة والحراسة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2017 ما قدره 3 976 ألف دينار.

18. قام البنك خلال سنة 2015 بإبرام اتفاقية مع شركة الوسائل العامة تتعلق بخدمات تنظيف مختلف مقراته لمدة 3 سنوات

أعضاء مجلس الإدارة / المدراء	المبلغ الجاري
STAR	2 430 109
مجمع السيد عبد القادر حمروني	26 421 733
مجمع السيد بشير خلف لله	110 426 582
السيد محمد صالح خلف لله	808
السيد محمد زروق	250
المدير العام المساعد	74 896
المجموع بالدينار	139 354 378

20. بلغت الاعتمادات البنكية المسندة من طرف الشركة التونسية للشركات التابعة في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 44.186 مليون دينار موزعة كالآتي :

المبلغ الجاري	أعضاء مجلس الإدارة / المدراء
33 975 565	IMMOBILIERE DE L'AVENUE
8 660 721	ED-EDDKHILA
847 000	GENERALE DES VENTES
700 000	STB FINANCE
2 973	STB SICAR
2	STB INVEST
44 186 261	المجموع بالدينار

III. الإلتزامات تجاه المسيرين

الهاتفية مع حد أقصى بـ 250 دينار وإرجاع جميع المصاريف المتكبدة في إطار وظيفته عند الاستظهار بالفواتير .

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام المساعد كما حييبتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2016. وتتكون عناصر التأجير من :

- جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الخام في حدود 4.767 ألف دينار أي راتب شهري صافي في حدود 2.670 ألف دينار ؛

- جزء متغير لا يتجاوز 50% من المبلغ القار السنوي يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيارة وظيفية مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا ، وإرجاع مصاريف المكالمات الهاتفية.

- تم ضبط عناصر تأجير المستشارين بمقتضى قرارات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 29 جوان 2016 و 27 أبريل 2017 و 4 ديسمبر 2017 وتتكون عناصر التأجير من :

1. تتلخص إلتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين والمنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) II الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي :

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام كما حددتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 30 ماي 2016. وتتكون عناصر التأجير من :

- جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الصافي في حدود 16 ألف دينار؛

- جزء متغير لا يتجاوز 50% من المبلغ القار السنوي أي 96 ألف دينار يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيارة وظيفية مع مقتطعات وقود بقيمة 500 لتر شهريا ، سيارة وظيفية ثانية للاستعمالات الشخصية مع مقتطعات وقود بقيمة 250 لتر شهريا والتكفل بمصاريف المكالمات

العناصر	المستشار الأول	المستشار الثاني
	من 2017/1/1 إلى 2017/06/30	من 2017/7/1 إلى 2017/12/31
الجزء القار	2 498 دينار (خام شهري)	4 790 دينار (خام شهري)
الجزء المتغير	إلى حدود 10 آلاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام وقرار مجلس الإدارة	إلى حدود 10 آلاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام وقرار مجلس الإدارة
الامتيازات العينية	سيارة وظيفية مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا	مقتطعات وقود بقيمة 200 لتر شهريا

مجلس الإدارة بـ 4 000 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس مجلس الإدارة و 2 000 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

- حددت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 23 ماي 2017 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق ولجنة المخاطر بـ 2 000 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس كل لجنة و 1 000 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

2. تلخص التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين كما تضمنتها القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 كما يلي :

الرئيس المدير العام		المدير العام المساعد		أعضاء مجلس الإدارة	
أعباء 2017	الخصوم في 2017/12/31	أعباء 2017	الخصوم في 2017/12/31	أعباء 2017	الخصوم في 2017/12/31
استحقاقات قصيرة المدى	617 689	-	37 623	150 000	164 735
استحقاقات ما بعد التوظيف	-	-	60 061	-	-
المجموع	617 689	-	97 684	150 000	164 735

هذا وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تمكننا من الوقوف على اتفاقيات أو عمليات أخرى تنطبق عليها الأحكام السالفة الذكر.

تونس، في 13 أفريل 2018

مراقبو الحسابات

سمير العبيدي

فتحي السعيد

قرارات الجلسة العامة العادية للشركة التونسية للبنك السبت 28 أفريل 2018 (السنة المحاسبية 2017)

القرار الأول :

القرار الخامس :

قررت الجلسة العامة العادية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ضم نتيجة السنة المحاسبية 2017 المبينة أسفله، للنتائج المرحلة :

نتيجة السنة المحاسبية 2017	51.777.755,720
النتائج المرحلة	641.870.870,647-
النتيجة المرحلة	590.093.114,927-

بالدينار

بعد الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالسنة المحاسبية 2017 والتقرير العام لمراقبي الحسابات والإيضاحات الإضافية المقدمة، تصادق الجلسة العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية للبنك المتعلقة بالسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 طبقاً للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثاني :

القرار السادس :

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

تحدد الجلسة العامة :

- مبلغا قدره أربعة آلاف دينار (4.000 دينار) صافي عن كل حصة حضور لرئيس مجلس الإدارة.
- مبلغا قدره ألفي دينار (2.000 دينار) صافي عن كل حصة ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- مبلغا قدره ألفي دينار (2.000 دينار) صافي لرئيسي اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر عن كل حصة.
- مبلغا قدره ألف دينار (1.000 دينار) صافي عن كل حصة :
- لكل عضو من لجنة المخاطر واللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي
- لكل رئيس أو عضو من اللجان الأخرى المنبثقة عن المجلس

بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقاً للفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصول 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجلسة العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالفة الذكر وذلك طبقاً للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثالث :

بعد النظر في تقرير التصرف في مجمع الشركة التونسية للبنك والتقرير العام لمراقبي الحسابات، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 كما وقع عرضها عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الرابع :

لا يتحصل الرؤساء والأعضاء المنتمون لأكثر من لجنة سوى على تأجير يُحتسب على أساس الحضور بلجنة واحدة بإختيارهم.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تاماً دون قيد أو شرط بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2017.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار السابع :

العادية لمدة ثلاث سنوات تنتهي بإنعقاد الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2020، السيد معز بن زيد كعضوا جديدا ممثل صغار المساهمين .

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار التاسع :

عملا بأحكام الفصل 19 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والمنقح بالقانون عدد 92 لسنة 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 المتعلق بدفع السوق المالية وقرار وزير المالية المؤرخ في 17 نوفمبر 2000 تخول الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة الشركة التونسية للبنك شراء أسهم الشركة وإعادة بيعها بالبورصة وذلك بغية تعديل أسعارها في السوق خلال سنة واحدة.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار العاشر :

تعطى كل الصلاحيات إلى الممثل القانوني للبنك أو وكيله لغرض إتمام الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بالتسجيل والإيداع والإعلان.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

تبعا لمقتضيات الأمر عدد 4953 لسنة 2013 المؤرخ في 5 ديسمبر 2013 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 (ثالثا) من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية على البنوك العمومية وعملا بالرسالة الإلكترونية الواردة من وزارة المالية بتاريخ 27 أبريل 2018 والمتضمنة لتسمية أعضاء جدد ممثلين للمساهمين العموميين بمجلس إدارة الشركة التونسية للبنك، تصادق الجلسة العامة العادية على تسمية الأعضاء الجدد لفترة نيابية بثلاث سنوات (2018-2020)، وهم :

- السيدة ناجية الغربي "تجديد عضوية"
- السيد عمار التليلي
- السيد محمد مريضة
- السيد محمد الطاهر بالأسود
- السيد طارق بن العربي
- السيد حاتم صالح

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثامن :

بعد إطلاعها على إنتهاء مدة عضوية ممثل صغار المساهمين بحلول المصادقة على حسابات السنة المالية 2017، تعين الجلسة العامة

تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2017



تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2017

1- تقديم محيط مجموعة الشركة التونسية للبنك

1-1 - تقديم عام لمجموعة الشركة التونسية للبنك

تتكون مجموعة الشركة التونسية للبنك من 21 شركة تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية (استخلاص الديون، التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية، وسطاء بالبورصة، شركات فندقية، مؤسسات خدمات وعقارية). والشركة الأم هي الشركة التونسية للبنك، مؤسسة قرض تأسست سنة 1958 وتخضع لأحكام القانون عدد 48-2016 والمؤرخ في 11 جويلية 2016. وهي شركة مدرجة بالبورصة ويبلغ رأس مالها 776.875.000 دينار تونسي مدفوع بالكامل ويتكون من 155.375.000 سهم عادي بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير السهم الواحد.

وينشط مجمع الشركة التونسية للبنك في أربعة أقطاب اقتصادية :

➤ **القطب المالي :** تنشط ضمن هذا المجال المؤسسات المرخص لها بمقتضى القانون عدد 65 لسنة 2001 المنظم لمؤسسات القرض والمؤسسات التي يرتبط نشاطها بها وهي الوساطة في البورصة والتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية (القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001) وشركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية التي ينظمها القانون عدد 87 لسنة 1995 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

➤ **القطب العقاري :** يشمل هذا القطب المؤسسات المرخص لها بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 في القيام مهنيًا بعمليات التقسيم العقاري وتهيئة مقاسم الأراضي المعدة أساسًا للسكن وكذلك البناء أو تجديد مبان جماعية أو شبه جماعية مخصصة للسكن أو التجارة أو أنشطة مهنية أو إدارية.

➤ **القطب السياحي :** يضم هذا القطب المؤسسات المرخص لها لإدارة الوحدات الفندقية والسياحية.

➤ **قطب الخدمات :** يضم هذا القطب المؤسسات العاملة في مجال الدراسات والخدمات التجارية والفكرية والاستشارة واستخلاص الديون.

1-2 - التعريف بأهم الشركات التابعة للشركة التونسية للبنك :

البنك الفرنسي التونسي "BFT"

شركة خفية الاسم تستهدف القيام بكل العمليات المالية والبنكية وقد تم بعثها سنة 1879.

واصل البنك الفرنسي التونسي تسجيل عجز في نتائجه.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 5 ملايين دينار ويتكون من مليون سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك بـ 78,18% في تاريخ 31 ديسمبر 2017. وتم تخصيص مدخرات لكامل مساهمة البنك.

وتقع متابعة ملف هذا البنك من طرف سلطات ويعتمد مستقبله على الديون المتنازع عليها بين الدولة التونسية وشركة ABCI.

البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)

شركة خفية الاسم تستهدف القيام بكل العمليات المالية والبنكية وقد تم بعثها سنة 1977. تتكون شبكة الاستغلال بالبنك الأجنبي التونسي من 3 فروع بباريس فرع في مرسيليا وفرع غير مقيم بتونس. وتجدر الإشارة في ما يتعلق بالنشاط وبعد عملية إعادة هيكلة أولى لرأس ماله حول نواة أساسية من المساهمين (البنك المركزي التونسي والشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان) في سنتي 2009 و2010. تعهدت الشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان بدعم ومساعدة هذا البنك لتسوية وضعيته ولكن رغم الاجراءات التي تم اتخاذها، لم تعطي عملية إعادة الهيكلة المالية الأخيرة النتائج المرجوة.

من ناحيتها تعهدت وزارة المالية بإعداد مخطط تنمية وبالحث عن شريك استراتيجي وباتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الحوكمة ودعم دور البنك في جذب ادخار التونسيين المقيمين بالخارج.

يبلغ رأس مال الشركة 7.500.000 دينار ويتكون من 1.500.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير للسهم الواحد. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مال هذه الشركة بـ 61,21% في تاريخ 31 ديسمبر 2017.

عقارية الشارع

تم بعثها في سنة 1931 وهي إحدى أقدم الشركات النشطة في قطاع البعث العقاري ونظرا للمنافسة الحادة في القطاع ولأهمية الأعباء سجل نشاط هذه الشركة عجزا منذ عدة سنوات.

وقد تم إعداد مخطط تطهير وإعادة هيكلة هو في طور الإنجاز. وبدأت الشركة في هذا الإطار تطبيق الأشغال المبرمجة في مخطط الأعمال المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2015/03/03.

ويخص برنامج التفويت المقدّر بمخطط الأعمال الأصول خارج الاستغلال وستستغل إيرادات التفويت في هذه الأصول في التخفيف من تعهدات الشركة إزاء الشركة التونسية للبنك.

مع ذلك وباعتبار أن من الممكن أن يتجاوز إنجاز عملية التفويت في الأصول خارج الاستغلال الموعد المحدد بـ 31 ديسمبر 2017.

تم، في مجلس إدارة عقارية الشارع بتاريخ 18 ديسمبر 2017 اتخاذ قرار يتعلق بالتخلي عن أصولها لفائدة الشركة التونسية للبنك وذلك بما قيمته الاجمالية 12.057 ألف دينار دون اعتبار الأداء.

تبعا لعملية إعادة الهيكلة، أصبحت نتائج الشركة إيجابية.

يبلغ رأس مال الشركة 9.400.000 دينار ويتكون من 1.880.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دينار. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 84,71% بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

وقد قامت وزارة المالية بطرح طلب عروض لاختيار شريك استراتيجي يمتلك 49% من رأس مال البنك. وقد وصل عرضين وأعلنت الـ CAREPP بتاريخ 19 مارس 2018 طلب العروض غير ناجح.

في 31 ديسمبر 2017، بلغ رأس مال هذه الشركة 35.000.184 أورو ويتكون من 2.296.600 سهم بقيمة اسمية تساوي 15,24 أورو للسهم الواحد وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس المال بـ 44,14% في تاريخ 31 ديسمبر 2017 تم تخصيص مدخرات لـ 37,14% منها.

الدخيلة

تتخصص هذه الشركة، التي تم بعثها في سنة 1966، في إحداث وحدات فندقية وسياحية وإدارتها. وهي تستغل منذ سنة 1968 قرية "إقامة نادي سقائن" الكائنة في المنطقة السياحية بالمنستير.

وفي إطار برنامج التفويت في الشركات العاملة في القطاعات التنافسية تقرر خصصة هذه الوحدة الفندقية المالكة لاحتياطي عقاري بحوالي 34 هكتار.

وتجدر الإشارة إلى أن الفندق يحتل مساحة 15 هكتار وهو حاليا مرتبط بعقد كراء.

وفي سنة 2017، تتمثل أبرز الأحداث التي شهدتها نشاط شركة الدخيلة في ما يلي :

- قَدّر المبلغ النهائي الخاص بالاستثمارات المنجزة للزيادة في طاقة الاستيعاب وبعث منطقة تشييط جديدة والتأهيل وأشغال تجديد وإصلاح النزل بـ 17,8 مليون دينار ؛
- تم طرح طلب عروض للتفويت في 3 قطع أرض بمساحة تقدر بـ 19 هكتار ؛
- من أجل الامتثال للقوانين التنظيمية الجاري بها العمل (قانون عدد 048-2016)، أقرّح التفويت في كتلة لأسهم تساوي 67,97% من رأس المال تمثل مساهمة مجمع الشركة التونسية للبنك وذلك على أساس كراس شروط لطلب عروض دولي.

شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB INVEST SICAF

تتخصص هذه الشركة، التي تم بعثها في سنة 1991، في تنمية الاستثمارات وذلك في إطار نظام شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت SICAF.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 36.000.000 دينار ويتكون من 3.600.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير. تحقق هذه الشركة أرباحا وتوزعها بانتظام وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 98.43% بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

وفي إطار تنفيذ قرارات إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك حسب أقطاب الحرف، سيتم استيعاب شركة SOFI ELAN من قبل شركة STB INVEST. تم البدء في هذه العملية ومن المتوقع إتمامها في نهاية شهر أوت 2018.

شركات الاستثمار ذات رأس مال متغير (سيكاف المستثمر وسيكاف المدخر وسيكاف المستقبل)

تم بعثها سنة 1994 وتخصص كل واحدة منها في إدارة محفظة أوراق مالية وذلك باستخدام أموالها الذاتية.

سيكاف المدخر هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير رقاعية بينما سيكاف المستثمر وسيكاف المستقبل هما شركات استثمار ذات رأس مال متغير مختلطة.

وتهدف هذه الشركات إلى توفير مردود منتظم وقيم لفائدة مساهميها إضافة إلى سيولة الأمثل. وهي تسجل أرباحا وتوزعها بانتظام.

شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية STB MANAGER

تتخصص في إدارة الصناديق المشتركة للاستثمار في الأوراق المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك. وقد تم بعثها سنة 2002.

رغم تأثر نشاط شركة STB MANAGER بالظرف الاقتصادي الهش بقيت نتائجها إيجابية.

وفي إطار تنفيذ قرارات إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك حسب أقطاب الحرف. تم إقرار تركيز شركة STB MANAGER لوحدة إضافية خاصة بالتصرف في FCPR بالإضافة إلى تنظيم يتوافق مع نشاط الـ «Private Equity» وتحويل التصرف في OPVCM إلى شركة STB FINANCE.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 500.000 دينار ويتكون من 5.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 100 دينار.

وفي 31 ديسمبر 2017، قدرت مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 29,96%.

الشركة التونسية لاستخلاص الديون «STRC»

تم بعثها في سنة 1999، وهي الشركة الأولى لاستخلاص الديون البنكية المرخص لها طبقا لمقتضيات القانون 4 لسنة 1998 المؤرخ في 2 فيفري 1998. وتقوم هذه الشركة بشراء الديون لحسابها الخاص أو لحساب الغير.

وللاستجابة لأهداف النجاعة والكفاءة يتوجب على الشركة أن تدعم مواردها البشرية والمادية واللوجستية وتطور منظومتها الإعلامية وإجراءاتها وتنظيمها.

وفي نهاية سنة 2017، اقتنت شركة STRC بالدينار الرمزي، من لدن الشركة التونسية للبنك، مجموعتين من الديون بما قيمته 70 مليون دينار.

وتبعا لتركيز مخطط التطهير وإعادة الهيكلة نهاية 2016، سجلت هذه الشركة سنة 2017 أرباحا.

يبلغ رأس مال الشركة 37.000.000 دينار ويتكون من 370.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 100 دينار للسهم الواحد. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 91,35% بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

الشركة المالية سوفي ايلان SOFI ELAN SICAF

تتخصص هذه الشركة في إدارة محافظ السندات. وقد تم بعثها سنة 1994. وهي تسجل أرباحا وتوزعها بانتظام.

وفي إطار تنفيذ قرارات إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك حسب أقطاب الحرف، تقرر الدمج بالاستعاب لشركة SOFI ELAN من قبل شركة STB INVEST وذلك للاقتصار على SICAF واحدة في مجموعة الشركة التونسية للبنك. تم الشروع في هذه العملية ومن المتوقع إتمامها في نهاية شهر أوت 2018.

يبلغ رأس مال الشركة 5.000.000 دينار ويتكون من 500.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دانير السهم الواحد. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بصفة مباشرة بـ 15,52% بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

الشركة العامة للبيع «GEVE»

تم بعث هذه الشركة طبقا لقرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 12 مارس 2007 في إطار عملية خوصصة الشركة التونسية لصناعة السيارات. وتتخصص في اقتناء الأصول خارج الاستغلال للشركة التونسية لصناعة السيارات (مساهمات وأراضي وبناءات) وإعادة بيعها.

ومن أجل تمويل مشترياتها تحصلت الشركة على قرض بـ 11.800 ألف دينار يوزع بالتساوي بين الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي.

تعرف الوضعية المالية لشركة GEVE في 31 ديسمبر 2016 عجزا بسبب أعبائها المالية الهامة.

يبلغ رأس مال الشركة 4.000.000 دينار ويتكون من 4.000.000 سهم بقيمة اسمية تساوي دينارا واحدا للسهم الواحد.

وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 50% بتاريخ 31 ديسمبر 2017. تم تخصيص مدخرات لـ 70% منها.

شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB SICAR

تم بعث شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك سنة 1998 وتقوم بالمساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير في رأس مال الشركات، مع ضمان التفويت في المساهمات.

ومنذ تأسيسها بقيت هذه الشركة رهينة الأموال المرصودة وعمولات التصرف المدفوعة من طرف البنك.

وبعد ارجاع الأموال التي حان أجلها تبقى هذه الشركة في وضعية عدم التوازن بما أن إيراداتها لا تغطي أعباءها. ويهدف دفع هذه الشركة لتأمين استقلاليتها المالية وتطوير نشاطها تم إعداد مخطط تطهير وإعادة هيكلة وتركيزه. وفي 31 ديسمبر 2017 سجلت شركة STB SICAR أرباحا وقررت توزيع أرباح أسهم.

يبلغ رأس مال الشركة 19.495 ألف دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 81,99% بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

المالية للشركة التونسية للبنك (الشركة المالية للتصرف سابقا)

هي شركة عاملة في مجال الوساطة بالبورصة تم بعثها سنة 1967.

وتهدف إلى القيام بكل عمليات المبادلة والتصرف في القيم المنقولة.

تعرف المالية للشركة التونسية للبنك مشاكل تجارية ومالية واجتماعية.

وقد تم الشروع في مخطط أعمال لتنمية النشاط التجاري للشركة.

سجلت نتائج هذه الشركة في 2017 عجزا.

وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها الذي يبلغ 6.500 ألف دينار بـ 61,34% بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

أكتيفو هتلز ACTIV HOTELS

هي شركة خفية الاسم تم بعثها سنة 2006 بهدف بعث واقتناء وبيع وكراء واستغلال والتصرف في كل مجموعة فندقية وسياحية أو ساحلية.

واصلت نتائج الشركة تسجيل عجز ارتكز على خسائر إجمالية في 31 ديسمبر 2017 قدرت بـ 6.226 ألف دينار.

ولإعادة هيكلة الشركة، أعطى مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك بتاريخ 07 سبتمبر 2017 موافقته لإرساء مخطط تعديل يركز أولا على التفويت في وحدتين منتميتين لـ ACTIV HOTELS من ناحية وعلى التصرف في وحدات تنتمي إلى الشركة التونسية للبنك والاقتناء القضائي لعدد من الوحدات السياحية (المحالة على النزاعات) التي سيتم كراءها بعد التجديد وذلك لهدف نهائي يتمثل في التفويت فيها لتسوية تعهداتها من ناحية أخرى.

يبلغ رأس مال الشركة 1.000.000 دينار ويتكون من 10.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 100 دينار. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 30% بصفة مباشرة بتاريخ 31 ديسمبر 2017. وقد تم تخصيص مدخرات لمجمل مساهمة الشركة التونسية للبنك.

الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك :

هي شركة خفية الاسم تم بعثها سنة 2014 وتقوم بتأمين خدمات تنظيف المقرات والمؤسسات وعموما كل الخدمات المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغرضها.

يبلغ رأس مال الشركة 500.000 دينار ويتكون من 50.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير السهم الواحد مكتتبه كليا ومدفوعة بالكامل. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 30% في تاريخ 31 ديسمبر 2017 ومساهمة مجموعة الشركة التونسية للبنك بـ 99% من رأس مالها.

السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك :

هي شركة خفية الاسم تم بعثها في 2015 وتقوم بتأمين سلامة وحراسة الممتلكات والمؤسسات المنتمية للشركة التونسية للبنك. وعموما، كل الخدمات المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغرضها.

يبلغ رأس مال الشركة 200.000 دينار ويتكون من 20.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير للسهم الواحد مكتتبه كليا ومدفوعة بالكامل.

تقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 0,5% في تاريخ 31 ديسمبر 2017 ومساهمة مجموعة الشركة التونسية للبنك بـ 99% من رأس مال الشركة.

3-1 - قائمة شركات مجمع الشركة التونسية للبنك في موفى ديسمبر 2017

بآلاف الدنانير

الإسم	قطب النشاط	رأس المال
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	مؤسسات القرض	776 875
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	36 000
الشركة المالية سوفي إيلان	مؤسسات مالية	5 000
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	مؤسسات مالية	500
المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	6 500
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	19 495
عقارية الشارع	عقاري	9 400
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	خدمات	37 000
الشركة العامة للبيع	خدمات	4 000

الإسم	قطب النشاط	رأس المال
الدخيلة	سياحية	7 500
شركة أكتيفوتلز	سياحية	1 000
البنك الفرنسي التونسي	مؤسسات القرض	5 000
سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	1 000
سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	مؤسسات مالية	1 795
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	مؤسسات القرض	35 000 184 أورو
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	خدمات	500
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	2 400
الشركة النيجيرية للبنك	مؤسسات القرض	12 000 000 M FCFA
الشركة المدنية للعقار "دار المصرفي"	خدمات	8 885
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	سياحية	20 000
شركة السلامة والحراسة	خدمات	200

4-1 - الشركات التي تعد ضمن مجال التجميع في موفى ديسمبر 2017

شركات مدمجة بصفة شاملة

بآلاف الدينار

الإسم	رأس مال	قطب النشاط
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	776 875	مؤسسات القرض
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	36 000	مؤسسات مالية
الشركة المالية سوفي إيلان	5 000	مؤسسات مالية
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	500	مؤسسات مالية
المالية للشركة التونسية للبنك	6 500	مؤسسات مالية
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	19 495	مؤسسات مالية
عقارية الشارع	9 400	عقاري
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	37 000	خدمات
الشركة العامة للبيع	4 000	خدمات
الدخيلة	7 500	سياحية
شركة أكتيفوتلز	1 000	سياحية
البنك الفرنسي التونسي	5 000	مؤسسات القرض
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	500	خدمات
شركة السلامة والحراسة	200	خدمات

4-1 - الشركات التي تعد ضمن مجال التجميع في موفى ديسمبر 2017

شركات مدمجة حسب طريقة التقييم بالمعادلة

تجميع شركتي استثمار ذات رأس مال متغير تابعتين للمجموعة حسب طريقة التقييم بالمعادلة :

- تم إحداث شركتي استثمار تابعتين للمجموعة من قبل الشركة التونسية للبنك التي تعمل بصفقتها مؤتمنا وتملك مساهمات متفاوتة الأهمية في رأس مال كل منهما ؛

- تخضع مجالس إدارة شركات الاستثمار التابعة للمجموعة لمراقبة الشركة التونسية للبنك مباشرة أو من خلال أعوانها الماليين المفوضين (في حالة مجموعة الشركة التونسية للبنك : المساهمة غير المباشرة من خلال STB MANAGER وهي شركة تابعة مرتبطة أحدثتها الشركة التونسية للبنك لتدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التابعة للمجموعة). وهذا ما يفسر النسبة المثوية المرتفعة للمراقبة ويبرر طريقة الادماج الشامل كطريقة لتجميع هذه المؤسسات.

إلا أن الإطار التنظيمي لشركات الاستثمار في تونس يقضي بأن تخضع هذه الشركات لمراقبة هيئة السوق المالية، وتطبق عليها قواعد خصوصية فيما يتعلق بصفة الأصول التي يمكن أن تملكها وتوزيعها.

وفعلا، فإن المراقبة الحصرية التي يفترض أن تمارسها الشركة التونسية للبنك على هذه الشركات تتضارب مع الإطار التنظيمي لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير لا سيما وأن الشركة التونسية للبنك لا تضمن في الوقت الراهن نتائج هذه الشركات ولا تتحمل المخاطر المرتبطة بأنشطتها أو أصولها رغم أن ملكية أسهم

هذه الوحدات الخاصة تدخل في السياق التقليدي لحيازة مستدامة رسمتها الشركة الأم وليس في سياق نشاط تجاري.

وعلى أساس ما سبق ذكره، اختار المجمع طريقة تجميع شركتي الاستثمار ذات رأس المال المتغير التابعتين "سيكاف المستثمر" و"سيكاف المستقبل" بالمعادلة.

شركات جمعت بالمعادلة (معيار المحاسبة الدولي 28.5 ومعيار المحاسبة التونسي 36)

يفترض أن تمارس الشركة التونسية للبنك نفوذا كبيرا على هذه المؤسسات. ويتجسم الأمر من خلال الصلاحيات المفوضة للبنك للمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات التسيير المالي والعمليات بالنسبة لكل شركة تمتلكها دون ممارسة رقابة على هذه السياسات. وتعمل شركات المجموعة المدمجة بطريقة المعادلة في قطاعات مختلفة كالقطاع المالي والخدمات وأساسا القطاع السياحي. وبالتالي وفي إطار دعمها للاقتصاد الوطني، تمارس الشركة الأم نفوذا كبيرا يتجلى من خلال ما يلي :

- التمتع بتمثيل في مجلس الإدارة أو في هيكل تسيير مشابه بالمؤسسة التي يملكها البنك ؛
- المساهمة في صياغة سياسات التسيير بتقديم الاستشارة والمساعدة اللوجستية والمالية ؛
- وجود مبادلات هامة بين الشركة التونسية للبنك والمؤسسة التي تملكها لا سيما فيما يخص التعهدات بالمساهمة و/أو بالقروض (في إطار مجموعة مصالح بنكية) ؛
- تبادل أعوان التسيير (كأعوان ملحقين).

بآلاف الدنانير

الإسم	رأس مال	قطب النشاط
سيكاف المستثمر	1 000	مؤسسات مالية
سيكاف المستقبل	1 795	مؤسسات مالية
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	35 000 184 أورو	مؤسسات القرض
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	2 400	خدمات
الشركة النيجيرية للبنك	12 000 000 M FCFA	مؤسسات القرض
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	20 000	سياحية
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	8 885	خدمات

5-1 - تطور النسب المئوية للمراقبة والنسب المئوية للحصص وتغيير محيط الدمج

النسبة المئوية للمراقبة

من تحديد المؤسسات التي يتم إدخالها في مساحة المجموعة زيادة عن اختيار الطرق المناسبة للجميع.

وتوافق النسبة المئوية للمراقبة عدد حقوق التصويت التي تملكها الشركة التونسية للبنك في الشركة الممثلة ويتم احتسابه بجمع عدد حقوق التصويت المملوكة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسات التي يراقبها البنك بشكل حصري.

تتمثل المراقبة في النفوذ الذي يخول قيادة السياسات المالية والعملياتية بمؤسسة ما بغرض التمتع بالامتيازات الناتجة عن أنشطتها.

ويبرز الجدول الآتي النسب المئوية التي تم ضبطها في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 على التوالي :

تبرز النسبة المئوية للمراقبة علاقة الارتباط المباشر و/أو غير المباشر بين الشركة التونسية للبنك والشركات الممثلة. ويمكن

شركات المجمع	تطور نسبة المراقبة		التغير 2017-2016 بالنسبة المئوية
	2016	2017	
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%99,69	%99,91	%0,22
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,01	%99,51	%0,50
الشركة المالية سوفيل إيلان	%58,59	%58,59	%0,00
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	%99,96	%99,96	%0,00
المالية للشركة التونسية للبنك	%96,70	%96,70	%0,00
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,50	%99,50	%0,00
عقارية الشارع	%99,90	%99,90	%0,00
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%100,00	%100,00	%0,00
الشركة العامة للبيع	%50,00	%50,00	%0,00
الدخيلة	%67,87	%67,87	%0,00
شركة أكتيفوتلز	%99,97	%99,97	%0,00
البنك الفرنسي التونسي	%78,80	%78,80	%0,00
سيكاف المستثمر	%73,28	%71,35	%1,93-

شركات المجمع	تطور نسبة المراقبة		التغير 2017-2016 بالنسبة المئوية
	2016	2017	
سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	%98,61	%98,44	-0,17%
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%46,00	%44,18	-1,82%
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	%100,00	%100,00	0,00%
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,06	%27,06	0,00%
الشركة النيجيرية للبنك	%25,00	%25,00	0,00%
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	%21,64	%21,64	0,00%
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	0,00%
شركة السلامة والحراسة	%99,95	%100,00	0,05%

النسب المئوية للحصص أو التبعية المالية للمجمع

تتمثل النسبة المئوية للحصص (الفائدة) في القسط الذي تملكه الشركة التونسية للبنك، بصفة مباشرة و/أو غير مباشرة، في رأس مال كل شركة مجمعة. وعلى خلاف النسبة المئوية للمراقبة التي تمكن من تحديد الطريقة المناسبة للتجميع، فإن النسبة المئوية للحصص تمكن من القيام بعملية التجميع.

وفعلا، تمكن معرفة النسبة المئوية للحصص من تقييم حقوق الشركة التونسية للبنك في صافي أصول الشركات المجمعة إضافة إلى القسط الراجع للمساهمين الذين يمثلون أقلية.

كما تستخدم هذه النسبة كأداة أساسية لوضع بنود التجميع عند القيام بإلغاء العمليات المتبادلة وعند توزيع الأموال الذاتية.

ويتم احتساب النسبة المئوية للحصص بجمع نسب الأقساط التي تملكها الشركة الأم، بصفة مباشرة، في رأس مال الشركة التابعة لها وتقدير حاصل ضارب النسب المملوكة، بصفة مباشرة وغير مباشرة، في رؤوس أموال الشركات المتفرعة عن المؤسسات التابعة.

ويبرز الجدول التالي النسب المئوية التي تم تحديدها، في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 على التوالي :

شركات المجمع	تطور نسبة المراقبة		التغير 2017-2016 بالنسبة المئوية
	2016	2017	
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%99,69	%99,69	%0,00
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%98,50	%99,19	%0,69
الشركة المالية سوفي إيلان	%57,22	%57,68	%0,46
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	%91,43	%94,08	%2,65
المالية للشركة التونسية للبنك	%93,23	%95,17	%1,94
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%85,59	%98,77	%13,18
عقارية الشارع	%98,07	%98,28	%0,21
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%99,63	%99,67	%0,04
الشركة العامة للبيع	%49,85	%49,85	%0,00
الدخيلة	%67,58	%67,63	%0,05
شركة أكتيفوتلز	%96,53	%99,35	%2,82
البنك الفرنسي التونسي	%78,52	%78,53	%0,01
سيكاف المستثمر	%72,43	%70,92	%1,51-
سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	%96,26	%96,79	%0,53
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%45,86	%44,04	%1,82-
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	%90,68	%93,79	%3,11
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%26,98	%26,97	%0,01-
الشركة النيجيرية للبنك	%24,92	%24,92	%0,00
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	%21,22	%21,22	0,00%
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%19,94	%19,94	%0,00
شركة السلامة والحراسة	%90,71	%93,88	%3,17

2 - لمحة على تطورات المؤشرات المجمعة

1-2 - الأرقام الرئيسية

معدل تطور نسبة النمو	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2013	ملايين الدينات
النشاط	5,9%	9 089,4	8 426,5	7 764,2	7 481,2	7 228,2
	2,9%	5 985,5	5 481,0	5 434,2	5 459,0	5 339,6
	2,8%	6 077,2	5 528,5	5 538,1	5 533,1	5 439,4
النتائج	2,9%	158,2	142,1	129,7	142,7	141,2
	7,6%	75,7	63,5	53,6	55,7	56,4
	9,0%	641,7	519,9	503,7	506,6	454,0
	10,7%	358,0	288,9	252,6	246,8	238,3
	12,5%	245,3	185,6	177,3	180,1	153,0
		25,0	8,6	3,5-	25,4-	132,8-
الأموال الذاتية	58,1%	776,9	776,9	776,9	124,3	124,3
		335,3-	341,3-	327,9-	355,9-	229,1-
	17,8%	5,5-	5,5-	5,5-	2,9-	2,9-
		25,0	8,6	3,5-	25,4-	127,3-
		461,0	438,7	440,0	259,0-	235,0-
المردودية	5,4%		2,0%	0,8%-		مردودية الأموال الذاتية
	0,28%		0,10%	0,05%-	0,3%-	1,8%-
	7,0%		3,0%	1,4%-	10,3%-	53,4%-
	21,1%		22,0%	21,2%	22,6%	23,7%
	44,2%		49,2%	51,4%	57,8%	59,3%
	41,5%		46,4%	43,2%	44,5%	49,4%
	68,5%		64,3%	70,2%	73,0%	64,2%

2-2 - التطورات الهامة للموازنة المجمعة

على مستوى بنود الأصول

قائم هذا الصنف من الاستعمالات للشركة الأم زيادة بـ 591,2 مليون دينار أو 10,6%.

- زيادة في محفظة السندات التجارية بـ 65,9 مليون دينار أو 6% ما يعادل تقريبا تغير قائم محفظة سندات الشركة الأم بـ 67,8 مليون دينار.
- تراجع رصيد بند «الديون على المؤسسات البنكية والمالية» بـ 43,2 مليون دينار.

في موفى 2017، بلغ مجموع الأصول المجمعة لمجمع الشركة التونسية للبنك 9.089,4 مليون دينار في ارتفاع بـ 662,8 مليون دينار أو 7,9% مقارنة بمستوى سنة 2016. ويفسر التقدم المسجل بالتطورات المتباينة التالية :

- ارتفاع قائم المستحقات على الحرفاء بـ 548,8 مليون دينار أو 9,9% بالغا 6.077,2 مليون دينار آخر سنة 2017. سجل

- تراجع محفظة سندات الاستثمار بـ 8,7 مليون دينار أو -3,4% وسجلت محفظة سندات الاستثمار للشركة الأم ترجاعاً بـ 3,7 مليون دينار.

على مستوى بنود الخصوم

- سجل مجموع خصوم مجمع الشركة التونسية للبنك زيادة بـ 563,7 مليون دينار أو 7% يفسر أساساً بالتطورات المتباينة التالية :

- البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية : +451,5 مليون دينار أو 43,6%، وقد سجل قائم الشركة الأم زيادة اللجوء لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي بـ 428,8 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الفرنسي التونسي قد استفاد من ضمان الدولة بـ 201 مليون دينار بمقتضى إعادة التمويل لدى البنك المركزي التونسي.

- إيداعات وممتلكات المؤسسات البنكية والمالية : -82,2 مليون دينار أو -35%.

- إيداعات وممتلكات الحرفاء : +504,6 مليون دينار أو 9,2% ليلبلغ قائمها 5.985,5 مليون دينار نهاية 2017 مقابل 5.481 مليون دينار في نهاية سنة 2016. وسجلت الشركة الأم ارتفاعاً بـ 520,6 مليون دينار.

- اقتراضات وموارد خاصة : -142 مليون دينار أو -35,7% إذ سجل قائم هذا الصنف من الموارد لدى الشركة الأم ترجاعاً بـ -65,3 مليون دينار أو -18,4%.

على مستوى بنود الأموال الذاتية

- بلغ مجموع الأموال الذاتية لمجمع الشركة التونسية للبنك 461 مليون دينار ليسجل ارتفاعاً بـ 22,3 مليون دينار أو 5,1%.

2-3 - تطور نتيجة المجمع ومكوناتها الأساسية

- في نهاية شهر ديسمبر 2017، سجل مجمع الشركة التونسية للبنك نتيجة صافية تقدر بـ 25 مليون دينار مقابل 8,6 مليون دينار آخر سنة 2016. وتتأتى هذه النتيجة من :

- المساهمات الإيجابية للشركة الأم (51,2 مليون دينار) وشركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك (1,4 مليون دينار) وعقارية الشارع (4,5 مليون دينار) والشركة التونسية لاستخلاص الديون (4,1 مليون دينار).

- المساهمات السلبية للبنك الفرنسي التونسي (-29,5 مليون دينار) وللبنك الأجنبي التونسي (-7,9 مليون دينار).

- ومن ناحية أخرى، يمكن تحليل تركيبة النتيجة الصافية للمجمع من ملاحظة ما يلي :

- الناتج البنكي الصافي : بلغ الناتج البنكي الصافي 358 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 69,2 مليون دينار أو 23,9% تفصل كالتالي :

- إيرادات الاستغلال البنكي : +121,8 مليون دينار أو 23,4%.

- أعباء الاستغلال البنكي : +52,6 مليون دينار أو 22,8%.

- الأعباء العملية : ارتفعت بـ 59,7 ملايين دينار لتبلغ 245,3 مليون دينار نهاية 2017. وترد هذه الوضعية إلى التغيرات المتباينة التالية :

- ارتفاع مجموع الأجور بـ 45,8 مليون دينار أو 33,5% ويشمل في جزء كبير منه عبء التوظيف الذي قامت به الشركة الأم خلال الربع الثالث من سنة 2016 والأعباء التي دفعها البنك للأعوان بعنوان المغادرة المبكرة للتقاعد.

- ارتفاع الأعباء العامة للاستغلال بـ 13,7 مليون دينار

- تدهور معامل الاستغلال كنتيجة لذلك، بـ 4,2 نقاط مئوية ليلبلغ 68,5% كما بلغ معامل الاستغلال للشركة الأم 52,8% في سنة 2017 مقابل 50,1% في موفى سنة 2016.

- نتيجة الاستغلال للمجمع : بلغت نتيجة الاستغلال للمجمع 23,9 مليون دينار نهاية ديسمبر 2017 مقابل 4,9 مليون دينار في نهاية سنة 2016.

توزيع النتيجة الصافية للمجمع حسب قطاع النشاط :

بآلاف الدنانير

القطاع	احتياطات مجمعة
مؤسسات القرض	20 096
مؤسسات مالية	2 002
السياحة	(324)
الخدمات	3 238
المجموع	25 013

توزيع النتيجة الصافية للمجمع حسب معيار التجميع :

بآلاف الدنانير

نتائج مجمعة		احتياطات مجمعة		الشركات الممثلة
2016	2017	2016	2017	
6 971	26 660	(365 705)	(402 076)	❖ شركات مدمجة بصفة شاملة
44 229	51 203	(51 126)	9 214	1 الشركة التونسية للبنك
920	1 410	13 060	13 922	2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
175	142	1 499	1 507	3 الشركة المالية سوفي إيلان
359	368	763	786	4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)
(828)	(548)	1 947	1 757	5 المالية للشركة التونسية للبنك
225	629	(773)	2 828	6 شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
(4 049)	4 543	(8 559)	(11 328)	7 عقارية الشارع
135	4 080	(49 433)	(47 346)	8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون
(295)	(101)	(1 101)	(1 294)	9 الشركة العامة للبيع
(1 335)	(307)	799	(169)	10 الدخيلة
(316)	(16)	(6 337)	(1 731)	11 شركة أكتيفولنز
(28 067)	(29 459)	(266 386)	(370 094)	12 البنك الفرنسي التونسي
(1 886)	(2 460)	(18)	(55)	13 شركة السلامة والحراسة
(2 296)	(2 823)	(40)	(72)	14 الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
1 590	(1 647)	24 440	66 739	❖ شركات مدمجة بالتقييم بالمعادلة
78	51	(90)	321	15 سيكاف المستثمر
(64)	61	(84)	(48)	16 سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
386	434	1 012	992	18 الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
(2 904)	(7 854)	(8 426)	19 584	19 البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
4 836	5 356	24 575	41 302	20 الشركة النيجيرية للبنك (فرنك المجموعات المالية الإفريقية)
142	241	3 531	4 571	22 شركة القطب التنموي المنستير الفجة
68	64	(714)	17	23 دار المصرفي
(952)		4 636		24 شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية*
8 561	25 013	(341 265)	(335 337)	المجموع

* مساهمة شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية خارجة من محيط التجميع في الاحتياطات والنتائج المجمعة بالنسبة للسنة المحاسبية 2016.

3- آفاق تطور نشاط مجمع الشركة التونسية للبنك

بالنظر إلى أهمية ووزن الشركات التابعة للبنك والنمط التصاعدي التشاركي الذي ارتكزت عليه الاستراتيجية الخماسية 2016-2020 تم تشريك ممثلي الشركات التابعة بصفة مباشرة في إعداد التوجهات الاستراتيجية الجديدة للبنك وخاصة منها تلك المتعلقة بالشركات التابعة.

وترتكز هذه الاستراتيجية "الشركة التونسية للبنك 2020" على الرؤية الاستراتيجية "عودة البنك كقاطرة ناجعة للاقتصاد التونسي" على 13 محور تنمية (ثمانية محاور للنجاعة وخمسة محاور للوسائل) منها محور يخص الشركات التابعة وهو "مردودية الشركات التابعة والمساهمات" ويخص الأهداف والتوجهات وورشات العمل التالية :

الأهداف

- زيادة دور المساهمات والشركات التابعة في النجاعة الاجمالية للبنك ؛
- تقسيم الشركات التابعة حسب أقطاب الحرف وتحقيق تناغم المجموعة ؛
- الامتثال للقانون البنكي عدد 48-2016 ؛
- تحديد سياسة استثمار موجهة نحو القطاعات الواعدة.

التوجهات

- تحسين مردودية محفظة البنك وسندات المساهمة ؛
- تحديد سياسة استثمار موجهة نحو القطاعات الواعدة ؛

- تدعيم التناغم بين الشركة التونسية للبنك والشركات التابعة لها لتحسين النجاعة المشتركة.

ورشات العمل

- إعادة ترتيب الشركات التابعة للمجمع حسب أقطاب الحرف وذلك بهدف دعم الخبرة ومستوى الكفاءات في اختصاصاتها على التوالي ؛
- التصرف في الأموال المتصرف فيها بمراجعة اتفاقيات التصرف في الأموال المتصرف فيها الموقعة من قبل الشركة التونسية للبنك مع STB SICAR ؛
- التخلي عن الشركات التابعة والمساهمات الغير المالية المشار إليها في القانون البنكي عدد 48-2016 ؛
- إعادة هيكلة مهمة التصرف في المساهمات وتطهير محفظتها بهدف :
- تحسين نسبة المردودية بالمساهمة في القطاعات الواعدة وتدعيم المساهمات المربحة ؛
- تحسين مردودية الشركات التابعة وتنظيمها ؛
- إعادة ترتيب الشركات التابعة وتحسين نمط الحوكمة وإعداد مخططات تنمية.

ستعطي مختلف هذه الاجراءات والتي تم الشروع في ترتيبها ووضعها حيز التنفيذ منذ سنة 2017، ثمارها خلال الثلاث السنوات المقبلة (2018 و 2019 و 2020) وستمكن من تحسين نتائج الشركات التابعة بصفة ملحوظة مع دعم التناغم مع البنك .

القوائم المالية المجمعة

المختومة في 31 ديسمبر 2017

- الموازنة المجمعة
- قائمة التعهدات المجمعة خارج الموازنة
- قائمة النتائج المجمعة
- جدول التدفقات المالية المجمعة
- إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

الموازنة المجمعة في 31 ديسمبر 2017

بآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	الإيضاح	الأصول
286 380	289 874		خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
308 715	265 525		مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
5 528 457	6 077 211		مستحقات على الحرفاء
1 104 445	1 170 337	1.3	محفظة السندات التجارية
257 353	248 628	2.3	محفظة الاستثمار
69 920	103 690	3.3	سندات مجمعة بالمعادلة
-6 259	-4 970		فارق الإقتناء
123 846	140 151		الأصول الثابتة
6 877	9 956		أصول الأداءات المؤجلة
746 811	788 981		أصول أخرى
8 426 545	9 089 384		مجموع الأصول
			الخصوم
1 035 393	1 486 900		البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية
234 916	152 749		إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية
5 480 964	5 985 516		إيداعات وأموال الحرفاء
397 573	255 613		اقتراضات وموارد خصوصية
23 119	16 484		خصوم الأداءات المؤجلة
886 303	724 704		خصوم أخرى
8 058 268	8 621 966		مجموع الخصوم
70 385-	6 375	4.3	حقوق الأقلية
			الأموال الذاتية
776 875	776 875		رأس المال
341 265-	335 337-	5.3	احتياطيات مجمعة
5 509-	5 509-	6.3	أسهم ذاتية
8 561	25 013	5.3	نتائج مجمعة
438 662	461 043		مجموع الأموال الذاتية
8 426 545	9 089 384		مجموع الخصوم والحقوق الأقلية والأموال الذاتية

التعهدات خارج الموازنة المجمعة في 31 ديسمبر 2017

بآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	الإيضاح	
			الخصوم المحتملة
1 167 114	1 304 811	7.3	ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة
335 605	462 411	8.3	اعتمادات مستندية
0	0		أصول مقدمة كضمانات
1 502 719	1 767 222		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدمة
128 194	135 207		تعهدات تمويل مقدمة
4 933	2 809		تعهدات خاصة بالسندات
133 127	138 016		مجموع التعهدات المقدمة
			التعهدات المقبولة
			تعهدات تمويل مقبولة
1 476 761	1 634 444	9.3	ضمانات مقبولة
1 476 761	1 634 444		مجموع التعهدات المقبولة



قائمة النتائج المجمعة إلى موفى ديسمبر 2017

بآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
		إيرادات الاستغلال البنكي
369 388	437 772	إيراد 1 فوائد دائنة ومداحيل مماثلة
65 953	78 789	إيراد 2 عمولات (على الإيرادات)
68 073	107 044	إيراد 3 مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
16 532	18 110	إيراد 4 مداحيل محفظة سندات الاستثمار
519 946	641 714	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
		أعباء الاستغلال البنكي
-227 304	-279 590	عبء 1 فوائد مدينة وأعباء مماثلة
-2 447	-3 129	عبء 2 عمولات مدينة
-1 336	-979	عبء 3 خسائر على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
-231 087	-283 699	مجموع أعباء الاستغلال البنكي
288 859	358 015	النتائج البنكية الصافي
121 712-	127 038-	إيراد/عبء 4 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
10 468-	4 019-	إيراد/عبء 5 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
32 253	43 889	إيراد 7 إيرادات استغلال أخرى
136 728-	182 512-	عبء 6 مصاريف الأعوان
39 441-	53 184-	عبء 7 أعباء الاستغلال العامة
9 435-	9 588-	عبء 8 مخصصات الاستهلاكات والمدخرات على الأصول الثابتة
1 590	1 647-	عبء 8 الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة
4 918	23 916	نتيجة الاستغلال
1 264-	3 519	إيراد/عبء 9 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى
3 821-	2 392-	عبء 11 الأداء على الشركات
167-	25 042	نتيجة الأنشطة العادية
110-	-5	إيراد/عبء 10 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر الاستثنائية
[277]	25 037	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية
8 838-	6 535-	إيراد/عبء 10 حقوق الأقلية في النتيجة
-	6 558	حصة الأقلية في النتيجة المدرجة للأغلبية
8 561	25 013	النتيجة الصافية المجمعة قبل التغييرات المحاسبية
-	-	تأثيرات التغييرات المحاسبية
8 561	25 013	النتيجة الصافية المجمعة بعد التغييرات المحاسبية
		12.3

جدول التدفقات النقدية المجمعة في 31 ديسمبر 2017

بآلاف الديناري

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	الإيضاح
أنشطة الاستغلال		
542 827	655 312	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
228 735-	293 029-	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
23 137-	1 952	إيداعات أو سحبيات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى
344 726-	772 774-	قروض وتسبيقات أو سداد قروض وتسبيقات ممنوحة للحرفاء
49 080	506 117	إيداعات أو سحبيات الحرفاء
314 811-	48 653-	اقتناءات أو تفويت في سندات توظيف
121 594-	183 040-	مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
(*)66 129-	296 238-	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
4 325-	4 115-	أداءات على الشركات مدفوعة
511 550-	434 469-	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
16 116	17 610	فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
58 102-	6 309-	اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار
18 141-	13 944-	اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة
60 127-	2 644-	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
إصدار الأسهم		
88 077-	64 042-	إصدار أو تسديد قروض وموارد خصوصية
126-	1 368-	أرباح موزعة
نتائج مجمعة		
88 203-	-65 411	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل
659 880-	502 524-	التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
200	-	تعديل نتيجة لتغير مجال التجمع المحاسبي
28 912	630 768-	السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
630 768-	1 133 292-	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية

13.3

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة.

الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2017

إيضاح 1 – المبادئ المحاسبية المعتمدة في تقييم القوائم المالية المجمعة وتقديمها

1-1. الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد القوائم المالية المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك طبقاً لأحكام القانون عدد 96-112 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للشركات والمرسوم عدد 2459-96 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على إطار مفاهيم ومعايير المحاسبة التونسية ومن بينها خاصة المعايير المحاسبية البنكية من عدد 21 إلى 25 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المالية بتاريخ 25 مارس 1999 بالإضافة إلى المعايير المحاسبية المتعلقة بالتجميع المحاسبي من عدد 35 إلى 39 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المالية بتاريخ 1 ديسمبر 2003.

2-1. محيط التجميع المحاسبي وطرقه

1-2-1 محيط التجميع المحاسبي

يتضمن محيط التجميع المحاسبي بالإضافة إلى الشركة الأم 20 مؤسسة في 31 ديسمبر 2017 :

- 13 شركة تابعة مجمعة عن طريق الدمج الكلي ؛

- 7 مؤسسات شريكة مجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة.

ويبرز الجدول التالي الشركات المعتمدة في محيط التجميع ونسب مراقبة المجمع ونسب الحصص المعتمدة لإعداد القوائم المالية بالإضافة إلى طرق التجميع لمجموعة الشركة التونسية للبنك :

الشركات المجمعة	% مراقبة المجمع			طريقة التجميع		% حصص المجمع	
	2017	2016	التغير %	2017	2016	2017	التغير %
1. الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%99,91	%99,69	%0,22	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,69	%0,00
2. شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,51	%99,01	%0,50	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,19	%0,69
3. الشركة المالية سوفي إيلان	58,59%	%58,59	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%57,68	%0,46
4. شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%99,96	%99,96	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%94,08	%91,43
5. المالية للشركة التونسية للبنك	%96,70	%96,70	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%95,17	%93,23
6. شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,50	%99,50	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%98,77	%85,59
7. شركة عقارية الشارع	%99,90	%99,90	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%98,28	%98,07
8. الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%100,00	%100,00	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,67	%99,63
9. الشركة العامة للبيع	%50,00	%50,00	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%49,85	%49,85
10. الشركة السياحية الدخيلة	%67,87	%67,87	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%67,63	%67,58
11. شركة أكتيفوتلز	%99,97	%99,97	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,35	%96,53
12. البنك الفرنسي التونسي	%78,80	%78,80	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%78,53	%78,52
13. سيكاف المستثمر	%71,35	%73,28	%1,93-	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%70,92	%72,43
14. سيكاف المستقبل	%98,44	%98,61	%0,17-	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%97,79	%96,26
15. البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%44,18	%46,00	%1,82-	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%44,04	%45,86
16. شركة الوسائل العامة	%100,00	%100,00	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%93,79	%90,68
17. الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,06	%27,06	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%26,97	%26,98
18. الشركة النيجيرية للبنك	%25,00	%25,00	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%24,92	%24,92
19. شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية	H-P	%24,92	%24,92-	-	التقييم بالمعادلة	HP	%24,85
20. "دار المصرفي"	%21,64	%21,64	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%21,22	%21,22
21. شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%19,94	%19,94
22. شركة السلامة والحراسة	%100,00	%99,95	%0,05	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%93,88	%90,71

الحسابات المصادق عليها من قبل مراقبي الحسابات في تاريخ إقفال القوائم المالية المجمعة.

ويقدم الجدول التالي قطاعات النشاط وبلدان الإقامة للشركات المعتمدة في محيط التجميع :

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن أعمال التجميع قد أنجزت على أساس القوائم المالية للشركة الأم والقوائم المالية للشركات المعتمدة في محيط التجميع. ومع ذلك، لم توفر شركات "فريتاس" و "دار المصرفي" و "شركة القطب التنموي المنستير الفجة" و "البنك الفرنسي التونسي" و "البنك الأجنبي التونسي"

الشركة	قطب النشاط	بلد الإقامة
الشركة التونسية للبنك	مؤسسات القرض	تونس
البنك الفرنسي التونسي	مؤسسات القرض	تونس
البنك الأجنبي التونسي	مؤسسات القرض	فرنسا
الشركة النيجيرية للبنك	مؤسسات القرض	النيجر
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس
الشركة المالية سوفلي ايلان	مؤسسات مالية	تونس
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	مؤسسات مالية	تونس
المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس
سيكاف المستقبل	مؤسسات مالية	تونس
سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	تونس
شركة الدخيلة	سياحية	تونس
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	تونس
شركة أكتيفوتلز	سياحية	تونس
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	خدمات	تونس
عقارية الشارع	خدمات	تونس
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	خدمات	تونس
دار المصرفي	خدمات	تونس
الشركة العامة للبيع	خدمات	تونس
شركة السلامة والحراسة	خدمات	تونس
شركة الوسائل العامة	خدمات	تونس
شركة الوسائل العامة	خدمات	تونس

1-2-2 طرق معالجة خاصة

تجميع حسابات البنك الأجنبي التونسي "TFB" : قدرت نسبة مراقبة مجمع الشركة التونسية للبنك للبنك الأجنبي التونسي في 31 ديسمبر 2017 بـ 44,18%. رغم ذلك، تم تجميع القوائم المالية للبنك الأجنبي التونسي عن طريق التقييم بالمعادلة إذ رأت الشركة التونسية للبنك بأن لا سلطة لها لقيادة السياسات المالية والعملية لهذه المؤسسة.

تجميع حسابات شركات الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك "SICAV" : تتجاوز نسبة مراقبة مجمع الشركة التونسية للبنك لشركات الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك "SICAV" 50%. رغم ذلك، تم تجميع قوائم هذه الشركات عن طريق التقييم بالمعادلة بما أن الشركة التونسية للبنك لا تملك السلطة لتطبيق سياساتها المالية والعملية (تخضع لمراقبة هيئة السوق المالية).

1-2-3 تغيير محيط تجميع مجمع الشركة التونسية للبنك (2016-2017)

تم استبعاد شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية المحددة ضمن محيط التجميع في السنة المحاسبية 2016، من محيط التجميع لمجموعة الشركة التونسية للبنك في 31 ديسمبر 2017 باعتبار استحالة ورود القوائم المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2017 لهذه الشركة.

يقدم الجدول التالي مساهمة شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية المجموعة بطريقة الدمج الكلي في سنة 2016 في الاحتياطات والنتائج المجموعة للسنة المالية 2016 :

الاحتياطات المجموعة 2016	4 636
النتائج المجموعة 2016	-952
المجموع بالآلاف الدنانير	3 684

1-2-4 طرق التجميع المحاسبي

• المؤسسات المجموعة عن طريق الدمج الكلي

الشركات المدمجة كليا هي المؤسسات التي يقوم المجمع بمراقبتها بصفة حصرية قانونيا، ضمينا أو شكليا. ويملك المجمع

حق المراقبة الحصرية لشركة تابعة عندما يتسنى له تطبيق سياساتها المالية والعملية للشركة وذلك للاستفادة من أنشطتها.

وتقوم طريقة الدمج الكلي على إنجاز المراحل المتتالية الآتي ذكرها :

- يتم تجميع القوائم المالية الفردية للشركة الأم وللمؤسسات التابعة لها بجمع مختلف بنودها المتشابهة على مستوى عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية والإيرادات والأعباء ؛
- تطرح القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في كل شركة تابعة إضافة إلى حصة المجموعة في الأموال الذاتية لتحديد الاحتياطات المجموعة وحصة الأقلية فيها.
- تحصر حصص الأقلية في النتائج الصافية للشركات التابعة المجموعة وتطرح من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية الراجعة لمالكي الشركة الأم ؛
- تحصر حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركات التابعة المجموعة وتقدم في الموازنة المجموعة بصورة منفصلة عن الخصوم والأموال الذاتية للشركة الأم
- تتكون حصص الأقلية في الأموال الذاتية من القيمة المحتسبة في تاريخ التجميع الأصلي حسب المعايير المحاسبية 38 المتعلق بتجميع الشركات وحصة الأقلية في تدفقات الأموال الذاتية منذ تاريخ التجميع.
- تطرح الأرصدة والعمليات المتبادلة والأرباح الكامنة الناتجة عنها بشكل متماثل وتطرح الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة للمجموعة إلا إذا كان بالإمكان استخلاص الكلفة.
- تعالج الفوارق الوقتية المتأتية من تصفية الأرباح والخسائر الكامنة الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة لمجمع حسب القواعد المحاسبية المتعلقة بالأداء على النتائج.

• المؤسسات الممجة عن طريق التقييم بالمعادلة

الشركات الممجة عن طريق التقييم بالمعادلة هي المؤسسات التابعة للشركة التونسية للبنك التي تؤثر بصفة جدية في سير أعمالها.

ويؤثر المجمع بصفة جدية في الشركة عندما يكون بإمكانه المساهمة في قرارات السياسة المالية والعملية للشركة التي تملكها دون ممارسة رقابة رغم ذلك على هذه السياسات.

وحسب طريقة التقييم بالمعادلة، تسجل مساهمة المجموعة في البداية بالكلفة ويتم الترفيع أو التخفيض في قيمتها المحاسبية لأخذ حصة المستثمر في نتائج الشركة التي يملكها بعين الاعتبار بعد تاريخ الاقتناء.

وتخفف التوزيعات الواردة من الشركة المالكة من القيمة المحاسبية للمساهمة. وبالإمكان كذلك تعديل القيمة المحاسبية عند الضرورة لتغيرات ناتجة عن تغير الأموال الذاتية للشركة التي يملكها المجمع والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في قائمة النتائج.

بذلك، تعوض قيمة سندات المساهمات بحصة المجمع في الأموال الذاتية بها فيها نتيجة الشركات الممجة عن طريق التقييم بالمعادلة.

3-1 - قواعد خاصة بالتجميع المحاسبي

1-3-1 معالجة الفوارق الناتجة عن التجميع الأولي

يتمثل فارق التجميع في الفرق الحسابي عند الاقتناء بين تكلفة اقتناء السندات والحصة المطابقة في القيمة المحاسبية الصافية لأصول الشركة الممجة.

ويتركب الفارق المذكور من فارق تقييم مطابق لفائض أو لنقص القيمة الكامن بالنسبة للأصول ومن فارق الاقتناء الموافق للسمعة التجارية «GOOD WILL» الموجبة أو السالبة.

وفي كل مرة تتوفر فيها البيانات، يقع تحديد فوارق الاقتناء وإدراجها ضمن الأصول الثابتة اللامادية في الأصول. وقع استهلاك فوارق الاقتناء على مدة 5 سنوات بصفة متساوية.

1-3-2 معالجة الخسائر الراجعة إلى الأقلية

في حال كانت الخسائر الراجعة للأقلية في شركة تابعة مدرجة أكثر من حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركة التابعة. يدرج هذا الفائض وكل الخسائر القادمة المتعلقة بالأقلية في حصص الأغلبية إلا إذا كان للأقلية التزام لا رجوع عنه لتعويض الخسائر وبإمكانهم فعل ذلك.

إذا حققت الشركة التابعة لاحقا أرباحا تخصص أغلب الأرباح لخصص الأغلبية حتى يتم استخلاص حصص الخسائر المتعلقة بالأقلية المدرجة سابقا لحساب الأغلبية.

1-3-3 معالجة الضرائب المؤجلة

ترتب عن إلغاء العمليات المتبادلة التي لها تأثير على النتائج والاحتياطات حصريا عملية ضريبة مؤجلة.

ولم تولد الفوارق الزمنية المتأتبة من القوائم المالية المنفردة لشركات المجمع إدراجا محتملا للضرائب المؤجلة.

4-1 - الشركات التي تم استبعادها من محيط التجميع

استبعدت من محيط التجميع لمجتمع الشركة التونسية للبنك 37 شركة للأسباب المبينة أدناه :

- الشركات قيد التصفية

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة قصر سقانس الدولي
2	شركة افريقيا سوسة
3	الشركة التونسية للصناعات الكهروميكانيكية «SACEM»
4	الشركة التونسية للنهوض بالسينما والقطاع السمعي البصري
5	الشركة السياحية بعين دراهم "نزل نور العين"
6	شركة المراسي
7	شركة الدراسات والتنمية بالحمامات الجنوبية
8	شركة الدراسات والتنمية السمعية البصرية بتونس
9	شركة التعليب والطباعة والإشهار
10	شركة الصناعات المعدنية «SIMET»

- الشركات التي تمر بصعوبات دائمة :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة تنمية قربص الكبرى
2	شركة الدراسات والتنمية بسوسة
3	شركة الدراسات والتنمية الزوارع
4	الشركة السياحية ضفاف 2000 "نزل أتريوم"
5	كشبان نفزاوة

- الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية في 31 ديسمبر 2017 :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة الاستثمار والتنمية بالوسط الغربي سيكار
2	شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية

- الشركات التي أصبحت غير خاضعة لرقابة الشركة التونسية للبنك بمقتضى أحكام قضائية (الشركات الخاضعة للإدارة القضائية) :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	الشركة المتوسطة للسياحة نزل الداليا
2	الشركة السياحية بال ار

- الشركات التي لم يعد للشركة التونسية للبنك نفوذ في نشاطها وسير أعمالها (شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين وشركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك)

- الشركات في مرحلة الاستثمار (الشركة التجارية العالمية بقبلي)
- الشركات التي تم اقتناؤها واحتفاظ بهدف بيعها لاحقا إضافة إلى الشركات التي بدأت عملية التفويت فيها :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	الشركة الفندقية لوسط المدن نزل الأندلس
2	شركة رملة توزر
3	شركة التنشيط السياحي بساط
4	شركة النشاط السياحي نزل زودياك
5	نزل بيزانس
6	شركة الدراسات والتنمية السياحية نزل ماريكوين جربة ماريتم
7	شركة التنشيط والترفيه براديز بارك نزل فيدرا
8	شركة نزل يونس
9	الشركة السياحية و التنشيط "نادي رايس"
10	شركة التطوير السياحي نزل سيكلمان
11	الشركة العالمية للتصرف السياحي "نزل بيلوس"
12	نزل حمامات قاردن
13	الشركة المتوسطية للسياحة "نزل البيت الأبيض"
14	شركة نزل نبتونيا
15	الشركة السياحية دار الضيافة نادي تروبيكانا

2-2 ضمان الدولة لفائدة البنك الفرنسي التونسي

منحت الشركة التونسية للبنك لشركتها التابعة للبنك الفرنسي التونسي "BFT" الذي تملك فيه الشركة الأم 78,18% قرضا ما بين البنوك. منحت الدولة ضمانا لهذا القرض بما قيمته الجمالية 361 مليون دينار ما يغطي حوالي 82% من خصوم البنك الفرنسي التونسي.

- الشركات غير القادرة على تحويل الأموال إلى الشركة التونسية للبنك، أو تخضع لقيود مستدامة (الشركة السياحية العربية "مارينا المنستير").

إيضاح 2 - الأحداث البارزة للفترة

2-3 الانتقال إلى المنظومة الإعلامية الجديدة

في إطار تحديث منظومتها الاعلامية، قامت الشركة التونسية للبنك باقتناء التطبيقيتين الجديدتين "Carthago-Agence" و "Carthago-Engagements". تم الشروع في تركيز هذه التطبيقات خلال شهر أفريل 2017 وإتمامه في شهر نوفمبر 2017.

2-4 المغادرة الطوعية للتقاعد

في إطار برنامج له لإعادة الهيكلة أعد البنك خطة تطهير اجتماعي تتعلق بالمغادرة الطوعية للتقاعد لـ 378 موظفا. في نهاية سنة 2017،

2-1 ديون الشركة التونسية للبنك على الشركة التونسية لإعادة التأمين Tunis Ré

بموجب عقد تغطية مخاطر الصرف المبرم من قبل الشركة التونسية للبنك، قام البنك بسداد الاقتراض المشترك بالعملة الأجنبية في تاريخ الخلاص وتحمل بذلك فارق صرف ما قيمته 127,121 مليون دينار وتأخذ الدولة على عاتقها دفع فارق الصرف تطبيقا لعقد التغطية لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف وذلك من قبل "صندوق الضمان الوطني" «Fond National de Garantie» وتبلغ ديون البنك مع الشركة التونسية لإعادة التأمين، المتصرفة في هذا الصندوق ما قيمته 127,578 مليون دينار.

استئناف تم بموجبه تأكيد الحكم الابتدائي. تمت صياغة طعن بالنقض مع الحصول على تأجيل تنفيذ دون كفالة.

وقد صدر حكم لفائدة البنك بتاريخ 26 مارس 2018 أبطلت بموجبه محكمة التعقيب حكم الاستئناف مع الاحالة.

7-2-2 التخلي والتفويت في الديون

تطبيقا للفقرة السابعة quaterdecies للبند عدد 48 من مجلة الأداء الضريبي على الدخل الفردي والضريبة على الشركات، قام البنك بالتخلي عن ديون بنكية لا يمكن خلاصها خلال السنة المحاسبية 2017.

وباعتبار القانون عدد 98-4 بتاريخ 02 فيفري 1998 المتعلق بالمؤسسات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعتين من الديون البنكية لحساب شركتها التابعة الشركة التونسية لاستخلاص الديون. بلغت القيمة الاجمالية للديون التي قام البنك بالتخلي والتفويت فيها 460,6 مليون دينار من بينها 197 مليون دينار كفوائد تأخير.

إيضاح 3 - إيضاحات حول بنود القوائم المالية المجمعة (بآلاف الدنانير)

3-1-1 محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد هذا البند، في نهاية ديسمبر 2017، ما قدره 1.170.337 ألف دينار مقابل 1.104.445 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2016 وتفصيل ذلك كالآتي :

المسمى	2017/12/31	2016/12/31
محفظة الشركة التونسية للبنك	1 134 342	1 066 542
محفظة الشركات التابعة للمجموعة بالدمج الكلي	35 995	37 903
المجموع	1 170 337	1 104 445

تمتع 136 موظفا بهذا الاجراء وتمت برمجة مغادرة 242 موظفا خلال السنوات المحاسبية 2018 و2019.

بلغت الكلفة الحينية لمخطط التطهير ما قدره 76 مليون دينار في 31 ديسمبر 2017 من بينها 51 مليون دينار تم تقييدها كمدرجات باعتبار المعايير المحاسبية الدولية IAS 19 و19 مليون دينار تم تقييدها ضمن أعباء السنة المحاسبية 2017.

5-2-2 تمديد الإجراءات الاستثنائية لقطاع السياحة

أصدر البنك المركزي التونسي منشورا عدد 05-2017 بتاريخ 24 جويلية 2017 ينصّ على التمديد في آجال الاجراءات الاستثنائية لدعم مؤسسات القطاع السياحي موضوع المنشور عدد 21-2015 باستثناء البند عدد 2 من هذا المنشور المتعلق بمنح قروض جديدة لتمويل الحاجيات للمال المتداول.

في الواقع، تستطيع مؤسسات القرض إعادة جدولة استحقاقات سنة 2017 من القروض الممنوحة للشركات السياحية التي استفادت من اجراءات المنشور عدد 12-2015. ويمكن سدادها بداية من سنة 2018.

6-2-2 قضية برونو بولي

تم رفع هذه القضية ضد البنك من قبل السيد برونو بولي زاعما أنه وضع تحت ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية سابقا 7 رقاع خزينة لحامله بالدولار دون تحديد البنك المصدر وتاريخ الأجل مستظهرا بنسخة مطابقة للأصل من شهادة دون تاريخ باسم موظف سابق بالبنك الوطني للتنمية للسياحية BNDT ودون ختم البنك وبذلك أدان حكم لا أساس له من الصحة الشركة التونسية للبنك بأن تعيد له تلك الرقاع أو ما يساوي قيمتها. كان هذا الحكم موضوع

2-3 محفظة سندات الاستثمار

بلغ مجموع هذا البند، في نهاية ديسمبر 2017، ما قدره 248.628 ألف دينار مقابل 257.353 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2016 وتفصيل ذلك كالآتي :

المسمى	2017/12/31	2016/12/31
محفظة الشركة التونسية للبنك	173 379	178 757
محفظة الشركات التابعة المجمعة بالدمج الكلي	75 249	78 596
المجموع	248 628	257 353

3-3 سندات مجمعة حسب التقييم بالمعادلة

بلغ مجموع هذا البند في نهاية ديسمبر 2017 ما قدره 103.690 ألف دينار مقابل 69.920 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2016 وتفصيل ذلك كالآتي :

شركات حسب التقييم بالمعادلة	2017	2016
1 - سيكاف المستثمر	987	963
2 - سيكاف المستقبل	1 109	995
3 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	1 540	1 512
4 - البنك الأجنبي التونسي	34 506	12 179
5 - الشركة النيجيرية للبنك	54 846	37 599
6 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	9 465	9 520
7 - دار المصرفي	1 237	1 173
8 - شركة الدراسات والتنمية سوسة الشمالية	-	5 979
المجموع	103 690	69 920

4-3 حصص الأقلية

بلغ مجموع هذا البند 6.375 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2017 مقابل -70.385 ألف دينار في نهاية سنة 2016 وتفصيلها كالآتي :

2016/12/31			2017/12/31			الشركة
المجموع	حصص الأقلية في الاحتياطيات	حصص الأقلية في النتائج	المجموع	حصص الأقلية في الاحتياطيات	حصص الأقلية في النتائج	
16-	158-	142	35	118-	153	1. الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
655	641	14	303	292	11	2. شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
3 484	3 353	131	3 464	3 360	104	3. الشركة المالية سوفي إيلان
150	117	34	74	51	23	4. شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
570	630	60-	312	340	28-	5. المالية للشركة التونسية للبنك
3 107	3 069	38	142	134	8	6. شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
101-	21-	80-	78-	78-	-	7. شركة عقارية الشارع
160-	161-	1	14-	14-	-	8. الشركة التونسية لاستخلاص الديون

الشركة	2017/12/31			2016/12/31		
	حصص الأقلية في النتائج	حصص الأقلية في الاحتياطيات	المجموع	حصص الأقلية في النتائج	حصص الأقلية في الاحتياطيات	المجموع
9. الشركة العامة للبيع	101-	698	597	297-	892	595
10. الشركة السياحية الدخيلة	147-	1 677	1530	641-	2 151	1510
11. شركة أكتيفولنز	-	-	-	11-	-195	206-
12. البنك الفرنسي التونسي	-	-	-	7 680-	71 927-	79 607-
13. شركة السلامة والحراسة	-	-	-	193-	18	175-
14. شركة الوسائل العامة	-	-	-	236-	45	191-
المجموع	23	6 351	6 375	(8 838-)	(61 546-)	(70 385-)

3-5 الاحتياطيات والنتائج المجمعة

بلغ رصيد النتائج المجمعة 25.013 ألف دينار نهاية 2017 مقابل 8.561 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016. ومن جهة أخرى بلغت الاحتياطيات المجمعة في نفس السنة ما قيمته -341.265 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 مقابل -335.337 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017.

الشركات المجمعة	الاحتياطيات مجمعة		النتائج مجمعة	
	2017	2016	2017	2016
❖ الشركات المجمعة عن طريق الدمج	402 075-	365 705-	26 660	6 971
1 الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	9 214	51 126-	51 203	44 229
2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	13 922	13 060	1 410	920
3 الشركة المالية سوفي إيلان	1 507	1 499	142	175
4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	786	763	368	359
5 المالية للشركة التونسية للبنك	1 757	1 947	548-	828-
6 شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	2 828	773-	629	225
7 شركة عقارية الشارع	11 328-	8 559-	4 543	4 049-
8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون	47 346 -	49 433-	4 080	135
9 الشركة العامة للبيع	1 294-	1 102-	101-	295-
10 الشركة السياحية الدخيلة	169-	799	307-	1 335-
11 شركة أكتيفولنز	1 731-	6 337-	16-	316-
12 البنك الفرنسي التونسي	370 094-	266 386-	29 459-	28 067-
13 السلامة والحراسة	-55	18-	2 460-	1 886-
14 شركة الوسائل العامة	-72	40-	2 823-	2 296-
❖ الشركات المجمعة من خلال التقييم بالمعادلة	66 739	24 440	1 647-	1 590
15 سيكاف المستثمر	321	90-	51	78
16 سيكاف المستقبل	-48	84-	61	-64
17 الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	992	1 012	434	386
18 البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	19 584	-8 426	7 854-	2 904-
19 الشركة النيجيرية للبنك	41 302	24 575	5 356	4 836
20 شركة القطب التنموي المنستير الفجة	4 571	3 531	241	142
21 دار المصرفي	17	-714	64	68
22 شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية	-	4 636	-	952-
المجموع	335 337-	341 265-	25 013	8 561

3-6 إعادة شراء أسهم ذاتية من قبل شركات المجمع

بلغ مجموع هذا البند 5.509 ألف دينار، في نهاية ديسمبر 2017 ويحتوي على الأسهم التي تمت إعادة شرائها من قبل الشركة المجمعة.

3-7 ضمانات وكفالات وضمائم أخرى مقدمة

في 31 ديسمبر 2017 يطابق رصيد هذا البند المبلغ المتراكم للضمانات والكفالات والضمائم الأخرى المقدمة من الشركة الأم وشركاتها التابعة البنك الفرنسي التونسي ويبلغ 1.304.811 ألف دينار.

3-8 اعتمادات مستندية

يطابق رصيد هذا البند في 2017/12/31 المبلغ المتراكم للاعتمادات المستندية للشركة الأم ويبلغ 462.411 ألف دينار.

3-9 ضمانات مقبولة

يطابق رصيد هذا البند في 2017/12/31 المبلغ المتراكم للضمانات المقبولة للشركة الأم والبنك الفرنسي التونسي ويبلغ 1.634.444 ألف دينار. يتأتى هذا الرصيد من ضمانات الشركة التونسية للبنك (التي أعيدت معالجتها بطرح الضمانات المقبولة من الشركات التابعة عقارية الشارع والدخيلة) بالإضافة إلى الضمانات المقبولة التي تم تقديرها لدى البنك الفرنسي التونسي.

3-10 حصص الأقلية في النتيجة

بلغت حصص الأقلية في النتيجة -6.535 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 وتفصل كالاتي :

الشركات	2017/12/31	2016/12/31
الشرائح الأقلية في النتائج	الشرائح الأقلية في النتائج	الشرائح الأقلية في النتائج
1 الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	153	142
2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	11	14
3 الشركة المالية سوفي إيلان	104	131
4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	23	34
5 المالية للشركة التونسية للبنك	28-	60-
6 شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	8	38
7 شركة عقارية الشارع	78	80-
8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون	14	1
9 الشركة العامة للبيع	101-	297-
10 الشركة السياحية الدخيلة	147-	641-
11 شركة أكتيفوتلز	-	11-
12 البنك الفرنسي التونسي	6 325-	7 680-
13 السلامة والحراسة	150-	193-
14 شركة الوسائل العامة	175-	236-
المجموع	(6 535)	(8 838)

3-11 حصص الأقلية المسندة لكبار المساهمين

في 31 ديسمبر 2017، بلغت حصة الأقلية المسندة لكبار المساهمين 6.558 ألف دينار وتفصل كالاتي :

الشركات	2016/12/31 (*)	حصص الأقلية في النتائج
1 البنك الفرنسي التونسي	6 325	
2 شركة عقارية الشارع	78-	
3 شركة الوسائل العامة	175	
4 شركة السلامة والحراسة	151	
5 الشركة التونسية لاستخلاص الديون	14-	
6 شركة أكتيفوتلز	0,105	
المجموع	6 558	

(*) لم تتم معالجة معطيات 2016 المتعلقة بحصص الأقلية الراجعة إلى كبار المساهمين من أجل المقارنة.

3-12 السيولة وما يعادلها من السيولة المجمعة

بلغت السيولة وما يعادلها المجمعة -1.133.292 ألف دينار في نهاية سنة 2017 مقابل -630.768 ألف دينار في موفى سنة 2016 أو ما يعادل تغيرا بـ 80% نجم أساسا عن تغير السيولة في نهاية الفترة بالنسبة للشركة الأم (بعد طرح العمليات المتبادلة للشركة الأم) لتنتقل من -382.050 ألف دينار في سنة 2016 إلى -775.588 ألف دينار في سنة 2017 أو ما يعادل زيادة بـ 103%.



تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2017

1. الرأي المتحفظ

الأم) على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّ بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار والعملية الأجنبية وكذلك حسابات المراسلين بالعملية الأجنبية.

وعليه، فإنه لا يمكننا تأكيد خلو هذه الأرصدة من أخطاء جوهرية ناتجة عن أخطاء أو عن عمليات غير سليمة. كما لا يمكننا تقييم تأثير التعديلات المحتملة على الأموال الذاتية لمجمع الشركة التونسية للبنك إلا عند استكمال أعمال التبرير.

2.2 تفتقر الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) لمحاسبة عادلة وشاملة خاصة بالتعهدات خارج الموازنة. حيث أنه تم الاعتماد على تصاريح الهياكل الداخلية للبنك لإعداد جدول التعهدات خارج الموازنة باستثناء الضمانات والكفالات.

وعليه، فإننا نبدي تحفظاً بخصوص عدالة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة المجمعة.

3.2 لم يتم التصديق على القوائم المالية للبنك الفرنسي التونسي "BFT"، التي وقع إدراجها حسب طريقة الدمج الكلي، نظراً للشكوك الجوهرية المتعلقة بقدرته على مواصلة النشاط وعلى تحصيل أصوله والالتزام بتعهداته من خلال السير العادي لأنشطته. إن سحب هذا البنك من نطاق التجميع من شأنه أن يؤثر بصفة جوهرية على العديد من بنود القوائم المالية المجمعة.

4.2 لا تخضع المستحقات التي فوتت فيها الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) لصالح الشركة الفرعية الشركة التونسية لاستخلاص الديون إلى معالجة قصد تحديد قيمتها العادلة وذلك عبر إعادة تقييم قيمتها الخام و كذلك تغطيتها بالمخصصات و الفوائد المحفوظة بعد أن يتم إلغاء نتائج التفويت بين الشركتين.

كذلك تشمل أصول شركة STRC مستحقات تعود الى أكثر من 4 سنوات بما قيمته 113 مليون دينار بلغت مخصصاتها 80 مليون دينار. لا تخضع هذه المستحقات لأي تعديل في القيمة.

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من الجلسة العامة، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجمعة لمجمع الشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017 وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخص لأهم الطرق المحاسبية والمذكرات الإيضاحية الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي لمجمع الشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجمع طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا القوائم المالية. كما وفيها أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 تحتوي كل من بنود "خزانة و أموال لدى البنك المركزي التونسي، صكوك بريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية" و "مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية" "البنك المركزي التونسي وصكوك بريدية" و "دائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية" ضمن القوائم المالية للشركة التونسية للبنك (الشركة

للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك المسائل.

وتمثل النقاط التالية، وفقاً لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا:

1.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسية

يقوم المجمع بتقييم التعهدات وتكوين المدخرات لتغطية المخاطر عند إعتبار أن الشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عد 24 لسنة 1991 كما تم إتمامه و تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

ويتعرض المجمع لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير تقييم نوعية وكمية تتطلب درجة عالية من التقدير حسب الحكم المهني للمدقق وقد اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات والفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءً على المناقشات التي أجريناها مع الإدارة وعلى تقييمنا لإجراءات الرقابة، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. وتعتمد عملية تصنيف التعهدات أساساً على أقدمية المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساساً :

- مقارنة بين التعهدات المسجلة محاسبياً وبين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة؛

- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ؛

- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر وتأجيل الفوائد؛

إن تعديل قيمة هذه المستحقات، والمدخرات التي يمكن تكوينها، من شأنها أن تؤثر في الوضعية المالية للمجمع وكذلك مردوديته.

5.2 تقوم الطريقة المعتمدة من طرف مجمع البنك في ما يتعلق بتوزيع الأموال الذاتية للشركات الفرعية على تحديد حصة المجمع من الإحتياطيات و النتائج المجمعة على أساس الإحتياطيات والنتائج الفردية لهذه الشركات بعد تصفية العمليات المتبادلة من بينها تلك التي ليس لها تأثير على نتيجة المجمع.

وعليه، فإنه لا يمكننا تقييم تأثير مراجعة تقنية التجميع على نتيجة المجمع وأمواله الذاتية.

6.2 لا تقوم بعض الشركات الفرعية التي وقع إدراجها حسب طريقة الدمج الكلي بإحتساب منح المغادرة للتقاعد والامتيازات الممنوحة ما بعد التقاعد (التغطية بعنوان التأمين الجماعي) إلا عند المغادرة الفعلية.

إن إدراج منح المغادرة من شأنه أن يؤثر على الوضعية المالية للمجمع وكذلك مردوديته.

7.2 كما جاء بالإفصاح عدد 1.2.1 "مجال التجميع"، أعتمد في أعمال التجميع على قوائم مالية غير مصادق عليها من طرف مراقبي الحسابات لخمس شركات من ضمن مجال يجمع 20 شركة.

وعليه، فإنه لا يمكن تحديد التعديلات التي يمكن أن تفضي إليها أعمال مراقبي حسابات هذه الشركات.

8.2 كما جاء بالإفصاح عدد 3.3.1 تمّ الإقتصار عند إحتساب الضريبة المؤجلة على المعاملات المحذوفة بين شركات المجموعة. غير أنه لم يتم إدراج الأصول والخصوم المحتملة للفوارق الوقفية الأخرى المتأتية من القوائم المالية الفردية للشركات المنتمية لمحيط التجميع ضمن القوائم المالية المجمعة.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية

- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهّدات ومراقبة سلوكيّات الحرفاء خلال فترة 2017 ؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 قواعد تسجيل رقاغ الخزينة القابلة للتنظير Bons de Trésor Assimilables وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسية

يعتمد تصنيف رقاغ الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجارية على سياسة السيولة المتبعة من طرف الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم).

بلغت قيمة رقاغ الخزينة القابلة للتنظير (BTA) للشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) كما في 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 1 068 مليون دينار أدرجت ضمن محفظة السندات التجارية تنفيذاً لسياسة السيولة المعتمدة من طرف البنك (الشركة الأم).

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاغ الخزينة القابلة للتنظير والإعتماد على فرضيّات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أنّ تسجيل محفظة رقاغ الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساساً :

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية ؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجّهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية ؛
- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة،
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدخّرات و تقييم كفاية الفرضيّات المعمول بها ؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخّرات الفردية والمدخّرات الجماعية والمدخّرات الإضافية و مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل ؛

- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

2.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهّدات

مسألة التدقيق الأساسية

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجّلة ضمن نتائج سنة 2017 مبلغ قدره 517 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات أمراً رئيسياً للتدقيق بسبب أهمية هذا البند ونظراً للنقائص المرتبطة بنظام المعلومات.

الإجراءات المعتمدة

في إطار أعمال التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساساً :

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها ؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة ؛
- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي ع24د والمتعلق "بالتعهّدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية" في ما يتعلق باحتساب الإيرادات و فصل السنوات المحاسبية ؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات ؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد ؛

3.3 نظام معلوماتي جديد

مسألة التدقيق الأساسية

في إطار إصلاح نظام معلوماتها، اقتنت الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) تطبيقين إعلاميين جديدين "Carthago-Agence" و "Carthago-Engagements". وبدأ العمل بهما بداية من شهر أفريل 2017.

وبالنظر للمخاطر التي يمكن أن يحتويها نظام المعلومات الجديد، اعتبرنا أن تقييمه من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام المعلومات الجديد للبنك فيما يتعلق بالتوثيق، إثبات البيانات، البرمجة، تسجيل أعمال الترجيح، التحكم في التشغيل ومسارات التدقيق.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذي أبديناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم). بتسجيل اعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتية يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.
2. تشمل أصول المجمع ما قيمته 534 مليون دينار بعنوان تعهدات المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي والتي انتفعت بالإجراءات الاستثنائية المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عدد 2015-12 بتاريخ 22 جويلية 2015 والتي وقع التمديد فيها بمقتضى منشور البنك المركزي عدد 2017-05 بتاريخ 24 جويلية 2017. و تمت تغطيتها بمدخرات بلغت ما قيمته 49 مليون دينار.
3. تشمل أصول المجمع ما قيمته 31 مليون دينار بعنوان مستحقات وقع إعادة جدولتها ومستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة

بين 20 و25 سنة بدون فوائد و ذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

4. تم تقديم دعوى قضائية ضد الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) في عام 2011 من قبل السيد BRUNO POLI لاستعادة رقاخ الخزينة سلمت لـ BNDT. بتاريخ 29 أكتوبر 2015، صدر حكم قضائي ابتدائي، تم تدعيمه إستئنافيا، ضد البنك وإدانته بإعادة هذه الرقاخ أو دفع ما قيمته 7 مليون دولار. تمت إحالة الملف للتعقيب مع وقف تنفيذ تأمين المبلغ واعتمادا على رأي المحامي المسؤول عن القضية فإن البنك لا يتحمل أي مخاطر.

5. كما تم التنصيص عليه ضمن التقرير العام لمراقب حسابات الشركة التونسية لاستخلاص الديون، حول القوائم المالية لسنة 2017، خلافا لمقتضيات الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية وبالرغم من أن الأموال الذاتية بلغت أقل من نصف رأس المال لم تتم تسوية الأمر.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات المجمع المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها العادل، طبقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية المجمعة، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً كلياً أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عندما يكون موجوداً.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتعدّ جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضاً :

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبة جوهريّة ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة البنك على مواصلة النشاط. وإذا خلصنا إلى وجود ريبة جوهريّة، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

- لقد زدنا أيضا الإدارة و المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العالقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد
- تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقا، الضمانات ذات العالقة.

تونس، في 13 أفريل 2018

مراقبو الحسابات



